•المدير العام ومدير النشر: خالد دامي •رئيس التحرير: نهيلة الدويبي

أول جريدة ورقية ووطنية تصدر من قلب الصحراء المغربية

aswatnews.ma

أصوات NEWS

• العدد: 126 • من 01 إلى 15 يونيو 2025

المغرب وكينيا: شراكة إستراتيجية تعيد رسم خارطة التعاون في أفريقيا

الدبلوماسية المغربية..

تكتب فصول النصر في معركة الصحراء المغربية

“

تُجسد الدبلوماسية المغربية اليوم، تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس، نموذجا فريدا في إدارة الملفات الإستراتيجية الكبرى، وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية. هي دبلوماسية امتزج فيها الذكاء الاستراتيجي بالنَّفَس الواقعي، وأثمرت مكتسبات تاريخية رسخت الحضور المغربي على الساحة الدولية، بل ودفعت خصوم الوحدة الترابية إلى مراجعة حساباتهم والاعتراف بأن المغرب ليس مجرد لاعب إقليمي، بل فاعل محوري في استقرار المنطقة، وفي صياغة التوازنات الجيوسياسية الجديدة.

الدبلوماسية المغربية:
قوة ناعمة صلبة ومكاسب استراتيجية في الدفاع عن مغربية الصحراء

تُجسد الدبلوماسية المغربية اليوم، تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس، نموذجا فريدا في إدارة الملفات الإستراتيجية الكبرى، وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية. هي دبلوماسية امتزج فيها الذكاء الاستراتيجي بالنَّفَس الواقعي، وأثمرت مكتسبات تاريخية رسخت الحضور المغربي على الساحة الدولية، بل ودفعت خصوم الوحدة الترابية إلى مراجعة حساباتهم والاعتراف بأن المغرب ليس مجرد لاعب إقليمي، بل فاعل محوري في استقرار المنطقة، وفي صياغة التوازنات الجيوسياسية الجديدة.

لقد برهنت الدبلوماسية المغربية على مرونتها وذكائها الفائق، حين حوّلت التحديات إلى فرص، واستثمرت التحولات الإقليمية

> لقد أبرزت أزمة الكركرات كيف أن المغرب يتمتع بدبلوماسية متوازنة وقوية في الآن ذاته. ففي الوقت الذي حاولت فيه الجبهة الانفصالية، بتحريض جزائري، إغلاق المعبر الحدودي وإحداث توتر عسكري، تعامل المغرب بحكمة وتريث، معتبرا أن استقرار المنطقة خط أحمر. لقد تدخلت القوات المسلحة الملكية بشكل مسؤول، وبعملية سلمية، لإعادة فتح المعبر وتأمين حركة السلع والأفراد

والدولية لصالح القضية الوطنية. فأكبر انتصار دبلوماسي تحقق هو اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية، في ديسمبر 2020، بسيادة المغرب على كامل أقاليمه الصحراوية. ذلك الاعتراف لم يكن حدثا معزولا، بل كان ثمرة عمل طويل المدى، نسج خيوطه جلالة الملك بحكمة وتبصر، مدعوما بجهاز دبلوماسي محترف، استطاع أن يُقنع العالم بعدالة الموقف المغربي، ووجاهة مقاربته لحل النزاع المفتعل.

لقد جاءت المقاربة المغربية بمبادرة الحكم الذاتي كحل عادل وواقعي، يستجيب لتطلعات الساكنة الصحراوية، ويصون وحدة المغرب الترابية في إطار سيادته الكاملة. هذه المبادرة، التي حظيت بتأييد أممي واسع، اعتبرها مجلس الأمن مرارا مبادرة "جادة وذات مصداقية"، وهو ما مثل ردا صريحا على كل المناورات اليائسة التي حاول خصوم الوحدة الترابية الترويج لها. لقد استطاعت الرباط أن تبني شبكة دبلوماسية فعّالة، عمادها الحوار والانفتاح، دون المساس بالثوابت الوطنية أو التفريط في حقوق المغرب المشروعة.

إن النجاح المغربي في إقناع أكثر من 30 دولة بفتح قنصلياتها في مدينتي العيون والداخلة، يُعد انتصارا دبلوماسيا بامتياز، ودليلا دامغا على أن قضية الصحراء المغربية ليست قضية مغربية داخلية فقط، بل قضية دولية يتبناها المجتمع الدولي باعتبارها عنوانا للاستقرار والتنمية في المنطقة. والأهم من ذلك أن افتتاح هذه التمثيليات الدبلوماسية لم يكن مجرد خطوة رمزية، بل خطوة ذات أبعاد سياسية وقانونية، تؤكد سيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية وتجعل كل المواقف المعاكسة مجرد أوهام.

لقد أدركت الجبهة الانفصالية، ومن ورائها النظام العسكري الجزائري، أن كل محاولاتهم باتت ترتطم بصخرة الشرعية الدولية والواقعية السياسية. فالجزائر التي تعتبر نزاع الصحراء المغربية مسألة وجودية، وتستغلها لتبرير عدائها التاريخي تجاه المغرب، تجد نفسها اليوم أمام عزلة دولية، بعدما أضحى الموقف الأممي واضحا في إدانة محاولات خلق واقع مغاير لما يقره القانون الدولي. لقد باتت الجبهة الانفصالية تتحرك على "رمال متحركة"، كما عبّر عن ذلك أحد المحللين، إذ لم يعد بإمكانها خداع الرأي العام الدولي بادعاءاتها الواهية، خصوصا في ظل التقارير الميدانية لبعثة المينورسو التي تبرز التزام المغرب بضبط النفس واحترام اتفاق وقف إطلاق النار.

لقد أبرزت أزمة الكركرات كيف أن المغرب يتمتع بدبلوماسية متوازنة وقوية في الآن ذاته. ففي الوقت الذي حاولت فيه الجبهة الانفصالية، بتحريض جزائري، إغلاق المعبر الحدودي وإحداث توتر عسكري، تعامل المغرب بحكمة وتريث، معتبرا أن استقرار المنطقة خط أحمر. لقد تدخلت القوات المسلحة الملكية بشكل مسؤول، وبعملية سلمية، لإعادة فتح المعبر وتأمين حركة السلع والأفراد، في احترام تام للقانون الدولي والاتفاقيات الأممية. كانت تلك رسالة واضحة: المغرب قوي بأرضه، قوي بدبلوماسيته، وقوي بجيشه، ولا يقبل أي ابتزاز أو تهديد لأمنه ووحدته.

لقد ساهمت أيضا التحولات الدولية في دعم الموقف المغربي. فالأمم المتحدة، عبر قرارات مجلس الأمن المتعاقبة، أكدت أن الحل الوحيد للنزاع هو حل سياسي، واقعي وبراغماتي، مبني على التوافق، وهو ما يجسده مقترح الحكم الذاتي المغربي. وبالمقابل، رفضت الأمم المتحدة بشكل قاطع كل محاولات فرض الأمر الواقع أو الدعوة إلى الاستفتاء، معتبرة ذلك خيارا متجاوزا لا يتماشى مع واقع المنطقة وتطلعات شعوبها.

إن الدبلوماسية المغربية، وهي تُدير هذا الملف بحنكة، لم تغفل عمقها الإفريقي، إذ إن عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2017 شكلت نقطة تحول مفصلية، وأعادت الرباط إلى عمقها الطبيعي كفاعل رئيسي في القارة. هذه العودة كانت تجسيدا للرؤية الملكية المتبصرة، التي ترى في إفريقيا شريكا استراتيجيا، ومجالا حيويا لتعاون جنوب-جنوب مثمر. وقد برهنت المملكة أن الدفاع عن وحدتها الترابية لا ينفصل عن الدفاع عن مصالح إفريقيا، ولا عن التزامها بقضايا الأمن والتنمية المستدامة.

لقد حظيت المبادرات المغربية بتقدير كبير من دول إفريقية عديدة، تجلى في مواقف داعمة لمغربية الصحراء، من خلال افتتاح قنصليات أو عبر بيانات سياسية واضحة، ما أعطى زخما جديدا للموقف المغربي، وأكد أن منطق التعاون الإيجابي والتضامن جنوب-جنوب هو السبيل لبناء إفريقيا آمنة ومستقرة. كما ساهم هذا التوجه في تعزيز مكانة المغرب كشريك موثوق به في قضايا الهجرة والتنمية المستدامة ومكافحة الإرهاب

وإذا كان المغرب قد نجح في ترسيخ مواقفه داخل إفريقيا، فإنه لم يهمل العمق الأوروبي والأمريكي. فقد عبرت مواقف دول وازنة مثل ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وهولندا وتركيا وصربيا ورومانيا وقبرص عن دعمها الصريح لمبادرة الحكم الذاتي، معتبرة إياها حلا واقعيا للنزاع. هذه المواقف لم تأت من فراغ، بل هي ثمرة عمل دبلوماسي مستمر، اعتمد على التواصل، وعلى تقديم الحقائق والبيانات الميدانية، وإقناع هذه الدول بأن استقرار المنطقة مرتبط باستقرار المغرب ووحدته الترابية.

لقد كان خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء الأخيرة قاطعا: "نقول لأصحاب المواقف الغامضة والمزدوجة بأن المغرب لن يقوم معهم بأي خطوة اقتصادية أو تجارية لا تشمل الصحراء المغربية". هو خطاب يجسد الوضوح السياسي والمبدئي للمغرب، ويقطع الطريق أمام أي تلاعب أو مواقف رمادية قد تفسح المجال أمام خصوم الوحدة الترابية. فالصحراء المغربية ليست مجرد قضية وطنية، بل هي مبدأ سيادي غير قابل للمساومة.

إن ما يميز الدبلوماسية المغربية أيضا هو كونها دبلوماسية مؤسساتية، لا ترتبط بأشخاص أو أحداث ظرفية. فقد استطاع المغرب، بفضل توجيهات جلالة الملك، أن يبني جهازا دبلوماسيا مهنيا، يجمع بين الكفاءة والالتزام الوطني، ويتحرك وفق رؤية استراتيجية موحدة. تلك الرؤية تجعل من الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة أولوية مطلقة، لكنها في الآن ذاته تنفتح على كل الشراكات البناءة، وتحرص على توطيد علاقات الصداقة والتعاون مع مختلف دول العالم.

وهكذا، يحق للمغرب أن يفتخر بنموذج دبلوماسيته الحديثة، التي حققت مكاسب تاريخية في قضية الصحراء المغربية، وفي ملفات استراتيجية أخرى. إنها دبلوماسية ملكية بامتياز، تعكس حكمة قائدها، وتجسد عراقة الدولة المغربية، الممتدة عبر التاريخ، والقادرة على رفع

> لقد برهنت الدبلوماسية المغربية على مرونتها وذكائها الفائق، حين حولت التحديات إلى فرص، واستثمرت التحولات الإقليمية والدولية لصالح القضية الوطنية. فأكبر انتصار دبلوماسي تحقق هو اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية، في ديسمبر 2020

التحديات وتحويلها إلى فرص للنماء والازدهار.

في المحصلة، فإن الدبلوماسية المغربية لم تنتصر فقط في معركة الاعتراف بمغربية الصحراء، بل رسخت أيضا مكانة المغرب كدولة ذات سيادة كاملة، تدافع عن مصالحها العليا، وتقيم علاقات دولية متوازنة وفعالة. لقد أثبت المغرب للعالم أجمع أنه بلد المؤسسات الراسخة، والقيادة الحكيمة، والشعب الموحد حول قضاياه الوطنية. وهي رسالة واضحة لكل من يراهن على إضعاف المغرب أو التشكيك في وحدته: المغرب أقوى من كل المناورات، وأكثر ثقة في مستقبله، وأشد تمسكا بوحدته الترابية، بفضل حنكة جلالة الملك محمد السادس وحب شعبه لوطنه.

صمود مقترح الحكم الذاتي: من المبادرة المغربية إلى الإجماع الدولي حول حل نزاع الصحراء

بعد أقل من سنتين، وتحديدًا في عام 2027، يكون مقترح الحكم الذاتي، الذي قدّمه المغرب سنة 2007، قد بلغ عقدين كاملين من الحضور الدبلوماسي والسياسي المتواصل كخيار واقعي وناجع لحل النزاع حول الصحراء المغربية. لم يكن هذا المقترح مجرّد مبادرة عابرة في سجل التفاوض الأممي، بل مثّل منذ انطلاقه نقطة تحوّل فارقة في مسار قضية كانت حتى حينها رهينة صراعات مفتعلة وعراقيل بيروقراطية، غذّاها خصوم الوحدة الترابية للمملكة، وفي مقدمتهم الجزائر وصنيعتها البوليساريو.

ومع مرور السنوات، ترسّخ هذا المقترح في المرجعية الدولية كأساس وحيد للحل، لا فقط لأنه يعكس إرادة المغرب في إنهاء النزاع بشكل سلمي ومتوافق، بل لأنه أيضا ينسجم مع متطلبات الواقعية السياسية وضرورات التنمية والاستقرار الإقليميين. وقد بات الحكم الذاتي يشكّل اليوم، باعتراف متزايد من دول العالم، المدخل الطبيعي لإنهاء النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية بشكل يحفظ سيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية ويضمن في الوقت ذاته كرامة الصحراويين وتنميتهم ضمن نموذج ديمقراطي تشاركي.

لقد اقترح المغرب الحكم الذاتي سنة 2007 انطلاقًا من قناعة راسخة بعدم جدوى استفتاء تقرير المصير الذي طالما دافعت عنه الجزائر والبوليساريو، خصوصًا بعد فشل الأمم المتحدة في تحديد اللوائح الانتخابية الصحراوية نتيجة الخلافات حول تحديد الهوية. وفي هذا السياق، جاء مقترح الحكم الذاتي ليخرج النزاع من حالة الجمود، ويفتح أفقا جديدًا للمفاوضات على أساس مقاربة براغماتية قابلة للتطبيق.

هذا المقترح، الذي نحت ملامحه وأتقنه العاهل المغربي الملك محمد السادس، لم يكن مجرد ورقة تقنية بل كان تجسيدًا لرؤية استراتيجية عميقة، تنبع من فهم دقيق للتاريخ وللجغرافيا السياسية للمنطقة. الملك محمد السادس، الذي تميّز منذ اعتلائه العرش بنظرة استشرافية، أصرّ على أن المقترح لا يعني التنازل عن السيادة المغربية، بل هو مبادرة كريمة تُحافظ على الوحدة الترابية للمغرب، وتضمن للصحراويين تدبير شؤونهم المحلية في إطار واسع من الحكم الذاتي، ضمن السيادة الوطنية المغربية.

طوال عقدين من الزمن، حاول خصوم المغرب عرقلة مسار هذا المقترح عبر مختلف الوسائل، من تحريض داخل الأمم المتحدة، إلى تأليب بعض الدول، إلى إشعال توترات ميدانية. غير أن المقترح أثبت صلابته وصموده أمام هذه المناورات، لأنه استند منذ البداية إلى مبادئ الديمقراطية التشاركية، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، التي تشكّل في مجملها مرتكزات أساسية في أي مشروع سياسي حديث.

وإذا كان خصوم الوحدة الترابية المغربية قد راهنوا على عزل المغرب دبلوماسيًا، فإن العكس هو ما تحقق: المغرب اليوم يقيم علاقات متينة مع القوى الكبرى (الولايات المتحدة، فرنسا، إسبانيا، الصين، روسيا)، ويحتفظ بشبكة واسعة من الشراكات الإستراتيجية مع دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية، فضلًا عن تحوله إلى قوة إقليمية فاعلة في محيطه المتوسطي والأفريقي.

> إذا كان خصوم الوحدة الترابية المغربية قد راهنوا على عزل المغرب دبلوماسيا، فإن العكس هو ما تحقق: المغرب اليوم يقيم علاقات متينة مع القوى الكبرى (الولايات المتحدة، فرنسا، إسبانيا، الصين، روسيا)، ويحتفظ بشبكة واسعة من الشراكات الإستراتيجية مع دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية

في المقابل، لا تزال الجزائر متمسكة بموقفها المتعنت، رغم التغيرات الجيوسياسية العميقة التي عرفتها المنطقة. فمن جهة، يصرّ النظام الجزائري على دعم البوليساريو سياسيًا وعسكريًا ولوجستيًا، في خرق سافر لمبادئ حسن الجوار، ومن جهة أخرى، يدّعي في خطاباته الرسمية احترامه لمبادئ عدم التدخل في شؤون الغير. هذا التناقض الفجّ عبّر عنه تصريح رئيس الأركان الجزائري سعيد شنقريحة مؤخرًا حين تحدث عن "التأهب الدائم أمام التهديدات الإقليمية"، في وقت سابق كان يتغنى فيه باحترام سيادة الدول.

تتمسك الجزائر بدعم البوليساريو لا حبًا في الصحراويين، بل لأن هذا الملف صار بالنسبة إليها ورقة للمساومة الإقليمية، وذريعة داخلية لتبرير هيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية. غير أن العزلة الدولية تتسع حول الموقف الجزائري، وهو ما تأكد في اجتماعات اللجنة الرابعة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية مؤخرًا، حيث صرّح السفير المغربي عمر هلال أن 116 دولة أعربت عن دعمها الصريح لمبادرة الحكم الذاتي، في مقابل ثماني دول فقط لا تزال أسيرة مواقف الحرب الباردة.

أما البوليساريو، فقد بدأت تدرك تدريجيًا أن مقترح الحكم الذاتي هو الخيار الواقعي الوحيد القادر على إنهاء معاناة الصحراويين المحتجزين في تندوف. وتجلّى هذا الإدراك في صعود تيار "صحراويون من أجل السلام"، الذي يضم قيادات وأعضاء سابقين في الجبهة، ويطرح مبادرة الحكم الذاتي كحل عادل وعملي. انضمام هذا التيار إلى الأممية الاشتراكية في مؤتمر إسطنبول لم يكن مجرد خطوة رمزية، بل كان تعبيرًا عن تغير المزاج داخل المخيمات وتنامي الوعي بضرورة القبول بحل سياسي يضع حدًا لمعاناة الصحراويين.

إن انقسام البوليساريو داخليًا، وتقلص مصداقيتها أمام الرأي العام الدولي، ساهم في تعرية خطابها الأحادي الذي يزعم أنها الممثل الوحيد والشرعي للصحراويين. ومع تزايد دعم المجتمع الدولي لمقترح الحكم الذاتي، بدأت قيادة البوليساريو تدرك أنها فقدت تدريجيًا تلك الورقة التي طالما لوّحت بها في وجه المغرب والعالم.

على الجانب المغربي، استثمرت المملكة في تعزيز مقترح الحكم الذاتي عبر مسارين متوازيين: أولهما، تقوية الدبلوماسية المغربية وإقناع المجتمع الدولي بعدالة القضية الوطنية؛ وثانيهما، إطلاق مشاريع تنموية ضخمة في الأقاليم الجنوبية، جعلت الصحراء المغربية نموذجًا للتنمية المتكاملة في المنطقة.

منذ عودته إلى الاتحاد الأفريقي، عزز المغرب حضوره في القارة الأفريقية، وتوج ذلك بإطلاق مبادرات استراتيجية، مثل مبادرة "المغرب أطلسي" التي تقوم على ربط ميناء الداخلة بمحيطه الأفريقي والخليجي والأوروبي. وبذلك، لم يعد الحكم الذاتي مجرد مشروع سياسي، بل صار جزءًا من رؤية تنموية واقتصادية تسعى إلى تحويل الأقاليم الجنوبية إلى جسر للتعاون الإقليمي والدولي.

اليوم، وبعد عشرين سنة من إطلاق المقترح، بات الحكم الذاتي يعبر عن رؤية مغربية واقعية وشجاعة، تلتقي حولها أغلبية دول العالم. هو ليس فقط خطة لحل نزاع إقليمي، بل مشروع سلام واستقرار وتنمية. ومع تآكل الأطروحة الانفصالية، وبروز صوت الصحراويين الأحرار الداعين إلى الانخراط في تنمية وطنهم، يثبت الحكم الذاتي نجاعته كحل سياسي وإنساني.

إن التاريخ لا يرحم المواقف الجامدة، والسياسة لا تنتظر الذين يتفرجون على قطار التحولات يمرّ أمامهم. وعلى الجزائر، إن أرادت أن تبني مستقبلا لشعبها، أن تتحلى بالشجاعة لتغادر خنادق الماضي، وأن تنخرط، مع المغرب، في بناء مغرب عربي متكامل ومزدهر.

إن مقترح الحكم الذاتي ليس نهاية الطريق، بل هو بدايته؛ بداية لمسار سلمي شامل، ينقل المنطقة من منطق الصراعات إلى منطق التعاون، ومن نزيف التسلح إلى فضاءات التنمية، ومن عبثية الانقسام إلى أفق الوحدة. هذه هي الرؤية المغربية التي لا تزال تمد يدها، وهي يد القائد الذي يعرف متى يكون الصمود، ومتى يكون الانفتاح، ومتى يكون السلام.

الجزائر وأسطوانة «تقرير المصير».. حين تتحوّل الشعارات إلى صناديق سوداء

في خضم الصراعات الإقليمية والتجاذبات الدبلوماسية، استمر النظام الجزائري، لعقود طويلة، في تسويق أسطوانة "تقرير المصير" كرافعة سياسية لدعم ميليشيات البوليساريو. هذا الشعار، الذي يلوّح به الخطاب الرسمي كقيمة إنسانية وحق أممي، لم يكن في حقيقته سوى واجهة لمشروع سياسي مضلل، تديره أيادٍ عسكرية مغلّفة بلبوس دبلوماسي، وممولّ من خزائن سرية لا تخضع لأيّ رقابة تشريعية أو مالية. ومع مرور الوقت، بدأت ملامح هذه المسرحية تنكشف، وصار واضحًا أن "تقرير المصير" لم يكن سوى غطاء لسياسة شراء الذمم وتصفية الحسابات الإقليمية، على حساب الشعب الجزائري ومقدّراته.

> الوقائع التي تتسرب من كواليس وزارة الخارجية الجزائرية تكشف أن معظم من تعاقبوا على منصب الوزير لم يكونوا سوى خزنةٍ لهذه الميزانية السوداء، يديرونها بعيدًا عن أعين الرقابة. ولم يكن البرلمان الجزائري ولا المؤسسات الرقابية على علم بحجم الأموال المنهوبة، ولا بوجهتها النهائية. وحدها "العصابة" الحاكمة، المكونة من جنرالات ورجال أعمال مرتبطين بالمؤسسة العسكرية، كانت تعرف خيوط اللعبة وأدواتها

إذا عدنا إلى جذور النزاع، نجد أن الجزائر لم تكن يومًا طرفًا محايدًا. فمنذ السبعينات، احتضن النظام الجزائري جبهة البوليساريو، مقدّمًا لها الدعم العسكري والسياسي والمالي، متذرّعًا بالدفاع عن "حق الشعوب في تقرير مصيرها". لكن خلف هذه الشعارات، كانت تدار في الكواليس صفقات وتسويات ومناورات، هدفها الحقيقي هو محاصرة المغرب وإرباك استقراره، أكثر من كونها دفاعًا صادقًا عن حقوق الصحراويين.

لقد وظّف النظام الجزائري قضية الصحراء كأداة لابتزاز المجتمع الدولي وتوسيع نفوذه في أفريقيا وأميركا اللاتينية، عبر شراء المواقف في المنظمات الإقليمية والدولية. لم يكن غريبًا إذن أن تتحول وزارة الخارجية الجزائرية، في فترات معيّنة، إلى خزانة أسرار للميزانيات السوداء. وبحسب شهادات بعض المسؤولين السابقين وتسريبات إعلامية متواترة، فقد تحوّلت هذه الوزارة إلى أداة ضغط وشراء ولاءات، خصوصًا خلال فترة إشراف رمطان لعمامرة، الذي وظّف الجهاز الدبلوماسي شبكة عابرة للقارات: من أفريقيا إلى أميركا اللاتينية، مرورًا ببعض الدوائر الأممية ومنتديات القارات الهامشية.

الوقائع التي تتسرب من كواليس وزارة الخارجية الجزائرية تكشف أن معظم من تعاقبوا على منصب الوزير لم يكونوا سوى خزنة لهذه الميزانية السوداء، يديرونها بعيدًا عن أعين الرقابة. ولم يكن البرلمان الجزائري ولا المؤسسات الرقابية على علم بحجم الأموال المنهوبة، ولا بوجهتها النهائية. وحدها "العصابة" الحاكمة، المكوّنة من جنرالات ورجال أعمال مرتبطين بالمؤسسة العسكرية، كانت تعرف خيوط اللعبة وأدواتها.

الأموال التي استنزفها النظام من ثروات الشعب الجزائري لم تذهب لخدمة التنمية ولا لدعم الحريات، بل تحوّلت إلى امتيازات وصفقات مشبوهة وسفريات ومناصب وهدايا عابرة للقارات، خصّصت لشراء الذمم وتضليل الرأي العام الدولي. والنتيجة: نظام بوليسي يشتري الصمت، ويبني كيانات وهمية في تندوف، لا مستقبل لها، ولا شرعية، ولا حتى أفق إنساني يضمن للصحراويين حياة كريمة.

أخطر ما في هذه اللعبة أن شعار "تقرير المصير" تحوّل إلى حصان طروادة لمعاداة المغرب. لم يكن الهدف يومًا تمكين سكان تندوف من تقرير مصيرهم، بل كان الهدف تشويش مسار التنمية المغربية وضرب استقرار المملكة. فقد أدركت الجزائر، في لحظة مفصلية، أن نجاح النموذج المغربي في الدمقرطة والتنمية والإصلاحات الجريئة يشكّل خطرًا على شرعية النظام العسكري الجزائري، القائم على الفساد وإسكات الأصوات الحرة. ولهذا، تحوّل شعار "تقرير المصير" إلى قناع دبلوماسي لممارسة سياسة عدائية تجاه الرباط، وخلق أزمات متتالية، بدلًا من الانخراط في بناء اتحاد مغاربي حقيقي.

المؤسف في هذه القصة أن الشعب الجزائري، الذي عانى عقودًا من التعتيم والقمع، لم يكن يعلم حجم الأموال التي نُهبت من ثرواته. لم يكن يعلم أن ما يُصرف باسم "القضية الصحراوية" ليس سوى ريع سياسي يُوزّع على بعض المرتزقة والدبلوماسيين، في مقابل ولاءات زائفة وصفقات إعلامية مدفوعة. في المقابل، ظل هذا الشعب رهينة دعاية رسمية تُحمّله هموم قضية لا ناقة له فيها ولا جمل، فيما كان يئنّ تحت وطأة البطالة والأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة.

اليوم، بدأت تتكشّف الحقائق تباعًا. وما يحدث في الجزائر ليس سوى بداية لانكشاف المستور، ولابد أن يأتي يومٌ يُسائل فيه الشعب من صادر مستقبله باسم قضية لم تكن يومًا قضيته.

الفضيحة لا تقف عند حدود السلطة وحدها، بل تمتد إلى بعض أحزاب المعارضة الجزائرية التي كانت ترفع شعار "محاربة الفساد"، لكنها تورّطت بدورها في صفقات الابتزاز السياسي. فقد تبيّن، من خلال شهادات عديدة، أن صمتها لم يكن مجانيًا، بل كان مقابل امتيازات وصفقات تضمن لها البقاء تحت سقف "المسموح" من قبل المؤسسة العسكرية. وهكذا، تشكّلت طبقة سياسية هجينة، عاجزة عن مساءلة السلطة، بل متواطئة معها في لعبة توزيع الريع والامتيازات.

على الجبهة العسكرية، يقود سعيد شنقريحة، رأس النظام العسكري، مناورات عسكرية متكرّرة، يروّج لها الإعلام الرسمي كأنها "درع حماية" ضد أخطار خارجية. لكن الحقيقة أن هذه المناورات ليست سوى محاولة يائسة لصناعة عدوّ خارجي للهروب من الانفجار الداخلي الذي يهدّد النظام من الداخل. فالنظام، الذي يفتقد الشرعية الشعبية، يحاول دائمًا إقناع الشارع الجزائري بأن الخطر قادم من الجيران، متجاهلًا أن الخطر الحقيقي هو في بنية النظام نفسه: سلطة عسكرية متسلّطة، تحتكر السلطة والثروة، وتدير البلاد بمنطق الغنيمة، لا بمنطق الدولة الحديثة.

تتجلّى أزمة الجزائر اليوم في علاقتها الخارجية التي تزداد توترًا مع محيطها. فقد تحوّلت الجزائر إلى دولة "تعادي الجميع"، حتى جيرانها الذين تشاركهم التاريخ والجغرافيا. لم تعد الأزمة مقتصرة على المغرب، بل شملت تونس، ليبيا، الإمارات، مالي، إسبانيا، فرنسا، وحتى بعض المنظمات الإقليمية التي بدأت تتململ من الخطاب الجزائري المتكلّس. وهذا يدلّ بوضوح على أن المشكلة ليست في الخارج، بل في الداخل، حيث تُدار الدبلوماسية الجزائرية بعقلية الحرب الباردة والتيار الستاليني البائد، في زمن لم يعد يقبل مثل هذه الممارسات.

الجزائر اليوم بحاجة إلى مراجعة جذرية. فأسئلة ملحّة تُطرح في الشارع الجزائري: من سيحاسب على المليارات من الدولارات التي صُرفت خارج الحدود؟ ومن سيكشف للشعب

> تتجلى أزمة الجزائر اليوم في علاقّتها الخارجية التي تزداد توترا مع محيطها. فقد تحولت الجزائر إلى دولة "تعاديّ الجميع"، حتى جيرانها الذين تشاركهم التاريخ والجغرافيا. لم تعد الأزمة مقتصرة على المغرب، بل شملت تونس، ليبيا، الإمارات، مالي، إسبانيا، فرنسا، وحتى بعض المنظمات الإقليمية التي بدأت تتململ من الخطاب الجزائري المتكلس. وهذا يدلّ بوضوح على أنّ المشكلة ليست في الخارج، بل في الداخل

حقيقة ما جرى خلف الكواليس باسم قضية "تقرير المصير"؟ ومن يوقف مسلسل تضليل الرأي العام عبر صفقات الإعلام المدفوع والمنظمات المأجورة؟

الوقت قد حان ليعرف الشعب الحقيقة، وليحاسب من صادر مستقبله باسم قضية لم تكن يومًا قضيته. فـ"تقرير المصير" الحقيقي اليوم، هو تقرير مصير الجزائريين أنفسهم في مواجهة نظام استبدادي صادر حقوقهم وثرواتهم، وجرّهم إلى عزلة إقليمية ودولية لم يجْنِ منها المواطن إلا المزيد من الفقرَ والتهميش

الأزمة الفرنسية – الجزائرية:
صراع النفوذ بين باريس والجزائر على إيقاع العقوبات المالية

تشهد العلاقات الفرنسية – الجزائرية منذ سنوات تقلبات حادة تعكس عمق التعقيد في الروابط التاريخية والسياسية بين البلدين. فبعد عقود من العلاقات التي شابتها حساسيات استعمارية، وأزمات دبلوماسية متكررة، دخلت هذه العلاقة اليوم منعطفًا جديدًا قد يفتح الباب لتصعيد غير مسبوق بين باريس والجزائر، خصوصًا مع ورود أنباء عن نية السلطات الفرنسية تجميد أصول وممتلكات عشرين شخصية جزائرية نافذة في فرنسا، وهي الخطوة التي قد تؤدي إلى حلقة جديدة من المواجهة الدبلوماسية بين البلدين.

لا يمكن فهم الخطوة الفرنسية بمعزل عن التوترات المتراكمة التي تعصف بالعلاقات الثنائية. فمنذ وصول الرئيس إيمانويل ماكرون إلى الحكم، سعت باريس إلى إعادة رسم سياستها تجاه الجزائر بشكل يوازن بين المصالح الاستراتيجية والحساسية التاريخية. إلا أن هذه السياسة اصطدمت بجملة من العقبات، لعل أبرزها الملفات العالقة: الهجرة غير الشرعية، ورفض الجزائر استقبال رعاياها المطرودين من فرنسا، إضافة إلى تباين المواقف بشأن الذاكرة الاستعمارية.

ورغم محاولات التهدئة التي قادتها دوائر دبلوماسية فرنسية، فإن الموقف الجزائري بقي متصلبًا، ورافضا لما تعتبره "ابتزازًا سياسيًا"، خصوصًا بعد تسريب خبر التوجه الفرنسي لتجميد أصول شخصيات جزائرية مقربة من دوائر الحكم. ووفقًا لتقارير صحفية فرنسية، فإن هذه الخطوة تأتي ردًا على رفض الجزائر التعاون الكامل في ملف إعادة المهاجرين غير الشرعيين، وعلى خلفية توتر متصاعد بشأن ملفات إقليمية ودولية، بما في ذلك الموقف من الأزمة في الساحل والملف الليبي.

بحسب صحيفة "ليكسبريس" الفرنسية، فإن السلطات في باريس تدرس منذ أسابيع تفعيل صلاحيات وزارتي الاقتصاد والداخلية لتجميد أصول تعود لعشرين شخصية جزائرية بارزة. وتستهدف هذه الخطوة شخصيات وصفتها الصحيفة بأنها "مقربة من الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون"، وتمتلك عقارات وأرصدة مالية معتبرة في فرنسا. وذكرت الصحيفة أن السلطات الفرنسية تتوفر لديها قائمة بأكثر من 800 شخصية جزائرية تعتبرها من "أعيان النظام"، ممن يملكون مصالح مالية في فرنسا، ويزورونها بشكل منتظم.

تسعى باريس من خلال هذه الخطوة إلى ممارسة ضغط سياسي واقتصادي مزدوج: من جهة، تستهدف إضعاف نفوذ الدائرة المقربة من الرئاسة الجزائرية عبر ضرب مصالحها في فرنسا؛ ومن جهة أخرى، تهدف إلى استثمار هذه الورقة كورقة مساومة في مفاوضات شائكة حول قضايا الهجرة والأمن والتعاون القضائي.

لكن هذه الخطوة تثير إشكالات قانونية وسياسية كبرى، إذ لا يوجد في الوقت الراهن إطار قانوني صريح يسمح لفرنسا بتجميد أصول شخصيات أجنبية لمجرد الانتماء السياسي أو شبهة الفساد، ما لم تكن هذه الشخصيات مرتبطة بشكل مباشر بتنظيمات إرهابية أو تهديد مباشر للأمن القومي الفرنسي.

في المقابل، جاء الرد الجزائري سريعًا ومحمّلًا بنبرة تحدّ واضحة. ففي برقية رسمية بثتها وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية، خاطبت السلطات الفرنسية بلهجة مباشرة: "لهؤلاء تفضلوا ونفذوا ما تتحدثون عنه"، في إشارة إلى أن الجزائر لا ترى في هذه التهديدات سوى محاولة جديدة لإحراج النظام السياسي وزرع الشكوك بينه وبين الشارع.

وقد رأت الجزائر في الخطوة الفرنسية امتدادًا لسياسة "فرنسا الرسمية" التي تُحاول، بحسب وصفها، خلط الأوراق بين الدولة الجزائرية والشخصيات المحسوبة على السلطة. وأكدت الوكالة الجزائرية أن "هؤلاء الذين يقفون حقيقة وراء هذه التهديدات، إنما يخاطبون جزائر وهمية في مخيلتهم، لا جزائر الواقع التي واجهت فرنسا بطلبات رسمية لتسليم شخصيات مطلوبة في قضايا فساد دون أن تلقى أي تجاوب".

من الواضح أن باريس تراهن على تفجير تناقضات داخلية بين "الشعب الجزائري" و"النظام السياسي"، مستغلة ما تسميه "فجوة الثقة" بين السلطة والشارع. فهذه الممتلكات والعقارات في فرنسا – التي يملكها مسؤولون جزائريون – كثيرًا ما كانت موضوعًا للتنديد الشعبي بوصفها رمزية للفساد ونهب المال العام.

ولعل فرنسا تراهن، عبر التلويح بتجميد هذه الأصول، على تأجيج الغضب الشعبي في الجزائر. غير أن هذا الرهان ينطوي على مخاطر كبيرة، إذ قد ينقلب السحر على الساحر إذا ما نجح النظام الجزائري في توظيف هذه الخطوة لكسب تعاطف الشارع، عبر خطاب "السيادة الوطنية" ورفض التدخل الخارجي، وهو خطاب لطالما كان له صدى واسع في الجزائر بالنظر إلى الذاكرة الاستعمارية الحساسة.

قانونيًا، يستند المقترح الفرنسي إلى أحكام قانونية تسمح بتجميد أصول أشخاص يرتكبون ما يُعرف في القانون الفرنسي بـ"أعمال تدخل"، وهي أفعال يعرّفها القانون بأنها أعمال ترتكب لحساب قوة أجنبية وتستهدف الإضرار بالمصالح الأساسية للأمة.

غير أن توظيف هذا النص في مواجهة شخصيات سياسية جزائرية يثير جدلا كبيرًا، خاصة في غياب قرار قضائي أو إثبات قاطع بأن هؤلاء الأشخاص يمارسون فعليًا أعمالا تهدد الأمن القومي الفرنسي.

وقد أشار المحامي الفرنسي رونو دو لاغل إلى أن "التجميد يظل في الغالب أداة ضغط دبلوماسي، وليس بالضرورة إجراءً قضائيًا قائمًا بذاته". بمعنى آخر، فإن فرنسا قد تجد صعوبة في تسويق هذه الخطوة دوليًا، لا سيما إذا ما اعتبرتها الجزائر تدخلا سافرًا في شؤونها الداخلية.

يبدو أن الأزمة مرشحة لمزيد من التصعيد في حال أقدمت باريس فعليًا على تنفيذ تهديداتها. فمن جهة، قد ترد الجزائر بخطوات مقابلة مثل تقليص التعاون الاقتصادي أو مراجعة الامتيازات الممنوحة للشركات الفرنسية. ومن جهة أخرى، قد تنزلق الأزمة إلى مستويات غير مسبوقة من المواجهة الإعلامية والدبلوماسية، في ظل وجود أصوات داخل الجزائر تدعو إلى مراجعة شاملة للعلاقات مع فرنسا، خاصة في مجالات التعليم والثقافة والاستثمارات.

لكن من جهة أخرى، يدرك الجانبان أن الصدام المفتوح لا يخدم مصالح أي منهما على المدى الطويل. ففرنسا، رغم الضغوط الداخلية والخارجية، لا تزال تعتمد على الجزائر كمورد مهم للغاز وكشريك في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. كما أن الجزائر، رغم شعارات السيادة، لا تزال بحاجة إلى الاستثمارات الفرنسية في قطاعات عديدة.

في خضم هذه الأزمة، لا يغيب عن المشهد ملف ا لشخصيا ت الجزائرية الفارّة إلى فرنسا، والمتهمة في قضايا فساد مالي وتهريب أموال عامة. فقد طالبت الجزائر مرارًا عبر الإنابات القضائية، التي تجاوز عددها 51، بتسليم هؤلاء، لكن باريس تجاهلت تلك الطلبات لأسباب متعددة، أبرزها الطابع السياسي للملفات وخشية تعرض المطلوبين لمحاكمات غير عادلة.

هذا التباين في المواقف يعكس أزمة ثقة عميقة بين البلدين، ويزيد من تعقيد الأزمة الحالية، إذ تستخدم الجزائر هذا الملف لإحراج فرنسا وإبراز ازدواجية معاييرها في التعامل مع قضايا الفساد.

ختامًا، تكشف الأزمة الحالية عن هشاشة العلاقات الفرنسية – الجزائرية، وعن استمرار تعقيد الملفات العالقة بين البلدين. إن تلويح فرنسا بتجميد أصول شخصيات جزائرية نافذة لا يعدو كونه أداة ضغط سياسي قد تنقلب ضد مصالحها إذا ما أحسنت الجزائر توظيف خطاب السيادة الوطنية. وفي المقابل، تبدو باريس مدفوعة باعتبارات داخلية وضغوط شعبية وإعلامية تجعلها تُعيد النظر في علاقتها مع نظام تعتبره غير متعاون في قضايا الهجرة والأمن.

بين العقوبات والتصعيد، وبين المصالح المتبادلة، تظل الدبلوماسية هي المخرج الوحيد الذي يمكن أن يجنب البلدين منزلقات خطيرة، قد تؤثر ليس فقط على مصالحهما الاقتصادية والأمنية، بل أيضا على الاستقرار الإقليمي الذي يظل بحاجة إلى شراكة حقيقية بين ضفتي المتوسط

المغرب وكينيا: شراكة إستراتيجية تعيد رسم خارطة التعاون في أفريقيا

في خضم التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية التي تعصف بالعالم، تسعى الدول الأفريقية إلى إعادة ترتيب أولوياتها وبناء شراكات استراتيجية تضمن لها الاستقرار والنمو المستدام، بعيدا عن الصراعات والانقسامات التي كبّلت القارة لعقود. وفي هذا السياق، يبرز المغرب كفاعل رئيسي في صياغة معادلة جديدة للعلاقات الأفريقية تقوم على مبدأ رابح-رابح، مرتكزا على دبلوماسيته الاقتصادية النشطة وخبرته في مشاريع التنمية المستدامة، والقدرة على بناء شراكات متعددة الأبعاد مع شركائه في مختلف أنحاء القارة.

لقد أظهرت الرباط خلال العقد الأخير دينامية متزايدة في الانفتاح على منطقة شرق أفريقيا، مستفيدة من موقعها الجيو-استراتيجي وقدراتها الاقتصادية، فضلاً عن دورها المحوري في تعزيز الاستقرار بالقارة. وتجلّى ذلك بوضوح في مسار العلاقات مع كينيا، حيث انتقلت العلاقات بين البلدين من مستوى التعاون التقليدي إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية متعددة الأبعاد، تجسدت في توقيع سلسلة من الاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي والتنموي، ما أعطى زخما جديدا للعلاقات الثنائية وأعاد رسم خارطة التعاون بين الرباط ونيروبي.

ولا يخفى على المراقبين أن هذا التحول في العلاقات المغربية-الكينية جاء في سياق إقليمي ودولي حافل بالتحولات؛ فالقارة الأفريقية تشهد اليوم سباقا دوليا محموما على النفوذ، إذ باتت ساحتها مسرحا لتنافس قوى دولية كبرى على الموارد الطبيعية والأسواق الواعدة، وسط تحديات أمنية واقتصادية متراكمة. وفي ظل هذا المناخ، أدركت كينيا أهمية بناء شراكات موثوقة تعزز من قدراتها الاقتصادية والأمنية، وتفتح لها آفاقا جديدة في مجالات مثل الزراعة، الطاقة، السياحة، والبنية التحتية.

ولعل ما ساهم في تعميق هذه الشراكة بين البلدين هو إدراك كينيا، على المستوى الرسمي، أن الرهان على دعم أطروحات الانفصال في الصحراء المغربية لم يحقق لها أي مكاسب، بل عرقل مسار التعاون الحقيقي، وهو ما دفعها، بواقعية وبراغماتية، إلى اتخاذ خطوة تاريخية تمثلت في الاعتراف بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، وتدشين سفارة لها في الرباط في مشهد دبلوماسي حمل الكثير من الدلالات السياسية والاقتصادية.

هذا التحول لم يكن وليد اللحظة، بل هو ثمرة عمل دبلوماسي مغربي متواصل، تميز بالهدوء والفاعلية، حيث عملت الرباط على بناء جسور الثقة مع شركائها الأفارقة، وعرضت خبراتها في مجالات حيوية مثل الأمن الغذائي، الطاقات المتجددة، إنتاج الأسمدة، وتدبير الموارد الطبيعية، وهي ملفات تشكل عصب التنمية المستدامة في القارة.

ومع تصاعد التحديات المرتبطة بتغير المناخ، والأزمات الغذائية، وأهمية الأمن الطاقي، وجدت كينيا في المغرب شريكا موثوقا يملك الخبرة والحلول، لتتلاقى بذلك تطلعات نيروبي مع الرؤية المغربية. هذه الرؤية التي تقوم على التعاون جنوب-جنوب، والبحث عن حلول جماعية لمشكلات مشتركة، بعيدا عن السياسات الضيقة، وبما يضمن الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية الفاعلة.

وتفتح هذه الشراكة آفاقا واعدة أمام البلدين، ليس فقط على مستوى التعاون الثنائي، بل أيضا على مستوى التأثير في صناعة القرار الأفريقي، وخاصة داخل الاتحاد الأفريقي الذي يحتاج اليوم إلى أقطاب استقرار قادرة على رسم سياسات تنموية حقيقية. وضمن هذا الإطار، تتجه الرباط ونيروبي إلى تكثيف التعاون في مجالات الزراعة، الأمن الغذائي، الطاقات النظيفة، الصناعة، الصحة، التعليم، والسياحة، وهي قطاعات محورية لتحقيق التنمية المستدامة، ومواجهة التحديات العابرة للحدود، مثل الهجرة غير النظامية، والأمن الغذائي، وتغير المناخ.

من هنا، تأتي أهمية استكشاف هذا التحول في العلاقات المغربية-الكينية، وتقييم أبعاده الإستراتيجية والاقتصادية، لفهم كيف انتقلت العلاقات بين البلدين من التعاون التقليدي إلى مستوى شراكة متقدمة، قادرة على إعادة رسم معادلات التعاون الإقليمي والدولي في أفريقيا، بل وتقديم نموذج ملهم لبقية الدول الأفريقية الطامحة إلى التحرر من قيود التبعية وبناء مسارات تنموية حقيقية

توثيق الشراكة: نقلة نوعية في العلاقات الثنائية

جاء توقيع المغرب وكينيا لحزمة من الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية ليشكل علامة فارقة في مسار العلاقات بين البلدين، ويمهد الطريق أمام فرص استثمارية واعدة في قطاعات حيوية مثل الزراعة، الطاقة، السياحة، والصناعة. ويرى خبراء أن هذه الاتفاقيات تعكس وعيا متزايدا لدى الدول الأفريقية بأهمية التكامل الاقتصادي، وتؤكد مكانة المغرب كمحرك أساسي لتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات الاقتصادية المشتركة.

وتأتي هذه الدينامية في وقت اعترفت فيه كينيا بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، واضعة بذلك حدا لتقليد دعم الكيان الانفصالي (البوليساريو)، ما يعكس قناعة نيروبي بأن مستقبلها التنموي يقتضي الانسجام مع الرؤية المغربية الشاملة.

المغرب: بوابة كينيا نحو الأسواق العالمية

يستمد المغرب قوته التفاوضية من مكانته المتميزة على الساحة الأفريقية والدولية، فهو يتمتع بعلاقات راسخة مع الدول الغربية، فضلا عن شراكات قوية مع دول شرق آسيا، أميركا اللاتينية، الصين، وروسيا. هذا الموقع الجيو-استراتيجي يجعل من المغرب شريكا جذابا لكينيا التي تتطلع بدورها إلى توسيع تعاملاتها التجارية والدبلوماسية.

واعتبر وزير الخارجية الكيني موساليا مودافادي، في تصريح له خلال تدشين سفارة بلاده في الرباط، أن افتتاح السفارة يمثل انطلاقة جديدة لشراكة عميقة بين البلدين، ستسمح بتبادل الخبرات بشكل أكبر وتوسيع مجالات التعاون في مجالات حيوية، مثل الزراعة، التكنولوجيا، السياحة، والتعدين. وهذه القطاعات تتلاقى بشكل وثيق مع الاستراتيجية المغربية القائمة على تطوير الاقتصاد وتنمية الطاقات المتجددة، فضلا عن خبرة المملكة في إنتاج الأسمدة، والتي تعد ذات أهمية خاصة للأمن الغذائي في كينيا.

رهان الاقتصاد الأخضر والأمن الغذائي

تشكل الزراعة ركيزة أساسية للاقتصادين المغربي والكيني، حيث يساهم القطاع الزراعي في أكثر من 22% من الناتج المحلي الإجمالي لكينيا. ومع تزايد تحديات الجفاف وتغير المناخ، باتت الحاجة ملحة لتبادل الخبرات في إدارة الموارد المائية، وتحسين الأمن الغذائي، ومواجهة الأزمات الغذائية. فخلال عام 2011، ضرب الجفاف منطقة القرن الأفريقي بشدة، وأدى إلى موجة من المجاعات التي عانى منها ملايين السكان في إثيوبيا والصومال وجيبوتي وشمال كينيا، كما أثرت تبعاتها سلبا على المغرب في السنوات الأخيرة.

في هذا السياق، تراهن كينيا على المغرب لتأمين حاجتها من الأسمدة، إذ يعد المغرب خامس أكبر منتج للأسمدة الفوسفاتية في العالم. وقد أشارت التقارير الاقتصادية إلى مشروع مستقبلي لإقامة مصنع للأسمدة في كينيا بشراكة مغربية، بما يضمن إمدادات مستقرة بأسعار معقولة، ويضع حدا للنقص المزمن الذي يعاني منه المزارعون الكينيون.

تكامل الرؤى في مجال الطاقة والتنمية المستدامة

إلى جانب الزراعة، يشكل التعاون في مجال الطاقات المتجددة أولوية قصوى للبلدين. فقد حقق المغرب نجاحات لافتة في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وهو ما تطمح كينيا إلى الاستفادة منه لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الكهرباء، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

وفي السنوات الأخيرة، كثف البلدان محادثاتهما لتطوير استراتيجيات مشتركة لمواجهة التغير المناخي، تشمل مجالات إدارة النفايات، تطهير المحيطات، وحماية التنوع البيولوجي. كما يولي الجانبان أهمية خاصة للاقتصاد الأزرق، باعتباره مساراً واعداً لتوفير فرص عمل وتعزيز النمو الشامل، من خلال تطوير قطاعات الصيد البحري والسياحة البيئية وتربية الأحياء المائية.

أبعاد سياسية وأمنية: تحجيم الانفصال وتعزيز الاستقرار

لم يكن الانفتاح الكيني على المغرب اقتصاديا فقط، بل واكبته قناعة سياسية متنامية بأهمية دعم الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وهو ما عبر عنه الرئيس الكيني وليام روتو، الذي أكد بعد توليه السلطة في 2022 على ضرورة فتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية. وبذلك، قطعت كينيا مع سياسة التضليل التي مارستها الجزائر طيلة عقودٍ لتسويق مشروع انفصالي لم يحقق شيئا، مقابل ما حققته المملكة المغربية من مشاريع تنموية في أقاليمها الجنوبية.

وتكتسي هذه الخطوة أهمية كبرى في السياق الأفريقي، إذ تعتبر كينيا والمغرب قطبين محوريين للاستقرار والتنمية في القارة. وقد اتفق البلدان على تكثيف التشاور السياسي، بما يعزز مواقف نيروبي تجاه القضايا الأفريقية المصيرية، وخاصة في مواجهة محاولات خلق كيانات انفصالية تهدد استقرار الدول.

نحو شراكة رابح – رابح

في المحصلة، يضع التعاون المغربي – الكيني نموذجاً يحتذى به في أفريقيا، يقوم على شراكة رابح – رابح، حيث يجد كل طرف في الآخر حليفاً استراتيجياً لتجاوز التحديات الاقتصادية والاجتماعية. فالمغرب، الذي أثبت قدراته في مجال الاستثمار الزراعي والصناعات الغذائية، والطاقة النظيفة، والأمن الغذائي، مؤهل ليكون شريكاً موثوقاً لكينيا في مسيرتها التنموية.

ومن جهتها، تدرك كينيا أن الرهان على المغرب يمثل نافذة للتكامل الإقتصادي والولوج إلى أسواق جديدة، ورافعة سياسية لتقوية مكانتها في الاتحاد الأفريقي. وبهذه الروح، يؤسس البلدان لمسار جديد من التعاون يربط نيروبي بالرباط بخط اقتصادي – سياسي، يفتح الباب أمام مشاريع تنموية عملاقة ويعيد رسم ملامح الحضور الأفريقي على الساحة الدولية

المغرب في قلب الأمن العالمي: رؤية استراتيجية ومسؤولية مشتركة

في عالم يتسم بتعقيد التهديدات وتزايد المخاطر العابرة للحدود، يواصل المغرب ترسيخ حضوره كفاعل رئيسي في صياغة معادلات الأمن والاستقرار، مستفيدًا من خبراته المتراكمة، ورؤيته المتقدمة في مقاربة القضايا الأمنية والاستخباراتية. ومن خلال مشاركته البارزة في الاجتماع الدولي الثالث عشر لكبار المسؤولين المكلفين بقضايا الأمن والاستخبارات، المنعقد بموسكو، أكد المغرب التزامه بمبادئ التعاون الأمني العادل والمتكافئ، مستعرضا في الوقت نفسه رؤيته لبناء بنية أمنية مشتركة فعّالة وقادرة على مواجهة التهديدات المستجدة.

أهمية هذه المشاركة لا تنبع فقط من رمزية التمثيل، بل من طبيعة المرحلة التي يمر بها العالم، حيث تتداخل التحديات الأمنية مع التحولات الجيوسياسية، وتتزايد حدة الأزمات المعقدة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، فضلا عن التهديدات السيبرانية المتطورة. في هذا الإطار، شدد المغرب على أن تحييد هذه المخاطر لا يمكن أن يتم إلا من خلال التعاون الوثيق بين الدول، في إطار بنية أمنية شاملة وغير قابلة للتجزئة، تقوم على الثقة المتبادلة وتقاسم المعلومات بشكل مؤمن وفوري.

هذا الطرح يعكس رؤية المملكة لمفهوم الأمن المشترك، إذ تعتبر أن الأمن لم يعد شأنا محليًا، بل بات قضية عالمية تتطلب تضافر الجهود وتنسيق المبادرات. فالإرهاب، الذي كان في السابق ظاهرة محصورة جغرافيًا، أصبح ظاهرة عابرة للحدود، تستفيد من التقنيات الحديثة، وتحظى بدعم شبكات معقدة، ما يستدعي يقظة جماعية وتعاونا دوليًا فعالا.

لقد أكد المغرب في هذا السياق أن التعاون الأمني العادل والمتكافئ هو الضامن الوحيد لإنجاح أي بنية أمنية مشتركة، وهو ما ينسجم مع ممارساته الدبلوماسية والأمنية في السنوات الأخيرة، حيث عمل على تعزيز التعاون مع مختلف الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، متبنيا نهجًا يقوم على الثقة والشفافية والمنفعة المشتركة. وفي موسكو، استثمر المغرب هذا النهج من خلال سلسلة من اللقاءات الثنائية والمشاورات مع ممثلي أجهزة الأمن والاستخبارات، بما فيها جهاز الأمن الفدرالي الروسي، ما يعكس رغبة الرباط في بناء شراكات استراتيجية قوية، تتجاوز الأطر التقليدية للتعاون الأمني.

لقد كانت السنوات الأخيرة حافلة بالأمثلة التي تبرز دور المغرب الريادي في دعم الأمن الإقليمي والدولي، خصوصًا في مجال مكافحة الإرهاب. فقد تمكنت الأجهزة الأمنية المغربية، بفضل خبرتها وتنسيقها الوثيق مع شركائها الدوليين، من إحباط العديد من الهجمات الإرهابية المحتملة، وتفكيك الشبكات المتطرفة قبل أن تتمكن من تنفيذ مخططاتها، سواء داخل المغرب أو خارجه. ويعود ذلك إلى يقظة الأجهزة المغربية، التي استطاعت تطوير قدراتها البشرية والتقنية، معتمدة على سياسة استباقية تجمع بين العمل الميداني وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وهو ما أكسب المملكة سمعة دولية قوية في هذا المجال.

وفي سياق متصل، شكّل التعاون مع المنظمات الدولية، خصوصًا الأمم المتحدة، محطة مهمة في مسار الدبلوماسية الأمنية المغربية. فقد شدد السفير الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا، على أن مكافحة الجريمة المنظمة بشكل فعال تتطلب الانتقال إلى نموذج حوكمة أمنية مندمجة، تقوم على التنسيق الميداني وتبادل المعلومات بشكل استباقي، مشيرًا إلى أن هذه التحديات لا يمكن مواجهتها بشكل منفرد. هذا الموقف يعكس وعيًا مغربيًا بأهمية العمل الجماعي، وإدراكًا عميقًا بأن العالم اليوم لم يعد يحتمل الانعزال في مواجهة الأخطار المعقدة.

تجدر الإشارة إلى أن المؤسسة الأمنية المغربية شهدت خلال السنوات الماضية نقلة نوعية في عهد الملك محمد السادس، سواء على مستوى تطوير البنية التحتية للأجهزة الأمنية، أو على مستوى بناء قدرات العنصر البشري، بما مكنها من الارتقاء إلى مصاف الأجهزة الأكثر فعالية وكفاءة. وقد شمل هذا التطوير تعزيز التجهيزات الأمنية، وتبني التكنولوجيات الحديثة، وتكثيف التدريب والتأهيل المستمر، مع الحرص على تعزيز التعاون بين مختلف مكونات المنظومة الأمنية، بما يضمن جاهزيتها العالية للتصدي لكافة التهديدات، سواء كانت تقليدية أو مستجدة.

هذا الجهد لم يكن معزولًا عن محيطه الخارجي، إذ سعت المملكة إلى تعزيز تعاونها الأمني مع العديد من الدول الأوروبية والأفريقية والأمريكية، ما مكنها من لعب دور مركزي في حماية الجناح الجنوبي للحلف الأطلسي، ومواجهة تدفقات الهجرة غير النظامية نحو أوروبا. وتشير الإحصاءات إلى أن التعاون الأمني المغربي مع إسبانيا يحتل الصدارة بنسبة 37 في المئة، يليه التعاون مع فرنسا بنسبة 28 في المئة، وألمانيا بنسبة 11 في المئة، ثم الولايات المتحدة الأميركية بنسبة 10 في المئة، وهو ما يعكس الثقة الدولية في قدرات الأجهزة الأمنية المغربية.

لقد استطاعت المملكة، بفضل هذه الرؤية المتكاملة، أن تتحول إلى شريك لا غنى عنه في بناء البنية الأمنية الدولية، وأن تقدم نموذجًا يحتذى به في مجال التعاون الاستخباراتي متعدد الأطراف. ويعود ذلك إلى السياسة المغربية الثابتة في تقديم المعلومات الحيوية للشركاء الدوليين بشكل مؤمن وسريع، الأمر الذي ساهم في تفكيك شبكات إرهابية، وإجهاض مخططات خطيرة، وتجنيب العديد من الدول ويلات العنف والدمار. وتعد تجربة المغرب في هذا المجال نموذجًا رائدًا في بناء الثقة بين الأجهزة الأمنية، حيث أصبحت الرباط قبلة لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب، في وقت تتنامى فيه المخاطر الإرهابية، وتتطور أساليبها وتكتيكاتها

كما لا يمكن إغفال الدور المغربي في التعامل مع التحديات البيئية المرتبطة بالأمن، مثل الجفاف والتغير المناخي، التي أصبحت تشكل تهديدًا مباشرًا للأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي في أفريقيا والعالم. ففي هذا الإطار، أظهر المغرب قدرته على المساهمة بخبراته المتراكمة في مجال إدارة المياه، وإنتاج الأسمدة، وتطوير الزراعة المستدامة، وهي ملفات ترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن القومي، خصوصًا في ظل ما يشهده العالم من أزمات غذائية متلاحقة.

لقد برز هذا الوعي المغربي بأهمية المقاربة الشاملة للأمن في التصريحات والمواقف التي عبر عنها المشاركون في الاجتماع الدولي الثالث عشر بموسكو، حيث أكد المغرب أن بناء الثقة بين الدول والأجهزة الأمنية يمرّ عبر تبادل المعلومات الدقيقة، واحترام السيادة الوطنية، والعمل المشترك بروح من الشراكة، وليس عبر إملاءات أو مقاربات أحادية. وهي رسالة تعكس عمق الرؤية المغربية القائمة على التكامل والتعاون المتبادل، بعيدًا عن منطق الاستغلال أو الهيمنة.

وفي الختام، يبرز المغرب كداعم أساسي للأمن الإقليمي والدولي، عبر مساهمته الفاعلة في بناء بنيات أمنية مشتركة، تعزز من قدرات الدول على مواجهة التهديدات، وتحمي الشعوب من المخاطر المحدقة. إن الحضور المغربي في موسكو ليس مجرد مشاركة رمزية، بل هو إعلان عن التزام المملكة بدورها كفاعل محوري في صياغة السياسات الأمنية العالمية، انطلاقًا من خبرة طويلة، ورؤية واضحة، وإيمان راسخ بأهمية التعاون الدولي العادل والمتكافئ، الذي يضمن الأمن للجميع في عالم تتداخل فيه المصالح والمخاطر بشكل غير مسبوق.

الأزمة السياسية في المغرب: تراجع الثقة في الأحزاب والمجالس المنتخبة

يعيش المغرب اليوم على وقع أزمة ثقة متنامية بين المواطنين والأحزاب السياسية والمؤسسات المنتخبة، وهي أزمة تؤكدها نتائج استطلاع حديث صادر عن مؤسسة "أفروبارومتر"، التي سلطت الضوء على مواقف المغاربة من الطبقة السياسية ومجالسهم المنتخبة، ما يعكس حجم التحديات المطروحة على صعيد إعادة بناء الجسور بين المواطن والعمل السياسي.

تظهر الأرقام المقلقة الواردة في الاستطلاع حجم الهوة بين المواطن المغربي والعمل السياسي، إذ أفاد 45 في المئة من المستجوبين أن بعض المستشارين في المجالس المنتخبة متورطون في الفساد، وذهب 22.8 في المئة إلى حد القول إن الغالبية منهم كذلك. كما أشار 34.1 في المئة إلى أنهم لن يشاركوا في الانتخابات المقبلة، وهي نسبة مرتفعة تسائل جدوى البرامج السياسية المطروحة وقدرتها على استقطاب الناخبين.

يأتي هذا التراجع في المشاركة السياسية في سياق اجتماعي واقتصادي صعب، يتسم بغلاء الأسعار وتزايد البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة، وهي عوامل عمقت شعور الإحباط لدى شريحة واسعة من المواطنين، خصوصًا فئة الشباب، الذين يمثلون قوة ديموغرافية كبيرة، لكنهم يجدون أنفسهم خارج دائرة التأثير السياسي، سواء كناخبين أو كفاعلين حزبيين.

يشير الاستطلاع إلى أن المشاركة المتوقعة في الانتخابات قد تكون أقل من تلك المسجلة في انتخابات 2021، والتي بالكاد تجاوزت نسبة 50 في المئة، ما يؤكد استمرار العزوف الانتخابي ويطرح أسئلة عميقة حول قدرة المؤسسات السياسية على استعادة ثقة المواطنين. ومما يزيد الطين بلة، أن الأحزاب التقليدية لم تعد قادرة على إقناع المواطن البسيط ببرامجها، حيث حصل حزب الاستقلال، الذي تصدر نوايا التصويت، على نسبة 4 في المئة فقط، في حين حل حزبا الأصالة والمعاصرة والعدالة والتنمية في المركز الثاني بنسبة 3.8 في المئة لكل منهما، يليه التجمع الوطني للأحرار بـ3.2 في المئة.

وفي خضم هذه الأزمة، كشفت مؤسسة "أفروبارومتر" عن مؤشرات صادمة تتعلق بالفساد داخل المؤسسات المنتخبة، إذ يرى 43.8 في المئة من المستجوبين أن بعض أعضاء الحكومة متورطون في الفساد، بينما يرى 20.2 في المئة أن أغلبهم كذلك. أما البرلمان، فلم يكن بمنأى عن هذا التقييم السلبي، حيث يرى 45 في المئة من المواطنين أن بعض البرلمانيين متورطون، في حين يرى 22.7 في المئة أن الغالبية منهم كذلك. هذه الأرقام تسائل بشكل مباشر مدى فعالية القوانين والتدابير الرقابية في مكافحة الفساد داخل المؤسسات المنتخبة، وتدعو إلى مراجعة شاملة للبنية التشريعية والتنظيمية لمكافحة هذه الظاهرة.

وفي هذا السياق، يشير عدد من الخبراء إلى أن هذه الأزمة تفرض على الأحزاب والمؤسسات المنتخبة تبني إصلاحات جذرية لإعادة بناء الثقة مع المواطنين، تبدأ بتجديد الخطاب السياسي وفتح قنوات حقيقية للتواصل مع الفئات الشابة، بدل الاكتفاء بخطابات المناسبات الانتخابية. إن أزمة الثقة التي يعيشها المغرب ليست وليدة اليوم، بل تراكمت عبر سنوات طويلة من التراخي في محاربة الفساد وضعف أداء المؤسسات المنتخبة في الاستجابة لتطلعات المواطنين، خصوصًا على الصعيد الترابي.

ومع اقتراب موعد الانتخابات المقبلة، يتجدد النقاش حول أسباب عزوف الشباب والمواطن المغربي عن المشاركة السياسية، حيث يؤكد تقرير المعهد المغربي لتحليل السياسات أن المؤسسات المنتخبة تسجل ضعفًا متزايدًا في ثقة المواطنين. ففي حالة الأحزاب السياسية، أشار حوالي 77 في المئة من المغاربة إلى أنهم لا يثقون بجميع الأحزاب، فيما قال حوالي 68 في المئة إنهم لا يثقون بالمؤسسة التشريعية. وهذه الأرقام تعكس عمق الأزمة التي يعاني منها النظام السياسي التمثيلي، الذي لم يعد قادرًا على إقناع الناخبين بجدوى المشاركة أو بقدرة المؤسسات المنتخبة على إحداث تغيير ملموس في حياتهم.

وفي ظل هذا الوضع، برزت مبادرات حزبية تهدف إلى كسب ثقة الشباب وإشراكهم في العمل السياسي، من خلال إطلاق برامج خاصة بهم مثل مبادرة "جيل 2030" التي أطلقها أحد الأحزاب بهدف إشراك الشباب في صياغة السياسات العمومية. كما تعهدت أحزاب أخرى بتنظيم أوراش في جميع أنحاء المملكة لجمع آراء الشباب ومناقشة قضاياهم بشكل ديمقراطي. غير أن هذه المبادرات تظل رهينة بمدى جدية الأحزاب في تبني الإصلاحات الداخلية، وإفساح المجال أمام الشباب لتولي مسؤوليات حقيقية، بدل تحويلهم إلى مجرد "خزانات انتخابية".

من جهة أخرى، تبرز أزمة الثقة أيضا في تراجع نسب تسجيل الشباب في اللوائح الانتخابية، حيث لا تتجاوز نسبة المسجلين من الفئة العمرية 18-24 سنة نسبة 4 في المئة فقط، وترتفع هذه النسبة إلى 16 في المئة بالنسبة للفئة العمرية 25-34 سنة. هذا الضعف في تسجيل الشباب يعكس حجم الفجوة بين الأجيال الشابة والمؤسسات المنتخبة، وهو مؤشر مقلق يفرض على الدولة والأحزاب مراجعة آليات التواصل السياسي وتجديد دماء العمل الحزبي.

وتتعمق الأزمة مع استمرار غياب الشفافية وضعف آليات المحاسبة، ما جعل بعض المجالس المنتخبة تتحول إلى فضاءات للصراعات الشخصية بدل أن تكون فضاءات لخدمة المواطنين، حيث تُسجل العديد من الدورات الجماعية حالات من الفوضى والجدل العقيم، ما يضعف صورة المؤسسات المنتخبة ويزيد من حدة العزوف.

إن الفساد داخل المؤسسات المنتخبة لا يقتصر فقط على سوء التدبير أو التلاعب في الصفقات، بل يتعداه إلى خلق شبكات مصالح تعرقل تحقيق التنمية المحلية وتؤثر سلبًا على جودة الخدمات العمومية، وهو ما يستدعي مراجعة شاملة لقوانين انتخاب وتدبير الجماعات المحلية، ووضع مدونات سلوك ملزمة، مع ضرورة تفعيل المساءلة والمحاسبة بشكل صارم.

ولا يمكن إغفال أن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ساهم بدوره في تعميق أزمة الثقة، إذ يعيش المواطن المغربي يوميًا ضغوطا بسبب ارتفاع الأسعار وضعف فرص العمل وتردي جودة الخدمات العمومية. ومع غياب سياسات اجتماعية فعالة قادرة على تحسين أوضاع المواطنين، تتعزز قناعة الكثيرين بأن العمل السياسي لا يمثل أداة للتغيير بقدر ما يمثل وسيلة لتحقيق مصالح ضيقة.

إن تجاوز هذه الأزمة يتطلب مقاربة شاملة تنطلق من إصلاح الأحزاب من الداخل، وتجديد نخبها، وتبني برامج واقعية قادرة على الاستجابة لتطلعات المواطن المغربي، إضافة إلى إصلاح المؤسسات المنتخبة وتعزيز الشفافية والمساءلة وربط المسؤولية بالمحاسبة. كما يقتضي ذلك تفعيل الديمقراطية التشاركية من خلال فتح المجال أمام المجتمع المدني والإعلام والمواطنين للمساهمة في تقييم أداء المؤسسات، واقتراح السياسات الكفيلة بإحداث التغيير المنشود.

في المحصلة، يبدو أن أزمة الثقة بالمؤسسات والأحزاب في المغرب لن تجد طريقها إلى الحل بمجرد إطلاق مبادرات مناسباتية أو شعارات انتخابية، بل تتطلب إرادة سياسية حقيقية لإعادة بناء العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين، وهو عقد يقوم على الشفافية والعدالة الاجتماعية والالتزام بالمصلحة العامة قبل أي اعتبارات أخرى. وحدها هذه المقاربة كفيلة بترسيخ الثقة وإعادة الأمل في إمكانية التغيير، ودفع المغاربة، خصوصًا الشباب، إلى العودة إلى صناديق الاقتراع، ليس فقط كأداة للاختيار، ولكن كشريك فعلي في صناعة القرار السياسي.

الإرهاب في مخيمات تندوف: خطرٌ إقليمي متصاعد يهدد أمن المنطق

تعتبر الجزائر المسؤول الأول عن الوضع الحالي لمخيمات تندوف، إذ تستمر في إيواء هذه المخيمات على أراضيها منذ أكثر من أربعة عقود، متجاهلة الآثار الأمنية والإنسانية الخطيرة التي تنجم عن هذا الوضع. إذ لم تقتصر الجزائر على تقديم ملاذ آمن لجبهة البوليساريو الانفصالية، بل يُنظر إليها على نطاق واسع باعتبارها الداعم الرئيسي لهذه الحركة، التي تستخدم المخيمات كمنطلق لأنشطتها غير القانونية، بما في ذلك التجنيد الإرهابي والاتصال بالجماعات المسلحة في منطقة الساحل.

من خلال السماح باستمرار هذه المخيمات في غياب رقابة دولية حقيقية، تكون الجزائر قد ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في تفشي التطرف والعنف، حيث أصبحت المخيمات ملجأ لعدد كبير من العناصر المتطرفة التي تستغل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة للسكان المحليين، وخاصة الشباب، من أجل زجهم في دوامة الإرهاب. كما تشير تقارير استخباراتية متعددة إلى وجود علاقات وثيقة بين جبهة البوليساريو والجماعات الإرهابية النشطة في الساحل والصحراء، وهو ما يعكس ضعف الرقابة الجزائرية أو حتى تواطؤا مقصودا في بعض الحالات.

هذا الوضع يضع الجزائر أمام مسؤولية أخلاقية وقانونية كبيرة، كونها الدولة المضيفة التي لم تفعل ما يكفي لمنع استغلال المخيمات من قبل التنظيمات الإرهابية، بل إنها تغذي حالة اللااستقرار والتوتر في المنطقة المغاربية بأكملها. إن استمرار الجزائر في دعم جبهة البوليساريو وتوفير الحماية لهذه المخيمات يعد أحد أهم أسباب تعقيد الأزمة الأمنية، ويمثل عقبة رئيسية في طريق حل نزاع الصحراء الغربية بشكل سلمي ومستدام، ويعرقل الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن الإقليمي.

و تشكل مخيمات تندوف في الجزائر خطرًا متناميًا على الأمن الإقليمي والدولي في ظل تواتر التقارير الاستخباراتية التي تؤكد تحولها إلى بؤر للتطرف وملاعب خصبة لتجنيد الشباب في صفوف الجماعات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل والصحراء، حيث أشار الشرقاوي حبوب، مدير المكتب المركزي للأبحاث القضائية المغربي، إلى أن هذه المخيمات باتت مأوى لعناصر متشددة ومرتعًا لخطاب التطرف الديني والفكر الإرهابي، وهو ما يعكس غياب الأمل والبدائل الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للشباب المحتجزين هناك والذين صاروا هدفًا سهلًا لشبكات التجنيد الإرهابية التي تستغل هشاشة الأوضاع الاجتماعية والأمنية داخل المخيمات، مؤكداً أن ما يقارب 100 عنصر من عناصر جبهة البوليساريو التحقوا فعليًا بصفوف تنظيمات إرهابية في المنطقة، في إشارة واضحة إلى الترابط العضوي بين النزعة الانفصالية التي ترفعها البوليساريو وخطاب الإرهاب الذي بات يهدد استقرار الدول المجاورة؛ فالمعادلة لم تعد مقتصرة على التحذيرات النظرية بل ترجمت على أرض الواقع من خلال عمليات إرهابية استهدفت مالي والنيجر وبوركينا فاسو وغيرها من دول المنطقة، وهو ما يفرض قراءة أمنية معمقة لطبيعة التحولات التي تعرفها الجبهة الانفصالية وتداعياتها الإقليمية، في ظل ازدياد هشاشة الأوضاع الأمنية وتنامي تهريب السلاح والمخدرات والعناصر الإرهابية عبر الحدود.

الأمر الذي يعمق أزمة الأمن في الساحل ويجعل هذه المخيمات مرتكزًا استراتيجيًا لهذه الجماعات، إذ يرى هشام معتضد، الأكاديمي والخبير في الشؤون الإستراتيجية، أن إدراج البوليساريو ضمن قوائم التنظيمات الإرهابية أصبح احتمالًا واردًا في المدى المنظور إذا ما استمر هذا التورط، وأن هذا القرار يحتاج إلى أرضية قانونية واستخباراتية صلبة، خصوصًا مع تراكم الأدلة حول ضلوع بعض عناصرها في أنشطة تهدد الأمن الإقليمي والدولي، مشيرًا إلى أن ضغط النخب السياسية والإعلامية الأمريكية قد يُعجل هذا المسار ويوفر له الغطاء الشرعي اللازم، خاصة في ظل تزايد الدعوات في أوساط الكونغرس الأمريكي لتصنيف البوليساريو منظمة إرهابية نتيجة علاقاتها المشبوهة مع إيران وأجندتها التخريبية في شمال إفريقيا، وهو ما أكده السيناتور الجمهوري جون ويلسون عضو لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس، الذي شدد على دعم المغرب في مواجهة هذا التهديد، بينما كشف معهد هادسون الأمريكي في تقرير حديث أن البوليساريو تحولت من مجرد حركة انفصالية إلى ميليشيا تهدد استقرار المنطقة بانخراطها في عمليات تهريب الأسلحة وتجنيد الشباب بخطاب عقائدي متطرف وتعاونها مع منظمات مصنفة إرهابية، مما يجعلها خطرًا حقيقيًا على جهود الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب وتعزيز الاستقرار

ويأتي ذلك متسقًا مع ما كشفه حبوب الشرقاوي من وقائع حية، مثل حالة عدنان أبوالوليد الصحراوي، أحد أبرز قادة الجماعات الإرهابية في الساحل، والذي انطلق من رحم البوليساريو قبل أن يصير العقل المدبر للعديد من العمليات الدموية، وكذلك تورط الانفصالي عمر ولد حماها في عمليتي اختطاف لصالح القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتوقيف شاب من مواليد مخيمات تندوف في مدينة العيون سنة 2018 كان يخطط لتنفيذ هجمات إرهابية في المغرب، إضافة إلى تفكيك عدة خلايا إرهابية ما بين 2008 و2015 ضمت عناصر من البوليساريو، أبرزها خلية "المرابطون الجدد"، وهو ما يبرهن أن النزعة الانفصالية تحولت إلى ذريعة أيديولوجية تُستغل لتجنيد الشباب في أعمال إرهابية، مما يشكل خطرًا على الأمن القومي المغربي والأمن الإقليمي ككل، فهذه المخيمات، بحسب حبوب، تحولت إلى مستنقع للتطرف العابر للحدود يهدد الدول الهشة في الساحل ويقوض سيادتها، ويمنح الجماعات الإرهابية غطاءً بشريًا ولوجستيًا لتنفيذ أعمال عنف عابرة للحدود قد تطال حتى أوروبا، في ظل غياب الرقابة الأمنية الفعالة، ولعل ما يزيد الوضع تعقيدًا هو استمرار الجزائر في دعم البوليساريو واحتضانها في تندوف، رغم كل هذه المعطيات الاستخباراتية، ما يطرح علامات استفهام كبرى حول المسؤولية القانونية والأخلاقية للجزائر تجاه أمن المنطقة، حيث يرى محمد الطيار، الباحث في الدراسات الإستراتيجية والأمنية، أن تورط البوليساريو في الجماعات الإرهابية ليس صدفة بل نتيجة طبيعية للفراغ الاجتماعي والاقتصادي واليأس المخيم على سكان تندوف، ما يجعل الشباب عرضة للتجنيد بشكل سهل وسريع، مؤكدًا أن تفكيك المخيمات وتسجيل البوليساريو منظمة إرهابية سيحد من قدرتها على الحركة وسيمنح المجتمع الدولي أداة قانونية لمساءلتها وفرض عقوبات صارمة عليها، وذلك في وقت تشهد فيه منطقة الساحل توترات أمنية خطيرة، حيث باتت المخيمات مرتعًا خصبًا للمتطرفين بسبب غياب الرقابة الفعالة على الحدود وتهريب الأسلحة والمخدرات، وقد حذر معهد هادسون من أن استمرار تجاهل المجتمع الدولي لهذا التهديد قد يؤدي إلى مزيد من التفكك والانهيار الأمني، ما يفتح الباب أمام موجات جديدة من الإرهاب والفوضى، وهو ما يستدعي تدخلًا دوليًا عاجلًا لمواجهة الخطر الداهم الذي تمثله هذه المخيمات التي تحولت إلى مرتكز للإرهاب العابر للحدود، ولا سيما في ظل ارتباطها الوثيق بأجندات إقليمية مشبوهة.

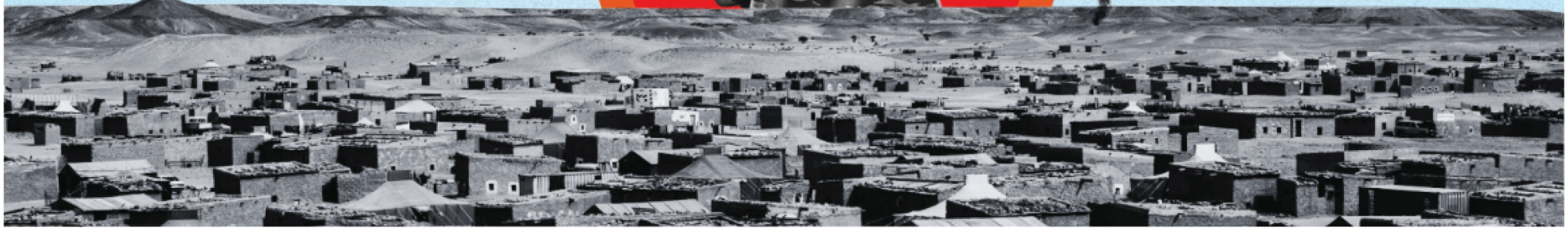

أخنوش: نظام «راميد» صار من الماضي وورش الحماية الاجتماعية غيّر وجه المغرب الاجتماعي

خلال جلسة مساءلة السياسة العامة بمجلس المستشارين، وفي تفاعله مع أسئلة الفرق البرلمانية، أغلبية ومعارضة، قدّم رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، عرضًا تفصيليًا حول التقدم المحرز في ورش الحماية الإجتماعية، مؤكدًا أن المغرب يشهد تحولًا هيكليًا في هذا المجال، يعكس توجهًا حقيقيًا نحو ترسيخ مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية.

أوضح أخنوش أن نظام المساعدة الطبية السابق "راميد" لم يكن منصفًا، وأنه أبان عن اختلالات كبيرة، أبرزها طول فترات الانتظار لإجراء العمليات الجراحية التي كانت تمتد لأشهر. بالمقابل، أكد أن النظام الجديد "AMO تضامن" مكّن المستفيدين من الولوج إلى العلاجات، سواء في القطاع العام أو الخاص، في آجال معقولة، واصفًا ذلك بـ"التحول الجذري" الذي طال انتظاره.

وفي رده على ملاحظات المستشارين بشأن معايير استحقاق الدعم الاجتماعي المباشر، شدد رئيس الحكومة على أن مؤشر الاستحقاق تم اعتماده رسميًا من خلال مرسوم صدر في الجريدة الرسمية شهر غشت 2021، وأنه ليس سرًا، بل يخضع لتدبير مشترك بين عدة مؤسسات تحت إشراف لجنة تقنية يرأسها هو نفسه، وتضم وزارة الداخلية وقطاع الميزانية والمندوبية السامية للتخطيط والوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي.

وأضاف أن هذا المؤشر لا يعتمد على دخل الأسر فقط، بل على معايير الإنفاق بالنظر إلى صعوبة رصد المداخيل الفعلية في ظل اتساع رقعة الاقتصاد غير المهيكل.

أخنوش أشار إلى أن المغرب يخصص ما يعادل 2% من الناتج الداخلي الخام لتمويل الحماية الاجتماعية، وهي نسبة تفوق بكثير ما تخصصه أغلب الدول النامية التي لا تتجاوز 1%. وقال إن نحو 60% من الأسر التي لا تستفيد من أي نظام تعويضات اجتماعية باتت اليوم مشمولة بالدعم المباشر.

كما كشف أن أكثر من 1.4 مليون شخص ممن تجاوزوا سن الستين ويتوفرون على دخل محدود، يستفيدون حاليًا من تحويلات نقدية شهرية لا تقل عن 500 درهم، مما يعزز كرامتهم ويخفف من هشاشتهم الاجتماعية.

رئيس الحكومة استدل بتقارير دولية لتأكيد نجاعة البرامج الاجتماعية الوطنية، أبرزها تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2025، الذي صنف المغرب ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، بعدما كان يصنف سابقًا ضمن الفئة المتوسطة. وأشار التقرير إلى تحسن مؤشرات حيوية مثل أمد الحياة وعدد سنوات التمدرس المتوقعة.

كما توقف عند تقرير المندوبية السامية للتخطيط، الذي أبرز تراجع نسب الفقر متعدد الأبعاد، نتيجة تحسّن الولوج إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والماء الصالح للشرب.

في هذا السياق، لم يفت أخنوش التأكيد على أن مشروع الحماية الاجتماعية هو بالأساس "ورش ملكي كبير"، أشرف عليه جلالة الملك محمد السادس شخصيًا، وأن الحكومة تعمل على تنفيذه بكل جدية، لما له من أثر مباشر على الاستقرار الاجتماعي وتماسك المجتمع.

وأضاف أن البرامج الاجتماعية، وعلى رأسها تعميم التغطية الصحية والدعم المباشر، بدأت تؤتي ثمارها، وهو ما يظهر من خلال التحسن الملموس في ظروف عيش الفئات الهشة. وعبّر عن ثقته في أن أغلب المستفيدين "مرتاحون" لهذا التغيير، مشيرًا إلى أن وجه المغرب تغير اجتماعيًا خلال السنوات القليلة الماضية.

وفي ختام تعقيبه، قدّم رئيس الحكومة لمحة عن أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تعزز هذا المسار، مبرزًا أن الاقتصاد الوطني سجّل نموًا بنسبة 3.4% سنة 2023، مع توقعات بأن يبلغ 3.2% في المتوسط خلال 2024، رغم انعكاسات الجفاف وتقلبات الأسواق الدولية.

كما لفت إلى ارتفاع الموارد الضريبية، وتسجيل رقم قياسي في عدد السياح خلال الربع الأول من عام 2025، بلغ 5.7 ملايين سائح، أي بزيادة مليون زائر مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية.

وأبرز أخنوش أيضا ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 25% خلال الربع الأول من السنة الجارية، لتصل إلى 13 مليار درهم، بينما بلغت عائداتها السنوية نحو 43 مليار درهم، في ما اعتبره دليلا على ثقة المستثمرين الدوليين في استقرار المغرب ومناخه الاستثماري الجاذب

بنسعيد: الصحافة خدمة مجتمعية والتنظيم الذاتي ضرورة ديمقراطية... والحكومة في المراحل النهائية لإصلاح قانون المجلس الوطني

أكد محمد المهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل، أن الصحافة ليست مجرد مهنة، بل "خدمة عمومية تمس المجتمع بأسره وتشكل ضرورة لا غنى عنها لبناء أي ديمقراطية حقيقية"، مشددًا على أن هذه القناعة كانت وراء إرساء أسس تنظيم ذاتي للمهنة تُوّج بإنشاء المجلس الوطني للصحافة سنة 2018.

وفي معرض رده على أسئلة البرلمانيين خلال جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس النواب، يوم الاثنين، أبرز بنسعيد أن "مسار إرساء المجلس الوطني لم يكن مجرد إجراء إداري، بل كان ثمرة فهم عميق لأهمية الحرية الصحفية كحق دستوري لا يمكن ممارسته على نحو فعّال إلا من خلال آليات تنظيم ذاتي قوية ومستقلة".

أوضح الوزير أن التنظيم الذاتي للصحافة يشكل درعًا واقيًا يضمن استقلالية المهنة، ويحميها من الانزلاقات الأخلاقية والمهنية، مشيرًا إلى أن الدستور المغربي لسنة 2011 نص بوضوح على وجوب تنظيم المهنة على أسس ديمقراطية، وهو ما يُعطي الحكومة دورًا تشريعيًا لضمان هذا التنظيم.

كما شدد على أن التنظيم الذاتي لا يخدم الصحافيين وحدهم، بل يخدم أيضا المجتمع ككل، لأن الصحافة، في جوهرها، هي سلطة رقابية في خدمة الصالح العام، مضيفا: "نريد صحافة تحترم أخلاقيات المهنة، وتتجنب الأخبار الكاذبة والمضللة، لأن سمعة الصحافة المغربية مسؤولية جماعية".

في سياق تفاعله مع انتقادات بعض النواب، أشار بنسعيد إلى أن الحكومة انخرطت منذ ثلاث سنوات في مسار لإصلاح المنظومة القانونية والتنظيمية التي تؤطر مهنة الصحافة، مبرزا أن النقاشات حول التنظيم الذاتي شهدت تباينا في الرؤى بين الفاعلين، ما استدعى التفكير في آلية مرحلية لتجاوز الإشكالات، تمثلت في تشكيل لجنة مؤقتة لتدبير القطاع.

وأضاف الوزير أن هذه اللجنة عملت، لمدة تفوق السنة والنصف، على إعداد تصور متكامل لتطوير المهنة انطلاقا من مبادئ التنظيم الذاتي، وقد أفضت خلاصاتها إلى إعداد مشروع قانون جديد خاص بالمجلس الوطني للصحافة، وهو الآن قيد المناقشة داخل الحكومة، في حين يظل مضمونه موضوع نقاش مع المهنيين.

وشدد بنسعيد على أن الحكومة اقتربت من المراحل النهائية لتقديم النص القانوني الجديد، الذي سيمكن من ترسيخ ممارسة مهنية مسؤولة ومستقلة، تحفظ كرامة الصحافي وتعزز ثقة المواطن في المعلومة.

من جهته، انتقد رشيد حموني، رئيس فريق التقدم والاشتراكية بمجلس النواب، ما وصفه بـ"بطء الحكومة في معالجة أزمة التنظيم الذاتي للصحافة"، مشيرًا إلى أن اللجنة المؤقتة لتسيير المجلس الوطني أفرزت مشاكل وتصدعات داخل الجسم الصحفي، ظهرت من خلال الصدامات العلنية مع النقابة الوطنية للصحافة المغربية، معتبرا أن الزمن التشريعي المتبقي في الولاية الحكومية الحالية "غير كافٍ" لإنجاز إصلاح شامل.

في محور آخر، تطرق وزير الشباب والثقافة والتواصل إلى جهود وزارته في حماية وتأهيل المآثر والمواقع التاريخية، مشيرًا إلى أنه منذ سنة 2021 جرى ترميم حوالي 40 موقعًا أثريًا وتاريخيًا، بتكلفة إجمالية قاربت 800 مليون درهم، فضلاً عن استثمارات موازية لتسهيل الولوج وتحسين الخدمات.

وأبرز الوزير أن مواقع مثل وليلي، التي تمتد على مساحات شاسعة، تعاني من ضعف البنية التحتية والخدمات، ما دفع الوزارة إلى اعتماد مقاربة جديدة تقوم على استثمار مؤهلات هذه المواقع في إطار نموذج اقتصادي يهدف إلى تعزيز الجاذبية السياحية واستقطاب موارد مالية إضافية لصيانتها وتثمينها.

وفي تفاعله مع أسئلة النواب بشأن تفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية في صفوف الشباب، أكد بنسعيد أن الوزارة تبذل جهودًا متواصلة لتعزيز كرامة الشباب وتمكينهم من الآليات التي تسمح لهم ببناء مستقبلهم داخل الوطن

وقال الوزير إن من أبرز المبادرات في هذا الصدد مشروع "جواز الشباب"، الذي يسعى إلى تيسير ولوج الشباب إلى عدد من الخدمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي توفرها مؤسسات الدولة، بهدف خلق الثقة وتعزيز الإحساس بالانتماء.

وأضاف أن الحكومة تسعى من خلال هذا المشروع إلى تجاوز المعوقات البيروقراطية وتعزيز التواصل الرقمي مع فئة الشباب، معتبرا أن هذه المبادرة ليست منّة من الدولة، بل من صميم واجبها الاجتماعي، وأن دور الحكومة يكمن في إيصال هذه الخدمات بطرق فعالة وملائمة.

وختم بنسعيد تدخله بالحديث عن "جائزة الشباب"، التي قال إنها تروم تكريس ثقافة الاعتراف بالمواهب والإبداع لدى هذه الفئة، مضيفا أن النسخة الأخيرة من الجائزة شهدت مشاركة أعمال "رفيعة المستوى في مجالات متعددة"، ما يعكس الطاقات الكبيرة التي يزخر بها المغرب، ويبعث برسائل إيجابية حول مستقبل البلاد.

وشدد الوزير على أن تعزيز ثقة الشباب في مؤسسات وطنهم يظل من أولويات الحكومة، داعيًا إلى "مواصلة تقوية جسور التواصل والتفاعل مع هذه الفئة الحيوية في المجتمع".

الصناعة الدوائية المغربية: رافعة استراتيجية لتحقيق السيادة الصحية وتعزيز التنافسية الإقليمية

تشهد الصناعة الدوائية المغربية ديناميكية لافتة خلال السنوات الأخيرة، جعلتها تتبوأ موقعًا متقدمًا في خارطة الصناعات الحيوية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. وتظهر المؤشرات الحديثة الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة المغربية، أن القطاع استطاع أن يحقق قفزات نوعية، سواء على مستوى الإنتاج أو التصدير، ما أسهم في دعم السيادة الصحية الوطنية وتكريس مكانة المغرب كفاعل إقليمي محوري في هذا المجال. غير أن هذه الإنجازات، رغم أهميتها، لا تعفي الصناعة الدوائية المغربية من مواجهة تحديات تنظيمية وهيكلية تحتاج إلى مقاربة شمولية لضمان الاستدامة وتعزيز التنافسية على الصعيدين المحلي والدولي.

ديناميكية الإنتاج والتصدير: أرقام دالة على التحول

سجّل رقم معاملات قطاع الصناعات الدوائية والصيدلانية بالمغرب، وفق أحدث إحصائيات وزارة الصناعة والتجارة، نموًا ملحوظًا ليبلغ 23 مليار درهم خلال عام 2023، أي ما يعادل حوالي 2.3 مليار دولار. هذا الرقم يمثل حوالي 5 في المئة من الناتج الإجمالي للقطاع الصناعي المغربي، وهو مؤشر واضح على الثقل المتزايد لهذه الصناعة في الاقتصاد الوطني.

ويكشف تحليل بنية الإنتاج أن 75 في المئة من الطلب المحلي باتت تغطيه الصناعات الوطنية، في حين يُوجَّه 17 في المئة من الإنتاج نحو التصدير، وبالأساس إلى الأسواق الأفريقية والعربية. ويأتي هذا الأداء بفضل وجود 56 شركة وطنية عاملة في القطاع، تشغل قرابة 65 ألف شخص، بينهم 12 ألفا بشكل مباشر، وفق ما أكده يوسف فاضل، المدير العام للصناعة بوزارة الصناعة، خلال منتدى الفيدرالية المغربية للصناعة والابتكار الصيدلي الأخير.

صناعة استراتيجية لتعزيز السيادة الصحية

تُبرز هذه الأرقام الدور المحوري الذي تلعبه الصناعة الدوائية المغربية في دعم السيادة الصحية، من خلال تقليص التبعية للاستيراد وضمان التوفر المستدام للأدوية الحيوية والأساسية. وقد تعزز هذا الدور مع إطلاق مشاريع طموحة، مثل مشروع "ماربيو"، الذي يمثل قفزة نوعية في مجال إنتاج اللقاحات بالمغرب. فبفضل وحدة بنسليمان، بات للمغرب بنية تحتية متطورة قادرة على تلبية الحاجيات الوطنية والقارية في مجال اللقاحات والأدوية البيولوجية البديلة، ما يعزز مكانة المغرب كمنصة صناعية صحية ذات بعد استراتيجي في أفريقيا.

وتُعتبر صناعة الأدوية البيولوجية واللقاحات من أهم الرهانات الحالية، إذ تسمح بتوفير علاجات مبتكرة بأسعار معقولة، وتُعدّ أداة فعالة للتكفل بالأمراض المزمنة وضمان ولوج العلاج لفئات واسعة من المواطنين. هذا التوجه يتناغم مع سياسات الدولة الرامية إلى توسيع التغطية الصحية الشاملة، حيث أصبح المغرب نموذجًا في مجال تصنيع الأدوية الجنيسة، وهو ما ساهم في تقليص كلفة العلاج بشكل كبير، خاصة خلال الأزمات الصحية الكبرى مثل جائحة كوفيد19-.

بين الطموح والتحديات: التنافسية في الأسواق الخارجية

رغم هذه النجاحات، تواجه الصناعة الدوائية المغربية تحديات كبيرة تتعلق أساسًا بتقلبات الأسعار، وشفافية سلاسل التوريد، وصعوبة ولوج الأسواق الخارجية بفضل المنافسة الشرسة من شركات كبرى متعددة الجنسيات. ويكمن التحدي الأكبر في ضمان توازن دقيق بين الجودة والأسعار التنافسية، وهو ما يتطلب سياسات عمومية ذكية لتشجيع البحث والتطوير، وتحفيز الإنتاج المحلي، وتيسير ولوج الأدوية المبتكرة إلى السوق.

> **سجّل رقم معاملات قطاع الصناعات الدوائية والصيدلانية بالمغرب، وفق أحدث إحصائيات وزارة الصناعة والتجارة، نموًا ملحوظًا ليبلغ 23 مليار درهم خلال عام 2023، أي ما يعادل حوالي 2.3 مليار دولار. هذا الرقم يمثل حوالي 5 في المئة من الناتج الإجمالي للقطاع الصناعي المغربي**

وفي هذا السياق، أكد وزير الصناعة والتجارة رياض مزور على ضرورة توجيه الصناعة الدوائية المغربية نحو التصدير، لضمان استدامتها وقدرتها على المنافسة. ويُعتبر هذا التوجه من صميم أهداف مخطط التسريع الصناعي، الذي يراهن على توطين الإنتاج الصناعي وتطوير الشراكات مع الفاعلين الدوليين، خاصة في مجال تصنيع اللقاحات والأدوية البيولوجية.

وقد بدأت بعض المختبرات الوطنية في الانتقال من وحدات إنتاج صغيرة إلى مجموعات صناعية ضخمة، باتت تصدّر أدويتها إلى أسواق ليبيا والجزائر والسعودية وعدد من الدول الأفريقية. هذا التحول يعكس قدرة الصناعة الدوائية المغربية على لعب دور استراتيجي في تعزيز الأمن الصحي للقارة الأفريقية بأكملها.

مقومات القوة: بنية تحتية وشراكات دولية

يُصنّف المغرب اليوم كثاني أكبر منتج للأدوية في أفريقيا، والخامس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع إنتاج سنوي يفوق 450 مليون علبة دواء. وتستفيد المملكة من إرث طويل في بناء شراكات قوية مع شركات الأدوية الأوروبية والمنظمات الدولية، ما مكنها من اكتساب الخبرات ونقل التكنولوجيا، خصوصًا في مجال إنتاج الأدوية البيولوجية واللقاحات

وتعد هذه الشراكات أحد مفاتيح النجاح المستقبلي، خاصة في ظل الاهتمام المتزايد بإنشاء شراكات جنوب-جنوب، ما يضمن للمغرب دورًا محوريًا في خريطة الأمن الصحي الأفريقي. وفي هذا الصدد، شدد محمد البوحمدي، رئيس الفيدرالية المغربية للصناعة الدوائية، على أن "أسواق القارة لم تعد تنتظر العلاج من الخارج، بل صارت مستعدة لتولي مسؤولية مصيرها الصحي"، في إشارة واضحة إلى حاجة أفريقيا لصناعة دوائية قارية مستقلة ومستدامة.

بيئة تنظيمية بحاجة إلى تعزيز

ورغم ما تحقق، لا تزال البيئة التنظيمية تمثل تحديًا هيكليًا للصناعة الدوائية المغربية. فالسوق يعاني من مشاكل تتعلق بشفافية الأسعار، وضعف رقمنة سلاسل التوريد، ما يُضعف من القدرة التنافسية للمنتجات المغربية مقارنة بالمنتجات المستوردة. ويستدعي ذلك تحركًا عاجلًا من السلطات العمومية لإصلاح المنظومة التشريعية والتنظيمية، بما يعزز الثقة ويحفز الاستثمار.

ويكمن جزء من الحل في تحسين آليات المراقبة وضمان الشفافية في تحديد أسعار الأدوية، وإلغاء أي عراقيل بيروقراطية أمام تسجيل الأدوية الجديدة. كما يُنتظر من الحكومة تعزيز دعم البحث العلمي والتطوير، وتوفير آليات تمويل مبتكرة لاحتضان المشاريع الصيدلانية الناشئة، بما يعزز موقع المغرب كحاضنة للأبحاث الصيدلانية على المستوى القاري.

دور استراتيجي في تحقيق الأمن الصحي

لا يمكن الحديث عن الصناعة الدوائية المغربية دون التطرق إلى بعدها الاستراتيجي في دعم الأمن الصحي الوطني. فقد ساهمت الصناعة بشكل حاسم خلال أزمة كوفيد19-، من خلال تصنيع الأدوية الجنيسة والتعاون مع المختبرات الدولية لإنتاج اللقاحات. وقد أظهر المغرب حينها قدرة كبيرة على تعبئة موارده الصناعية والبشرية، ما عزز الثقة في قدرته على مواجهة الأزمات الصحية الطارئة.

وتشير دراسة حديثة صادرة عن مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد إلى أن الديناميكية التي يعيشها القطاع تعزى بشكل رئيسي إلى عاملين: أولهما، تعميم التغطية الصحية وإلغاء الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 7 في المئة على الأدوية، ما زاد من استهلاك الأدوية بالتوازي مع شيخوخة السكان؛ وثانيهما، الطلب الخارجي القوي على الأدوية المغربية، خاصة في أفريقيا.

في ضوء هذه المعطيات، يمكن القول إن الصناعة الدوائية المغربية تقف اليوم على أعتاب مرحلة جديدة، تفرض عليها تحديات جسامًا، لكنها في المقابل تفتح أمامها آفاقا رحبة لتعزيز السيادة الصحية، وتكريس المغرب كقطب إقليمي لإنتاج الأدوية، خاصة في سياق الانفتاح المتزايد على السوق الأفريقية.

ويتطلب تحقيق هذه الرؤية تكاملًا فعّالا بين الفاعلين العموميين والخواص، عبر بلورة استراتيجية وطنية متجددة تأخذ بعين الاعتبار متطلبات الجودة والتنافسية والابتكار، وترتكز على تعزيز البنية التحتية وتسهيل ولوج الأسواق الخارجية. وبهذا، يمكن للصناعة الدوائية المغربية أن تتحول من مجرد قطاع واعد إلى رافعة استراتيجية للأمن الصحي، ودعامة أساسية لنمو اقتصادي مستدام، ينعكس أثره الإيجابي على المواطن المغربي أولًا، وعلى القارة الأفريقية بأسرها

وزير الداخلية يكشف حصيلة إعادة الإعمار: تقدم في بناء المساكن وبرامج دعم الأسر المتضررة

كشف وزير الداخلية، عبد الوافي لفتيت، أن السلطات الإقليمية والمحلية تمكنت من تفكيك 34,048 خيمة من أصل 35,532 خيمة تم نصبها عقب الزلزال، أي ما يعادل نسبة 95.8 في المائة. وأوضح أنه لم يتبق سوى 1,484 خيمة تؤوي نحو 6,384 نسمة، وتمثل هذه الحالات استثناءات تواجه ظروفاً خاصة.

وفي معرض جوابه على سؤال للنائبة البرلمانية فاطمة التامني، أكد لفتيت أن المصالح المختصة أنجزت بشكل كامل أشغال إعادة بناء أو تدعيم 17,076 مسكناً، وهو ما يمثل 65.1 في المائة من أصل 26,263 مسكناً متضرراً. كما أشار إلى وجود 4,659 وحدة سكنية إضافية في مراحل متقدمة من الإنجاز، بنسب تتراوح بين 50 و75 في المائة، ما يعني أن أكثر من 82 في المائة من المساكن المتضررة تجاوزت نصف مرحلة إعادة البناء.

وبخصوص حرية التعبير، شدد لفتيت على عدم التضييق على المتضررين أو الصحافيين، مؤكداً صدور تعليمات صريحة لتسهيل عمل الصحافيين وضمان حرية المواطنين في التعبير. وأوضح أنه تم إنشاء خلية خاصة لتلقي شكاوى المتضررين من أي تجاوزات محتملة والتعامل معها بحزم.

ونظرا لصعوبة الظروف المعيشية في بعض المناطق، خاصة بسبب تضرر الخيام، أفاد وزير الداخلية بأن السلطات المحلية والجمعيات ذات المصداقية عملت على تعويض الخيام المتضررة بوحدات سكنية متنقلة أكثر صلابة (بما يفوق 1,506 وحدة)، مع تحسين البنية التحتية في مواقع الإيواء المؤقت، وتوفير المياه والكهرباء والمرافق الصحية، إضافة إلى تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي للأسر المتضررة.

كما أعلن لفتيت عن تشكيل لجنة إقليمية لتسريع وتيرة إعادة الإعمار، مع تحديد جدول زمني يرمي إلى إنهاء أشغال 22,000 مسكن بحلول يونيو 2025، واستكمال جميع المساكن المتضررة بحلول نهاية السنة نفسها. وأكد إحداث خلية خاصة لمعالجة الحالات العالقة، ولا سيما المرتبطة بالإشكاليات القانونية والإدارية، وتبسيط المساطر لتسريع البت في الملفات. كما تم تخصيص اعتمادات مالية إضافية استعجالية للأسر التي لم تتمكن بعد من الشروع في البناء بسبب ظروف قاهرة، مع إيلاء اهتمام خاص بالفئات الهشة والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي السياق نفسه، أشار الوزير إلى التحقيق في أي شكاوى ضد المسؤولين المحليين، سواء كانوا رجال سلطة، أعوان سلطة أو منتخبين، واتخاذ الإجراءات التأديبية أو القضائية اللازمة في حالة ثبوت أي تجاوزات.

أما على المستوى الاقتصادي، فأعلن لفتيت عن إطلاق مشروع لإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 07 الرابطة بين مراكش وتارودانت، لما لها من دور حيوي في ربط المناطق المتضررة بالمدن الكبرى وتسريع وصول مواد البناء.

وبخصوص المؤسسات والمرافق العمومية، كشف الوزير أنه تم تأهيل 400 مؤسسة، بينما توجد 155 مؤسسة في طور إعادة البناء، و339 مؤسسة أخرى شرعت في الإجراءات الإدارية اللازمة، في حين لم تبدأ 345 مؤسسة بعد هذه الإجراءات. وأشار إلى أن مجموع المؤسسات المتضررة بلغ 1,239 مؤسسة، من بينها 611 مسجداً، و455 مؤسسة تعليمية، و43 مؤسسة صحية

وزير الأوقاف: الوزارة حريصة على الشفافية والحكامة في تدبير الصفقات العمومي

أكد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، أن وزارته تولي أهمية قصوى لتدبير الصفقات العمومية، حرصاً منها على ضمان احترام مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير المال العام، وذلك من خلال التقيد الصارم بمبادئ المساواة، والمنافسة الشريفة، والشفافية، بما ينسجم مع المقتضيات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وأوضح الوزير أن الوزارة تعتمد منظومة رقابية متكاملة تشمل جميع مراحل الصفقات، ابتداءً من مرحلة الإعداد والتحضير، وصولا إلى الإبرام والتنفيذ، مع الحرص على المراقبة القبلية والبعدية لضمان احترام الشروط القانونية وضوابط النزاهة.

وأشار التوفيق، في جوابه عن سؤال كتابي للنائب البرلماني إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي، حول مراقبة الصفقات العمومية بالوزارة، إلى أن المصالح الداخلية تشرف على مراجعة الإجراءات بشكل دقيق، للتأكد من مطابقتها للنصوص القانونية واحترام قواعد المنافسة والشفافية قبل توقيع أي صفقة.

وأضاف الوزير أن الصفقات تخضع أيضاً لافتحاصات لاحقة تنجزها هيئات الرقابة الخارجية المختصة، وذلك بهدف التحقق من سلامة التنفيذ، وجودة الأشغال والخدمات، ومدى الالتزام ببنود العقود المبرمة، فضلاً عن تقييم فعالية الأداءين المالي والإداري.

وفي ختام جوابه، شدد التوفيق على أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تواصل تطوير منظومة التدبير المالي والإداري، معززة بذلك آليات الحكامة الداخلية، بما يضمن تحقيق المزيد من الفعالية في الأداء وحسن تدبير المال العام

الحكومة تجدد التزامها بإصلاح العدالة وتحديث الترسانة التشريعية

كشف مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان والناطق الرسمي باسم الحكومة ، أن الحكومة تولي أهمية بالغة لورش إصلاح العدالة، باعتباره من المشاريع الكبرى التي تحظى برعاية خاصة من قبل الملك محمد السادس، خاصة في شقه المتعلق بتطوير وتحديث الترسانة التشريعية.

وأوضح بايتاس، خلال الندوة الصحفية التي أعقبت انعقاد المجلس الحكومي، أن الحكومة، انسجاماً مع التدابير والإجراءات المنصوص عليها في البرنامج الحكومي، أعدّت عدداً من النصوص القانونية والتنظيمية التي نشرت في الجريدة الرسمية منذ بداية هذه الولاية التشريعية.

وفي هذا الصدد، أشار بايتاس إلى إصدار 11 قانوناً مهماً، من أبرزها القانون رقم 73.24 الذي يغير ويتمم القانون 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، والقانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، الذي يُعد خطوة مهمة لمعالجة مشكل الاكتظاظ في السجون، إذ يتيح تكييف بعض العقوبات وتحويلها إلى أشكال بديلة كخدمة للمنفعة العامة أو السوار الإلكتروني، ما يمثل منعطفاً مهماً في تكريس ثقافة حقوق الإنسان ببلادنا.

كما أشار إلى القانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية، والذي يندرج في إطار مشروع كبير يهدف إلى "أنسَنة" ظروف الاعتقال، والقانون رقم 22.44 الذي يتمم ويغير القانون 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين، بالإضافة إلى قوانين أخرى همت المعهد العالي للقضاء والمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة.

أما بخصوص مشاريع المراسيم، فقد أوضح بايتاس أن الحكومة صادقت على أكثر من 26 مرسوماً يهم استكمال ورش إصلاح منظومة العدالة، مضيفا أن الحكومة ما تزال تشتغل على مشاريع قوانين إضافية في هذا السياق.

وتطرق الوزير أيضاً إلى مشروع القانون المتعلق بمهنة الترجمة المحلفة، حيث أبرز أنه تم تغيير اسم المهنة من "الترجمة المقبولين لدى المحاكم" إلى "الترجمة المحلفين"، وتم فتح باب الولوج أمام الحاصلين على شهادة الماستر أو دبلوم الدراسات المعمقة في الترجمة، بعدما كان في السابق شبه حكر على خريجي مؤسسة طنجة.

كما أكد بايتاس إحداث مؤسسة للتكوين تضمن للمتمرنين التكوين الأكاديمي والتدريب العملي بمكاتب الترجمة، إلى جانب الانتقال من تدبير المهنة عبر جمعية إلى هيئة منظمة قانوناً، باعتماد آليات انتخاب المكاتب الجهوية والمكتب الوطني، وتحديد اختصاصاتها.

وأشار كذلك إلى أن القانون ينص على تحديث المهنة باعتماد التكنولوجيا وفرض أداء الواجبات والرسوم المهنية، بالإضافة إلى إلزامية التكوين المستمر والإدلاء بشهادة طبية للتأكد من القدرة الصحية لممارسة المهام، وفتح مكاتب للترجمة على مستوى المحاكم الابتدائية

القبة الذهبية:
مشروع أميركي يقود العالم إلى سباق تسلّح فضائي جديد

يبدو أن العالم على أعتاب سباق تسلّح جديد، بعد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب (سابقا) عن مشروع دفاعي فضائي ضخم تحت اسم "القبة الذهبية"، بتكلفة أولية تصل إلى 175 مليار دولار. هذا المشروع، الذي يستهدف حماية الولايات المتحدة من التهديدات المتطورة مثل الصواريخ الفرط صوتية والأسلحة المدارية، يثير تساؤلات عميقة حول مستقبل الأمن العالمي في عصر تكنولوجيا الفضاء، وما إذا كان سيدشّن فعليًا سباقا تسلحيًا فضائيًا يذكّر بعقود الحرب الباردة.

تستمد فكرة "القبة الذهبية" إلهامها – شكليًا – من "القبة الحديدية" الإسرائيلية، التي أثبتت نجاعتها في حماية إسرائيل من الصواريخ قصيرة المدى. إلا أن أوجه الشبه تنتهي هنا. فالولايات المتحدة تطمح من خلال مشروعها إلى بناء منظومة دفاعية فضائية عملاقة تتضمن آلاف الأقمار الصناعية المزوّدة بأحدث أنظمة الاستشعار، وأسلحة الليزر، وتقنيات الاعتراض في جميع مراحل الطيران، بما في ذلك الصواريخ الباليستية طويلة المدى والصواريخ الفرط صوتية وأنظمة الإطلاق المدارية.

تقنيًا، تتطلب هذه المنظومة قدرات متقدّمة لاعتراض تهديدات تتجاوز قدرات أي درع صاروخي تقليدي. الولايات المتحدة لا تمتلك حتى الآن كامل الأدوات المطلوبة لذلك، وهو ما يجعل المشروع تحديًا تقنيًا واقتصاديًا واستراتيجيًا في آن واحد.

بحسب مكتب الموازنة في الكونغرس الأميركي، قد تصل تكلفة الشق الفضائي وحده من مشروع "القبة الذهبية" إلى 542 مليار دولار على مدى عقدين. هذه الأرقام، التي تتجاوز بكثير التقديرات الأولية، تُبرز حجم الاستثمار الضخم الذي سيتطلبه المشروع، وسط تساؤلات حقيقية حول جدواه مقابل أولويات دفاعية أخرى أكثر إلحاحًا، مثل تطوير الدفاعات الإقليمية أو تحسين قدرات الأمن السيبراني للتصدي للتهديدات الحديثة، بما فيها الطائرات المسيّرة والهجمات الإلكترونية.

ومن الناحية التقنية، تعاني واشنطن حاليًا من نقص في القدرات التشغيلية لاعتراض الصواريخ في الفضاء، إذ يتطلّب الأمر تطوير صواريخ اعتراضية جديدة، وأنظمة ليزر قادرة على العمل في بيئة الفضاء الشاسعة، إضافة إلى تحديات الطاقة والاتصالات في المدارات العالية.

تقول جوليا كورنيور، الباحثة في برنامج الأمن الدولي في المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس)، إن الأثر الأهم لمشروع "القبة الذهبية" لن يقتصر على المجال العسكري أو الدفاعي، بل سيمتد ليغيّر التوازن الإستراتيجي العالمي، خاصة وأن روسيا والصين تعتبرانه تهديدًا مباشرًا لمعادلة الردع النووي التي حافظت على قدر من الاستقرار منذ عقود.

فإذا اقتنعت موسكو وبكين بأن واشنطن في طريقها لبناء درع دفاعي قادر على تحييد أي ضربة نووية انتقامية، فمن المرجح أن تردّا بتوسيع ترساناتهما الهجومية وتطوير أسلحة فضائية جديدة قادرة على اختراق أو تدمير مكونات هذه المنظومة الأميركية. وهذا بدوره قد يؤدي إلى سباق تسلّح فضائي عالمي، يشمل تطوير صواريخ فرط صوتية أكثر تطورًا، وأسلحة ليزر هجومية، وأقمار صناعية مسلّحة، وسط غياب قواعد دولية تنظم استخدام الفضاء.

وبالفعل، سارعت بكين وموسكو إلى وصف المشروع الأميركي بأنه "مزعزع للاستقرار بشكل كبير"، ملوّحتين باتخاذ إجراءات مضادة، قد تشمل إنتاج أسلحة فضائية هجومية أو تكثيف الاستثمارات في أنظمة التسلّح الاستراتيجي.

لا يمكن تجاهل الدروس المستفادة من مبادرة "حرب النجوم" (مبادرة الدفاع الاستراتيجي) في الثمانينات، التي أطلقها الرئيس رونالد ريغان. تلك المبادرة استنزفت موارد هائلة، وأدت إلى تفاقم التوترات الدولية، قبل أن تتراجع واشنطن عنها تدريجيًا تحت وطأة تكلفتها الباهظة وصعوبة تنفيذها عمليًا. واليوم، يخشى الخبراء من تكرار السيناريو ذاته: سباق تسلّح مكلف يزيد من هشاشة النظام الدولي، بدلًا من أن يساهم في تعزيز الأمن.

تأتي هذه التطورات في وقت يشهد فيه العالم انهيارًا تدريجيًا لأطر ضبط التسلح التقليدية. فمعاهدة "ستارت الجديدة"، التي شكّلت ركيزة أساسية لضبط الترسانات النووية بين موسكو وواشنطن، معلّقة حاليًا، ومن المتوقع أن تنتهي في 2026 دون ضمانات فعلية للتجديد. كما أن محادثات ضبط التسلّح مع الصين توقفت عمليًا، خاصة بعد التوترات الأخيرة حول تايوان.

في ظل هذا الفراغ الإستراتيجي، يزداد خطر سوء التقدير والتصعيد غير المقصود، خصوصًا مع دخول تقنيات جديدة مثل الصواريخ الفرط صوتية، والطائرات المسيّرة، والذكاء الاصطناعي العسكري، وهي تقنيات تتجاوز أطر الضبط التقليدي.

يرى العديد من الخبراء أن أمن الفضاء يجب أن يتحوّل إلى ساحة للحوار الإستراتيجي بين القوى الكبرى، بدلًا من أن يكون ميدانًا لصراع عسكري مفتوح. فتزايد الاعتماد على الأقمار الصناعية في التطبيقات المدنية والعسكرية يجعل أي خلل أو استهداف في الفضاء مسألة تهدد الأمن العالمي بأسره. من هنا، تبرز الحاجة الماسّة إلى قواعد حوكمة جديدة، تشمل تبادل الإخطارات بإطلاق الأقمار الصناعية، ووضع قواعد صارمة لمنع عسكرة الفضاء، وتقنين استخدام القدرات ذات الاستخدام المزدوج.

هذا الحوار قد يشكل فرصة نادرة لإعادة بناء الثقة بين الأطراف الدولية، ويسهم في وقف الانزلاق نحو سباق تسلّح فضائي مدمر، قد يفوق في خطورته كل سباقات التسلح السابقة.

بينما تبدو "القبة الذهبية" مشروعًا دفاعيًا ظاهريًا، فإنها تحمل في طياتها مخاطر إستراتيجية كبرى. فإلى جانب التحديات التقنية والمالية الهائلة، قد تضع العالم أمام سيناريوهات سباق تسلّح فضائي يهدّد الأمن الدولي الهش أصلًا. وهنا يبرز التحدي الأكبر لصنّاع القرار الأميركي: هل تُستخدم هذه المبادرة كأداة ردع دفاعية ضمن إستراتيجية أوسع لإطلاق حوار جديد حول ضبط التسلّح في الفضاء؟ أم تتحول إلى فخّ تصعيدي يضاعف الانقسامات ويُقوّض فرص التعاون الدولي؟

الإجابة عن هذا السؤال تتوقف على إرادة الأطراف المعنية، وإدراكها لحجم المخاطر التي تنتظر البشرية في حال انزلاق العالم إلى سباق فضائي جامح. فالمستقبل الأمني العالمي لن يُحسم بالصواريخ وحدها، بل بالحكمة الدبلوماسية والقدرة على بناء توازن ردع متبادل يحمي الجميع.

خطة المغرب البيئية المبكرة لمكافحة حرائق الغابات صيف 2025: رؤية متقدمة لمواجهة تحديات المناخ والسلوك البشري

أعلنت السلطات المغربية مؤخرًا عن إطلاق خطة عمل بيئية استباقية لمكافحة حرائق الغابات خلال فصل صيف 2025، في خطوة تعكس وعيًا متناميًا بأهمية حماية الغابات المغربية من الحرائق المتكررة التي تلتهم مساحات هائلة من الغطاء النباتي وتهدد التنوع البيولوجي. تأتي هذه الخطة في ظل تزايد التهديدات المناخية من جهة، والممارسات البشرية غير المسؤولة من جهة أخرى، لتؤكد التزام المغرب بتحصين ثروته الغابية وتأمين استدامة بيئته الطبيعية.

تشكل الغابات المغربية حوالي 12 في المئة من مساحة البلاد، وتعد رئة بيئية مهمة، إذ تلعب دورًا حيويًا في الحفاظ على التوازن الإيكولوجي، وتوفير ملاذ للعديد من الأصناف النباتية والحيوانية. إلا أن هذه الغابات تتعرض سنويًا لموجات من الحرائق تختلف في حدّتها، بحسب الظروف المناخية والممارسات البشرية، لتتحول في كثير من الأحيان إلى كوارث بيئية واقتصادية.

الإجراءات الوقائية: تعزيز الاستعداد لموسم الحرائق

في هذا السياق، كشفت اللجنة المديرية للوقاية ومكافحة حرائق الغابات، التابعة للوكالة الوطنية للمياه والغابات، عن تفاصيل خطة العمل الجديدة التي تعكس مقاربة شمولية قائمة على ثلاثة محاور رئيسية: الوقاية، والتوعية، والتدخل السريع. وترتكز هذه الخطة على حزمة من الإجراءات التي تستهدف الحد من اندلاع الحرائق في مهدها، منها تكثيف دوريات المراقبة داخل الغابات، وتفعيل منظومة الرصد والإنذار المبكر، إضافة إلى تعزيز القدرات اللوجستية للتدخل الفوري.

تشمل هذه الإجراءات أيضًا فتح وصيانة المسالك الغابوية، وبناء مصدّات النار، وتوفير نقاط المياه الاستراتيجية، إلى جانب صيانة أبراج المراقبة لضمان جاهزية المراقبين. وقد تم الإعلان عن اقتناء سيارات تدخل جديدة، مجهزة بتقنيات متقدمة للاستجابة السريعة والفعالة للحرائق.

وبحسب المدير العام للوكالة، عبد الرحيم هومي، فقد سجل المغرب خلال عام 2024 حوالي 382 حريقًا، وهو ما يمثل تراجعًا بنسبة 82 في المئة مقارنة بسنة 2023. ورغم هذا الانخفاض، أشار إلى أن الأعشاب الثانوية والنباتات الموسمية شكّلت 45 في المئة من المساحات المتضررة، ما يعكس ضرورة مواصلة الجهود في الوقاية والاحتواء.

دور التكنولوجيا الحديثة: رصد مبكر وتحليل ذكي

أحد أبرز معالم هذه الخطة يتمثل في توظيف التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي، وهو ما يمثل نقلة نوعية في مواجهة هذه الظاهرة. فقد تبنّى المغرب استخدام طائرات مسيّرة مزودة بكاميرات حرارية وأنظمة تصوير متعددة الأطياف، وأجهزة استشعار أرضية متصلة بشبكات "إنترنت الأشياء"، لتعمل على رصد البيئات الطبيعية بشكل مستمر، وتحديد أي مؤشرات لاندلاع الحرائق مبكرًا.

> تشكل الغابات المغربية حوالي 12 في المئة من مساحة البلاد، وتعد رئة بيئية مهمة، إذ تلعبّ دورا حيويا في الحفاظ على التوازن الإيكولوجي، وتوفير ملاذ للعديد من الأصناف النباتية والحيوانية. إلا أن هذه الغابات تتعرض سنويا لموجات من الحرائق تختلف في حدّتها، بحسب الظروف المناّخية والممارسات البشرية

يشير خبراء البيئة إلى أن الأقمار الصناعية، بدورها، تلعب دورًا مهمًا في هذه المنظومة، إذ توفر صورًا حرارية عالية الدقة تسهم في تحديد النقاط الساخنة، ورصد التغيرات في الغطاء النباتي ودرجات الحرارة. ويمكّن الذكاء الاصطناعي هذه التقنيات من تحليل البيانات المستقاة من مختلف الأجهزة، للتنبؤ بمخاطر الحرائق وتحديد سلوكها المحتمل، ما يتيح للسلطات التدخل بسرعة وفعالية.

يؤكد الخبير المغربي في البيئة مصطفى بنرامل أن توظيف هذه التكنولوجيا يعزز من قدرات الدولة في التعامل مع الحرائق قبل تفاقمها، سواء عبر الكشف المبكر أو أثناء التدخل أو حتى في مرحلة ما بعد الإخماد، لرصد وإصلاح الأضرار وتقييم فعالية الاستجابة.

تحديات بشرية ومناخية: التوعية ضرورة حتمية

ورغم هذا التقدم التكنولوجي، يظل العامل البشري أحد أبرز أسباب نشوب الحرائق، إذ تُشير إحصاءات الوكالة الوطنية للمياه والغابات إلى أن الغالبية العظمى من الحرائق ناتجة عن ممارسات بشرية غير مسؤولة، مثل إشعال النار في الهواء الطلق أو رمي أعقاب السجائر حرق النفايات في الغابات.

ولهذا، شددت الخطة الجديدة على أهمية التوعية والوقاية، عبر حملات إعلامية مكثفة موجهة لكل مرتادي الغابات، من مخيمين ورعاة ونحّالين وممارسي رياضة المشي في الطبيعة. وتعمل الوكالة على إصدار نشرات وبيانات تحذيرية دورية خلال موسم الحرائق، تُبث عبر وسائل الإعلام الوطنية ومواقع التواصل الاجتماعي، لتعزيز مستوى اليقظة لدى السكان والمتدخلين.

وفي هذا الصدد، أشار بنرامل إلى أن الوقاية تبدأ من تنقية الغابات من الأشجار الميتة والجافة التي تعدّ بيئة خصبة لاندلاع النيران، داعيًا إلى تكثيف جهود التنقية لتشمل جميع المناطق المهددة، خصوصًا في الشمال الشرقي حيث تنتشر غابات قديمة، مثل سيدي بوعافة وتافوغالت، وكذلك الغابات القريبة من الناظور.

التغيرات المناخية: تهديد مضاعف

لا يمكن فصل مشكلة حرائق الغابات عن التغيرات المناخية، التي تسببت في تزايد موجات الجفاف، وارتفاع درجات الحرارة، وتقلص معدلات الرطوبة، ما يجعل الحرائق أكثر شدة وأسرع انتشارًا. أضف إلى ذلك الرياح الجافة القوية، التي تُفاقم الوضع وتجعل السيطرة على الحرائق مهمة معقدة، حتى بالنسبة للدول المتقدمة.

أوضح الخبراء أن المغرب، مثل باقي دول حوض البحر الأبيض المتوسط، أصبح أكثر عرضة لهذه الظواهر، وهو ما يستدعي ليس فقط التدخل السريع، بل وأيضا الاستثمار في برامج وقائية طويلة المدى. ومن هذه الإجراءات، غرس أنواع جديدة من الأشجار الأقل قابلية للاشتعال والأكثر قدرة على مقاومة التغيرات المناخية، ما يسهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي ويقلل من مخاطر الحرائق.

من خلال هذه الخطة، يخطو المغرب خطوة متقدمة نحو إدارة حرائق الغابات بأسلوب علمي وتشاركي، يجمع بين الوقاية والتوعية والتكنولوجيا الحديثة. إن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي والطائرات المسيّرة والأقمار الصناعية يعكس انخراط المملكة في الثورة التكنولوجية لمواجهة المخاطر البيئية، وهو ما يجعلها مثالًا يحتذى به في المنطقة.

ومع ذلك، تبقى التحديات قائمة، خصوصًا على مستوى الوعي البيئي لدى الأفراد، الأمر الذي يستدعي مضاعفة الجهود في مجال التثقيف البيئي وغرس ثقافة احترام الطبيعة في سلوك المواطنين والزوار على حد سواء. فلا يمكن تحقيق الأهداف المنشودة إلا بتعاون الجميع: السلطات، المجتمع المدني، والخبراء، وصولًا إلى المواطن البسيط الذي يحمل عود ثقاب في جيبه.

في ضوء التهديدات المناخية المتزايدة والممارسات البشرية التي قد تبدو بسيطة لكنها تحمل في طياتها خطرًا كبيرًا، تبرز الخطة المغربية الجديدة كنموذج متكامل لمواجهة حرائق الغابات. إنها خطة لا تكتفي بإخماد النار بعد اندلاعها، بل تعمل على منع حدوثها من الأصل، بتكثيف الرصد، والوقاية، والتوعية، والتدخل السريع، مسلحة بأحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة. وهو ما يعزز فرص المملكة في الحفاظ على غاباتها وثروتها البيئية، لصالح الأجيال الحالية والمقبلة، ويضعها في مصاف الدول الرائدة في إدارة المخاطر البيئية في المنطقة.

القطاع غير المنظم بالمغرب يضم حوالي 2,03 مليون وحدة إنتاج

أفاد البحث الوطني حول الوحدات الإنتاجية غير المنظمة 2023 2024- الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط، الأربعاء، بأن القطاع غير المنظم يضم حوالي 2,03 مليون وحدة إنتاجية غير منظمة سنة 2023، أي بزيادة تفوق 353 ألف وحدة، مقارنة مع سنة 2014.

وأوضحت المندوبية أن هذه الزيادة تركزت بشكل أساسي في الوسط الحضري الذي استأثر بنسبة 77,3 في المائة من إجمالي الزيادة، مع تركز كبير في جهة الدار البيضاء-سطات (22,7 في المائة)، مبرزة أن التجارة تعد النشاط الرئيسي للوحدات الانتاجية غير المنظمة بنسبة 47 في المائة، رغم تراجع حصتها لفائدة أنشطة الخدمات (28,3 في المائة)، وقطاع البناء والأشغال العمومية (11,6 في المائة).

وأضاف المصدر ذاته أن أغلب هذه الوحدات تتميز بصغر حجمها، حيث أن 85,5 في المائة من هذه الوحدات تتكون من شخص واحد فقط.

وأورد البحث، أيضا، أن أكثر من نصف الوحدات الإنتاجية غير المنظمة (55,3 في المائة) لا تتوفر على محل مهني قار، فيما تمارس نسبة 4,6 في المائة نشاطها داخل المنزل.

ويتميز القطاع الصناعي بكون 56,5 في المائة من وحداته تشتغل بمحل مهني و22,5 في المائة تشتغل داخل المنازل. أما قطاع البناء، فهو الأضعف من حيث التوفر على محل مهني (90,2 في المائة)، إذ تمارس أغلب وحداته أنشطتها لدى الزبائن.

وبحسب المندوبية، فإن عدم التوفر على محل مهني يعزى غالبا إلى الإكراهات المالية (42,9 في المائة) أو إلى طبيعة النشاط التي لا تستلزم التوفر على محل مهني كالنقل والبناء (42,5 في المائة).

وأشارت إلى أن الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية يظل متفاوتا بين وحدات الإنتاج غير المنظمة، مسجلة أن 94 في

المائة من الوحدات المتوفرة على محل مهني قار تستفيد من الربط بشبكة الكهرباء، وأن الولوج إلى باقي البنيات التحتية تظل محدودة، إذ لا تتجاوز 46 في المائة بالنسبة للماء الصالح للشرب، و43 في المائة لقنوات الصرف الصحي، و41 في المائة للإنترنت.

كما سجلت استفادة أفضل من هذه البنيات لدى الوحدات الأكبر حجما (أربعة عاملين فأكثر)، مقارنة بالوحدات الصغرى التي لا تضم سوى عامل واحد.

وعلاوة على ذلك، لا يزال التسجيل الإداري لدى الوحدات الإنتاجية غير المنظمة محدودا رغم بعض المؤشرات الإيجابية، إذ لا تتجاوز نسبة الوحدات المسجلة في الضريبة المهنية 14,2 في المائة، والمنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 9,8 في المائة، والمسجلة في السجل التجاري 7,5 في المائة والمنخرطة في نظام المساهمة المهنية الموحدة 6,2 في المائة، في حين لا يتجاوز عدد المنخرطين في نظام المقاول الذاتي 1,7 في المائة.

ويرتبط هذا الضعف في التسجيل الإداري ارتباطا وثيقا بظروف اشتغال هذه الوحدات، حيث تُسجّل الوحدات التي تتوفر على محل مهني قار نسب تسجيل أعلى مقارنة بتلك التي تمارس نشاطها داخل المنزل أو دون محل مهني.

كما سلطت المندوبية الضوء على التفاوتات القطاعية، حيث تسجل التجارة والصناعة نسب تسجيل أعلى مقارنة بقطاع البناء.

وسجل البحث أنه خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2014 و2023، ظلت المشاركة النسائية في إدارة الوحدات الإنتاجية غير المنظمة هامشية وفي تراجع، حيث انخفضت من 8,8 إلى 7,6 في المائة، رغم مشاركة نسوية ملحوظة نسبيا في قطاع الصناعة (20,9 في المائة سنة 2023 مقابل 22,3 في المائة سنة 2014).

كما ارتفع متوسط أعمار أرباب هذه الوحدات من 42,5 إلى 45 سنة خلال الفترة نفسها. وعلى المستوى التعليمي، سجل تحسن ملموس، تمثل في انخفاض نسبة غير المتوفرين على أي مستوى دراسي من 34,3 إلى 18,6 في المائة مقابل ارتفاع نسبة الحاصلين على مستوى دراسي ثانوي من 28,8 إلى 40,5 في المائة.

ويهدف البحث الوطني حول القطاع غير المنظم المنجز في 2023-2024 إلى تحيين المعلومات حول خصائص الوحدات الإنتاجية غير المنظمة وكيفية دمجها في الاقتصاد الوطني وتقييم إسهامها في مجالات خلق الثروة والشغل.

وتجدر الإشارة إلى أن البحث يشمل جميع وحدات الإنتاج غير الفلاحية التي لا تتوفر على محاسبة وفقا لنظام المحاسبة المعمول به في المغرب، وبالتالي فهي جزء من الاقتصاد غير المرصود في المغرب.

كما أن البحث، وعلى غرار بحث سنة 2014، لا يشمل القطاع غير المنظم، الأنشطة المحظورة أو غير القانونية ولا الإنتاج الذي يتم إخفاؤه عمدا لتفادي الالتزامات الضريبية أو الإدارية، بوحدات الإنتاج التي تشتغل في القطاع المنظم.

وقد تطلب إنجاز البحث اعتماد مقاربة من مرحلتين لتحديد الوحدات غير المنظمة التي سيتم بحثها، وذلك نظرا لعدم توفر قاعدة معاينة تشمل جميع مكونات القطاع غير المنظم (وحدات بمحل مهني، وحدات بدون محل مهني، وحدات تزاول نشاطها بالمنزل).

وتمثلت هذه المقاربة في مرحلة أولى في تحديد عينة الوحدات الإنتاجية غير المنظمة انطلاقا من البحث الوطني حول التشغيل بينما خصصت المرحلة الثانية لبحث الوحدات المستخلصة، وقد شمل البحث عينة مكونة من 12 ألف و391 وحدة إنتاج غير منظمة.

وللأخذ بعين الاعتبار التغيرات الموسمية، تم جمع المعطيات ميدانيا لمدة سنة كاملة، أي من أبريل 2023 إلى مارس 2024.

أنشطة الموانئ.. رواج بقيمة 60,8 مليون طن في الربع الأول من 2025

بلغ الرواج الاجمالي على صعيد الموانئ المغربية، برسم الربع الأول من سنة 2025، ما مجموعه 60,8 مليون طن مقابل 55,2 مليون طن في الفترة ذاتها من السنة المنصرمة، أي بارتفاع نسبته 10,2 في المائة.

وذكر بلاغ لوزارة التجهيز والماء حول "أنشطة الموانئ بالمغرب برسم الربع الأول من سنة 2025" أن الرواج الوطني (دون احتساب المسافنة) سجل حجما إجماليا ناهز 30,5 مليون طن، أي بارتفاع نسبته 7,7 في المائة، في حين أن نشاط المسافنة سجل رواجا حجمه 30,3 مليون طن، بزيادة نسبتها زائد 12,7 في المائة مقارنة بالربع الأول من سنة 2024.

وأضاف المصدر ذاته أن نشاط المسافنة شكل نسبة هامة تقدر بـ 49,9 في المائة من حجم الرواج الميناءي الإجمالي عند متم شهر مارس 2025، متبوعا بالواردات بـ 29,5 في المائة والصادرات بـ 16,4 في المائة، والمساحلة بـ 3,6 في المائة، ثم نشاط تزويد السفن بالوقود بـ 0,6 في المائة.

وسجلت كل من الواردات حجما قدره 17,9 مليون

طن (زائد 2,8 في المائة)، والصادرات حجما بلغ 10 ملايين طن (زائد 13,7 في المائة)، ورواج المساحلة حجما قدره 2,2 مليون طن (زائد 31,6 في المائة)، ثم نشاط تزويد السفن بالوقود الذي بلغ 392,9 ألف طن (ناقص 7,1 في المائة)، وذلك بتزويد السفن العابرة عبر مضيق جبل طارق.

وفي ما يخص أهم الأروجة الاستراتيجية للموانئ المغربية، أوضح البلاغ أن الربع الأول من سنة 2025 عرف ارتفاع كل من رواج الحاويات (2,9 مليون حاوية من فئة 20 قدم /زائد 10,5 في المائة)، والمحروقات المستوردة (3,2 مليون طن/زائد 7,2 في المائة)، والمنتجات المرتبطة به (7,1 مليون طن/ زائد 2,3 في المائة)، والنقل الطرقي الدولي (158.152 وحدة/زائد 7,1 في المائة)، من جهة، وانخفاض رواج الفحم (2,4 مليون طن/ ناقص 1,8 في المائة)، والحبوب (2,1 مليون طن/ناقص 22 في المائة)، والعربات الجديدة (136.854 وحدة/ناقص 21 في المائة) من جهة أخرى.

وبالنسبة لرواج المسافرين، فقد سجلت موانئ المملكة 720 ألف و645 مسافر عند متم شهر مارس من سنة 2025، أي بارتفاع بلغت نسبته 3,9 في المائة مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية.

أما بالنسبة لرواج السياح البحريين، فقد عرف ارتفاعا مهما بنسبة 46,9 في المائة مقارنة مع الربع الأول من سنة 2024، حيث سجلت الموانئ المغربية عبور 55 ألفا و668 سائحا بحريا.

وعلى صعيد آخر، أشار البلاغ إلى أن حجم منتوجات الصيد البحري الساحلي والتقليدي المفرغة في الموانئ المغربية برسم الربع الأول من سنة 2025، انخفض بنسبة 24,5 في المائة، مسجلا بذلك 136 ألفا و856 طن.

ممثل البنك الإفريقي للتنمية :
التزامات البنك بالمغرب تبلغ 15 مليار دولار

أفاد الممثل المقيم للبنك الأفريقي للتنمية بالمغرب، أشرف ترسيم، بأن الالتزامات المتراكمة للبنك منذ بداية عملياته بالمغرب سنة 1978 تبلغ اليوم 15 مليار دولار.

وأوضح ترسيم، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، على هامش الاجتماعات السنوية للبنك الإفريقي للتنمية المنعقدة من 26 إلى 30 ماي بأبيدجان، أن هذا الالتزام خول تمويل ما يفوق 150 مشروعا وبرنامجا.

وأبرز ترسيم أنه "خلال السنوات الثلاث الأخيرة فقط، تمت تعبئة أزيد من 2 مليار أورو لفائدة المغرب"، مبرزا أن هذه الحصة ساهمت في مواكبة مقاربة مندمجة للتنمية، وشملت قطاعات حيوية من قبيل التنمية البشرية والاجتماعية، الصناعة، والقطاع المالي، والماء والتطهير، والطاقة، والنقل، والتنمية الترابية والفلاحة.

وذكر المسؤول أنه من أجل مواكبة الزخم التنموي للمملكة وتعزيز جاذبيتها وتنافسيتها، تم إرساء خارطة طريق جديدة من خلال "استراتيجية المغرب 2024-2029".

وأوضح أن هذه الخارطة ترسم آفاق الشراكة بين الطرفين حول محورين رئيسيين، يتمثلان في تعزيز النمو الشامل من خلال تطوير الكفاءات، والتشغيل والمقاولة، وتعزيز المرونة في مواجهة الصدمات الخارجية عبر تنمية بنيات تحتية مستدامة.

وفي هذا الإطار، استعرض ترسيم عددا من المشاريع الكبرى التي دعمها البنك، من ضمنها مركب نور للطاقة الشمسية بورزازات، أحد أكبر المركبات من نوعه على الصعيد العالمي، وكذا ميناء الناظور غرب المتوسط، الذي يعد منصة استراتيجية للتجارة البحرية الإقليمية.

كما أورد أن " البنك ساهم في تحديث البنية التحتية للنقل والطاقة، مما عزز من تنافسية المملكة على الصعيد الدولي".

وبحسب ترسيم فإن تدخلات البنك ساهمت في تسريع وتيرة التصنيع بالمملكة، وتعزيز الربط الترابي من خلال الاستثمار في الشبكة الطرقية، والسكك الحديدية، والملاحة الجوية والموانئ، والتي تعتبر أساسية في إطار التحضيرات الجارية لاستقبال كأس العالم 2030.

وأضاف أن قطاع الماء والتطهير يعد هو الآخر مجال تدخل استراتيجي، مشير ا إلى أنه في ظل استمرار الجفاف الناتج عن التغيرات المناخية، دعم البنك أوراش كبرى من بينها تحلية مياه البحر.

وأوضح أنه "إلى حدود اليوم، تتجاوز مساهمتنا الإجمالية في قطاع الماء 1,5 مليار أورو"، مؤكدا أن البنك لا يقف عند تمويل البنى التحتية، بل ينخرط أيضا بشكل متزايد في القطاعات الاجتماعية (الصحة، الحماية الاجتماعية، التعليم، والتكوين المهني).

وخلص إلى أن "هذه المشاريع، وهذه الالتزامات، وهذه النجاحات تشهد على قوة الشراكة التي نبنيها مع المغرب وعمقها".

أديسينا يشيد بإنجازات المغرب تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس

أشاد رئيس البنك الإفريقي للتنمية، أكينوومي أديسينا، بأبيدجان، بإنجازات المغرب تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وأوضح أديسينا، خلال ندوة صحافية على هامش الاجتماعات السنوية للبنك الإفريقي للتنمية المنعقدة من 26 إلى 30 ماي بأبيدجان، أن "المغرب حقق إنجازات كبرى في عدة مجالات بفضل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس".

وأشار أديسينا، في سياق حديثه عن التعاون "الممتاز" بين المغرب والبنك الإفريقي للتنمية، إلى العديد من المشاريع التي مولتها المؤسسة الإفريقية. وذكر على وجه الخصوص ميناء طنجة المتوسط وميناء الناظور غرب المتوسط.

وأكد أن "البنك الإفريقي للتنمية دأب على دعم المغرب في كافة جهوده وسيواصل ذلك"، مبرزا التطورات المسجلة في تعميم الحماية الاجتماعية.

كما أشاد رئيس البنك الإفريقي للتنمية بنجاح الدورتين الأخيرتين لمنتدى الإفريقي للاستثمار اللتين نظمتا في المغرب.

وتسعى الاجتماعات السنوية للبنك الإفريقي للتنمية، المنعقدة هذا العام تحت شعار" تحقيق أقصى استفادة لإفريقيا من رأس مالها لتعزيز تنميتها" إلى النظر داخل القارة لتحديد مواردها الرأسمالية المتنوعة، البشرية والطبيعية والمالية والتجارية، وتسخيرها لدفع عجلة التحول الهيكلي فيها.

ويجمع هذا الحدث أكثر من 3000 مشارك، ويشمل الدورة الستين للاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك، والدورة الحادية والخمسين للاجتماع السنوي لمجلس محافظي صندوق التنمية الإفريقي.

البنك الأفريقي للتنمية يخفض توقعاته لنمو اقتصاد القارة في 2025

خفض البنك الأفريقي للتنمية توقعاته بشأن نمو الاقتصاد في القارة الأفريقية لعام 2025 إلى 3.9%، مقارنة بالتقديرات السابقة التي كانت تشير إلى 4.1%، وذلك في ظل التحديات المتزايدة الناتجة عن تقلبات الأوضاع التجارية العالمية

وأرجع البنك هذا التراجع إلى تداعيات الرسوم الجمركية الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة على عدد من السلع، إضافة إلى الإجراءات المضادة التي تبنتها قوى تجارية أخرى، وهو ما أسهم في تعميق حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية، وأثر بشكل سلبي على حركة التجارة والاستثمار داخل القارة.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تمثل سوى نحو 5% من حجم التبادل التجاري مع أفريقيا، فإن الرسوم المفروضة كان لها تأثير مباشر على أسعار السلع الأساسية، فضلا عن إضعاف بعض الأصول المالية المرتبطة بالقارة.

وأشار التقرير كذلك إلى وجود احتمالات بفرض تعليق مؤقت لمدة 90 يومًا على هذه الرسوم من قبل الإدارة الأمريكية، وهو احتمال لا يزال قيد الدراسة، إلا أنه يُسهم في تشكيل مناخ من الترقب والتذبذب في التوقعات الاقتصادية.

ورغم هذه الظروف الصعبة، أبدى البنك تفاؤله إزاء آفاق النمو في القارة، إذ من المتوقع أن تحقق 21 دولة أفريقية نموًا اقتصاديًا ملحوظًا، من بين 54 دولة عضوًا في البنك. وتتصدر دول مثل إثيوبيا، النيجر، رواندا، والسنغال قائمة الدول التي يُرجح أن تسجل معدلات نمو قوية تتجاوز 7% خلال عام 2025.

ويأتي هذا التقييم في وقت تواجه فيه القارة الأفريقية تحديات معقدة، من بينها التضخم المرتفع، تقلبات أسعار السلع الأساسية، واضطرابات الأسواق المالية الدولية، وهي عوامل تحتم على الدول الأفريقية تبني سياسات اقتصادية أكثر مرونة، والعمل على تنويع مصادر الدخل والتجارة، وتعزيز استراتيجيات الصمود لمواجهة الصدمات الخارجية

ضيق التنفس مع ارتفاع الحرارة: بين القلق الصحي والتحديات المناخية

في السنوات الأخيرة، بات ضيق التنفس مع ارتفاع درجات الحرارة مشكلة شائعة تؤرق الملايين حول العالم، خاصة في المناطق التي تشهد تقلبات مناخية حادة أو موجات حرٍّ غير مألوفة. هذه الظاهرة ليست مجرد عرض بسيط، بل قد تنبئ في بعض الحالات بوجود مشكلات صحية أعمق، وقد ترتبط باضطرابات في الجهاز التنفسي أو الدوراني، وقد تؤثر حتى على الأداء النفسي والعصبي للفرد. في هذا المقال، سنحاول تسليط الضوء على هذه الحالة من جوانب متعددة: طبية، بيئية، نفسية واجتماعية، مع التركيز على سبل الوقاية والتعامل معها بوعي ومسؤولية.

أولًا: التعريف الطبي لضيق التنفس

ضيق التنفس أو الزُّلّة التنفسية (Dyspnea) هو شعور غير طبيعي أو مزعج ببذل جهد في التنفس. وهو عرض وليس مرضًا في حد ذاته، أي أنه دليل على وجود حالة صحية كامنة يجب الانتباه إليها. في الظروف العادية، قد يعاني الإنسان من ضيق تنفس عند ممارسة مجهود بدني كبير، مثل الجري أو رفع الأثقال، ولكن عندما يظهر هذا الضيق أثناء الراحة أو عند التعرض لمؤثرات مناخية مثل ارتفاع الحرارة، فإن الأمر يصبح مثيرًا للقلق.

ثانيًا: العلاقة بين الحرارة وضيق التنفس

الحرارة المرتفعة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على التنفس. فعندما ترتفع درجة الحرارة، يزداد معدل التعرق، مما يؤدي إلى فقدان كميات كبيرة من السوائل والأملاح. هذا الفقد قد يخل بتوازن الجسم ويؤثر على قدرة القلب على ضخ الدم بكفاءة، مما يؤدي إلى ضعف إمدادات الأوكسجين للأعضاء، خصوصًا الرئتين والدماغ.

من جهة أخرى، تؤدي الحرارة إلى توسّع الأوعية الدموية، مما يجعل الجسم يعمل بجهد أكبر للحفاظ على توازن الضغط والأوكسجين. الأشخاص الذين يعانون من أمراض القلب أو الربو أو الحساسية يكونون أكثر عرضة للإصابة بضيق التنفس خلال أيام الحر الشديد.

ثالثًا: الفئات الأكثر عرضة

ليس الجميع معرضًا للخطر بنفس الدرجة. فبعض الفئات أكثر هشاشة في مواجهة الحرارة، ومن أبرزهم:

- كبار السن: نتيجة ضعف الجهاز التنفسي والدوراني مع التقدم في العمر.
- الأطفال: بسبب عدم اكتمال نمو أنظمتهم الحيوية.
- المرضى المزمنون: خاصة مرضى الربو، القلب، الضغط، والسُّكري.
- العمال والمزارعون: بسبب تعرضهم للشمس لفترات طويلة.
- سكان المدن الكبرى: نتيجة تلوث الهواء والازدحام الحراري.

رابعًا: التأثيرات النفسية والاجتماعية

قد يبدو أن ضيق التنفس مع الحرارة مشكلة جسدية بحتة، لكنها تتداخل كثيرًا مع الجوانب النفسية. فالإحساس بالاختناق أو بعدم القدرة على التنفس يولّد حالة من الهلع أو نوبات القلق عند كثير من الناس، وقد يفاقم من أعراض الاكتئاب أو الفوبيا من الأماكن المغلقة أو العامة.

من الجانب الاجتماعي، فإن ارتفاع الحرارة واضطراب التنفس يؤثران على القدرة على العمل، التركيز، التنقل، وحتى التفاعل الاجتماعي. في كثير من الأحيان، يضطر الناس إلى ملازمة منازلهم، ما يؤدي إلى الانعزال والشعور بالعجز.

خامسًا: ضيق التنفس والاحتباس الحراري

لا يمكن فهم هذه الظاهرة دون ربطها بالتغيرات المناخية العالمية. فقد أدى الاحتباس الحراري إلى ارتفاع غير مسبوق في درجات الحرارة، وانتشار الموجات الحارة، وزيادة نسب الغبار والدخان في الجو، وكلها عوامل تفاقم مشاكل الجهاز التنفسي.

في العديد من الدول، أصبحت فصول الصيف تشهد مستويات حرارة تفوق المعدلات الطبيعية بـ5 إلى 10 درجات، ما يجعل الهواء المحيط ساخنًا وجافًا، وهو ما يزعج الشعب الهوائية ويؤدي إلى الشعور بالضيق في التنفس. كما أن ندرة المساحات الخضراء وازدياد استخدام الإسفلت والإسمنت في المدن يزيد من انحباس الحرارة.

سادسًا: الوقاية والتعامل

رغم صعوبة التحكم في العوامل المناخية، إلا أن الفرد يمكنه اتخاذ عدد من التدابير الوقائية المهمة:

1. البقاء في أماكن باردة: استخدام المراوح أو مكيفات الهواء، أو التوجه إلى المساحات العامة المكيّفة كالمكتبات أو مراكز التسوق.
2. شرب كميات كافية من الماء: لتعويض فقدان السوائل وتنشيط الدورة الدموية.
3. تجنب النشاط البدني في أوقات الذروة: يُفضّل ممارسة التمارين في الصباح الباكر أو بعد غروب الشمس.
4. ارتداء ملابس قطنية فضفاضة: لتخفيف الحرارة على الجسم.
5. الاستعانة بالبخاخات الطبية: خاصة لمرضى الربو والحساسية.
6. استخدام الكمامات المناسبة: في الأماكن الملوثة أو التي تشهد موجات غبار.
7. مراقبة الحالة الصحية بانتظام: خاصة لذوي الأمراض المزمنة، وطلب العناية الطبية فور الشعور بضيق تنفس غير معتاد.

سابعًا: دور الدولة والمجتمع

لا تقتصر المسؤولية على الأفراد، بل يجب على الحكومات أن تضطلع بدورها في حماية المواطنين من تأثيرات الحرارة على الصحة العامة. من بين التدابير الممكنة:

- تحسين البنية التحتية الصحية.
- إنشاء ملاجئ حرارية مخصصة خلال موجات الحر.
- إطلاق حملات توعية حول التعامل مع الحرارة وضيق التنفس.
- تشجيع التخطيط الحضري المستدام بتوسيع المساحات الخضراء.
- مراقبة جودة الهواء وتخفيض التلوث الصناعي.

ثامنًا: الابتكار والتكنولوجيا

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورًا لافتًا في وسائل مراقبة الحرارة والهواء وجودتهما، من خلال تطبيقات الهاتف المحمول أو أجهزة الاستشعار المحمولة. كما ظهرت حلول مبتكرة مثل "الملابس المبرّدة" أو "الخوذات الذكية"، والتي قد تساعد العمال والمارة في مواجهة الحر الشديد.

كما يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بحالات الاختناق أو ضيق التنفس من خلال البيانات الحيوية المأخوذة من ساعات ذكية أو أساور صحية، مما يسمح بالتدخل الطبي المبكر.

إن ضيق التنفس المرتبط بارتفاع الحرارة ليس مجرد عرض عابر، بل هو مؤشر على خلل في العلاقة بين الإنسان وبيئته. ومهما تطورت العلوم والتكنولوجيا، يبقى وعي الفرد، وتعاون المجتمع، وسرعة تدخل الدولة، هي مفاتيح المواجهة. لا بد من إعادة النظر في أسلوب حياتنا، وتخطيط مدننا، والتصرف تجاه مناخنا، إذا أردنا أن نضمن لأجيالنا القادمة حياة أكثر أمنا وتنفسًا أكثر صفاءً

تنغير: أحكام بالحبس في قضية شبكة نصب احتالت على مواطنين بعقود عمل وتأشيرات حج وهمية

أصدرت المحكمة الابتدائية بتنغير أحكامًا بالسجن النافذ في حق خمسة أشخاص تورطوا في قضية نصب واحتيال واسعة، استهدفت عددًا من المواطنين الراغبين في الهجرة أو أداء مناسك الحج والعمرة، بعدما تم إيهامهم بإمكانية الحصول على عقود عمل وتأشيرات مقابل مبالغ مالية ضخمة.

وجاءت هذه الأحكام بعد تحقيقات أمنية دقيقة باشرتها الفرقة الجهوية للشرطة القضائية بمدينة ورزازات، تحت إشراف النيابة العامة بتنغير، وبتنسيق مع مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، مما أسفر عن توقيف أربعة متهمين وتفكيك جزء كبير من الشبكة، فيما لا يزال أحد المتورطين في حالة فرار.

وقضت المحكمة بسنتين حبسا نافذا في حق المتهم الرئيسي، وهو صاحب وكالة سياحية بمدينة سلا، بينما أُدين أستاذ من تنغير بثمانية أشهر نافذة، وحُكم على إمام مسجد من طنجة بسنة واحدة حبسا نافذًا، في حين نال وسيط من مدينة مراكش حكمًا بستة أشهر سجنا نافذا.

وأظهرت التحريات أن هذه الشبكة كانت تستغل حاجة المواطنين للحصول على تأشيرات "مجاملة" أو عقود عمل، خاصة في ميادين الفلاحة والخدمات، مقابل مبالغ مالية تتراوح ما بين 100 و160 ألف درهم، ما تسبب في خسائر فادحة لبعض الضحايا، تجاوزت لدى البعض 32 مليون سنتيم.

وقد جاءت التحركات الأمنية بعد تلقي شكايات متفرقة من مواطنين تعرضوا للنصب، ما قاد إلى توقيف صاحب الوكالة السياحية والأستاذ، فيما لا تزال الأبحاث جارية لتوقيف المتهم الخامس، الذي يُشتبه في فراره نحو وجهة مجهولة.

وتواصل الفرقة الجهوية للشرطة القضائية بورزازات تحقيقاتها لتحديد مدى امتداد هذه الشبكة إلى مدن مغربية أخرى، في ظل وجود مؤشرات على وجود ضحايا إضافيين لم يجرؤوا بعد على التبليغ، وهو ما يرفع من خطورة هذا الملف.

وتأتي هذه القضية في إطار المجهودات المتواصلة التي تبذلها النيابة العامة بتنغير وأجهزة الأمن الوطني، بالتنسيق مع المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، للتصدي لجرائم النصب والاحتيال التي تستغل هشاشة المواطنين ورغبتهم في تحسين أوضاعهم المعيشية أو أداء مناسكهم الدينية.

وتُسلط هذه القضية الضوء مجددًا على الحاجة إلى تعزيز حملات التوعية بخطورة التعامل مع وسطاء غير مرخصين أو جهات وهمية تدعي التوسط في الهجرة والسفر الديني، في وقت تزداد فيه أنشطة هذه الشبكات التي تستغل الثقة والطموحات الشخصية في تحقيق مكاسب غير مشروعة

إحباط محاولة تهريب 3.8 أطنان من الشيرا بوادي زم وتوقيف أربعة مشتبه فيهم

تمكنت عناصر الشرطة بالمفوضية الجهوية للأمن بمدينة وادي زم، بتنسيق مع نظيرتيها في خريبكة وبني ملال، وبتعاون وثيق مع مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، من إحباط عملية تهريب كمية ضخمة من مخدر الشيرا بلغت 3 أطنان و850 كيلوغرامًا، وتوقيف أربعة أشخاص تتراوح أعمارهم ما بين 23 و35 سنة، يشتبه في انتمائهم لشبكة إجرامية تنشط في مجال التهريب الدولي للمخدرات والمؤثرات العقلية.

وجرى تنفيذ هذه العملية الأمنية بشكل متزامن في مناطق قروية ضواحي مدينة وادي زم، حيث تم ضبط المشتبه فيهم في حالة تلبس وهم يحاولون تهريب الشحنة على متن سيارتين نفعيتين. وقد أبدى الموقوفون مقاومة عنيفة مستعملين أسلحة بيضاء في محاولة للإفلات من قبضة الأمن، ما اضطر أحد عناصر الشرطة إلى استعمال سلاحه الوظيفي وإطلاق رصاصة تحذيرية، مكنت من تحييد الخطر والسيطرة على الوضع.

وقد أسفرت عمليات التفتيش التي أُجريت داخل السيارتين عن حجز الكمية الكبيرة من المخدرات، إلى جانب مجموعة من الأسلحة البيضاء ولوحات ترقيم مزورة، يُشتبه في استعمالها ضمن أنشطة الشبكة الإجرامية.

وبعد تنقيط الموقوفين في قاعدة بيانات الأمن الوطني، تبين أن اثنين منهم يشكلان موضوع عدة مذكرات بحث وطنية، لتورطهما في قضايا تتعلق بترويج المخدرات والجرائم العنيفة.

وقد تم وضع المشتبه فيهم تحت تدبير الحراسة النظرية بأمر من النيابة العامة المختصة، في إطار البحث القضائي الجاري لتحديد جميع الامتدادات المحتملة لهذه الشبكة، وتوقيف باقي المتورطين والمساهمين في هذا النشاط الإجرامي

حبس مرشد ديني سنة نافذة بتنغير بتهمة التغرير وهتك عرض قاصر

أصدرت المحكمة الابتدائية بتنغير، حكمًا قضائيًا يقضي بسَجن مرشد ديني لمدة سنة واحدة نافذة، بعد إدانته بتهم تتعلق بـ"التغرير بقاصر" و"هتك عرض قاصر دون استعمال العنف".

وكان المعني بالأمر يشتغل مرشدًا دينيًا بدائرة قلعة مكونة، وسبق أن شغل المنصب ذاته بجماعة إكنيون. وتم توقيفه من طرف عناصر الدرك الملكي بمدينة قلعة مكونة، بناءً على معطيات توصلت بها المصالح الأمنية تفيد بوجود شخص في وضع مشبوه رفقة فتاة قاصر داخل أحد الحقول بالمنطقة.

وبحسب مصادر مطلعة، باشرت السلطات عملية تعقّب المشتبه فيه والقاصر، إلى أن تم رصدهما في مكان آخر خلال اليوم نفسه. وقد بادر عدد من المواطنين إلى إشعار عناصر الدرك الملكي، الذين تدخلوا على الفور وألقوا القبض عليه.

وجرى تقديم الموقوف أمام أنظار وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بتنغير، حيث استمع إليه في محضر رسمي بخصوص الأفعال المنسوبة إليه، ليقرر متابعته في حالة اعتقال. وبعد استكمال الإجراءات القضائية، أصدرت المحكمة حكمها بإدانته بسنة واحدة من الحبس النافذ

العثور على جثة رضيع في خلاء بدوار «توداي» يفتح جراح حوادث متكررة بجماعة أيت اعميرة

في واقعة مأساوية تهز مشاعر الرأي العام المحلي، عُثر على جثة رضيع حديث الولادة في مكان خلاء بدوار "توداي"، التابع للجماعة الترابية أيت اعميرة، بضواحي إقليم اشتوكة أيت باها.

وبحسب المعطيات الأولية، فقد اكتشف مواطنون الجثة ملفوفة بعناية في قطعة قماش، ما دفعهم إلى إشعار السلطات المحلية ومصالح الدرك الملكي على الفور. وبدورها، انتقلت عناصر الضابطة القضائية رفقة ممثل السلطة المحلية إلى موقع الحادث، حيث تمت معاينة الجثة واتخاذ الإجراءات الأولية تحت إشراف النيابة العامة المختصة.

وقد تم استدعاء عناصر الوقاية المدنية التي عملت على انتشال الجثة، قبل أن يتم نقلها إلى مستودع الأموات بالمركز الاستشفائي الجهوي الحسن الثاني بمدينة أكادير، من أجل إخضاعها للتشريح الطبي، وذلك في إطار البحث القضائي الرامي إلى كشف ظروف وملابسات هذه القضية المؤلمة

ترامب يحذر نتنياهو من تصعيد إسرائيلية يعرقل مفاوضات إيران النووية

حذر الرئيس الأميركي دونالد ترامب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من اتخاذ أي خطوات قد تُلحق الضرر بمفاوضات الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة وإيران، وذلك خلال مكالمة هاتفية جرت بينهما الأسبوع الماضي، وفقا لما نقلته صحيفة جيروزاليم بوست عن مسؤول كبير في البيت الأبيض ومصدر آخر مطلع على تفاصيل الاتصال.

وقال المصدران إن رسالة ترامب لنتنياهو كانت واضحة "هذا ليس وقت التصعيد، بينما نحاول التوصل إلى حل للقضايا العالقة".

وأكد ترامب لنتنياهو أن "الخيار الثاني لا يزال مطروحا على الطاولة"، لكنه يفضل أولا أن يرى ما إذا كان من الممكن التوصل إلى حل دبلوماسي.

وأضاف المسؤول الكبير في البيت الأبيض أن الرئيس ترامب شجع نتنياهو خلال المكالمة على التصرف بحذر.

وتأتي الرسالة في وقت حساس تتسارع فيه وتيرة التكهنات حول نية إسرائيل في توجيه ضربة استباقية للمنشآت النووية الإيرانية. فالمصادر الاستخباراتية الإسرائيلية، وفقا لموقع "أكسيوس"، باتت تعتقد بإمكانية انهيار المفاوضات قريبا، وأن الفرصة العملية للجيش الإسرائيلي لشن ضربة ناجحة قد تتلاشى قريبا، مما يستدعي "التحرك بسرعة إذا فشلت المحادثات".

وأشار المسؤول في البيت الأبيض إلى أن ترامب ومسؤولين أميركيين كبارا أعربوا، خلال محادثات خاصة، عن قلقهم المتزايد من احتمال أن يقدم نتنياهو على توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية أو اتخاذ إجراءات من شأنها تقويض الجهود الدبلوماسية.

ويتزامن هذا القلق مع وصول وفد إسرائيلي رفيع المستوى إلى واشنطن، يضم رون ديرمر، وزير الشؤون الاستراتيجية والمقرب من نتنياهو، ورئيس جهاز الموساد ديفيد برنيع. وقد التقى الوفد بنائب الرئيس الأميركي جيه دي فانس، والمبعوث الأميركي الخاص ستيف ويتكوف، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية جون راتكليف، ومسؤولين أميركيين كبار آخرين لمناقشة المفاوضات مع إيران.

وجاء الاتصال بين ترامب ونتنياهو في أعقاب حادث إطلاق نار في واشنطن أسفر عن مقتل موظفين في السفارة الإسرائيلية، مما زاد من حدة التوتر.

ووفقا لمسؤول كبير في البيت الأبيض، أبلغ ترامب نتنياهو أنه يريد التوصل إلى حل دبلوماسي مع إيران و"لا يريد أن يتدخل أي شيء في ذلك".

وتمثل رسالة ترامب الصارمة لنتنياهو نقطة تحول حاسمة، إذ تعكس إصرارا أميركيا على إعطاء الأولوية للحل الدبلوماسي مع إيران، حتى لو جاء ذلك على حساب طموحات إسرائيل العسكرية الفورية.

وهذا الموقف، الذي يؤكد أن "الخيار الثاني لا يزال مطروحا على الطاولة" لكن الأفضلية للدبلوماسية، يضع نتنياهو أمام تحد كبير في ظل قناعة استخباراته بقرب انهيار المفاوضات، ويُلقي بظلاله على مستقبل العلاقات بين الحليفين، ويُبرز تباين الرؤى حول كيفية التعامل مع الملف النووي الإيراني.

وكان موقع أكسيوس الإخباري قد نقل، الأسبوع الماضي، عن مصدرين إسرائيليين قولهما إن إسرائيل تستعد لضربة سريعة للمنشآت النووية الإيرانية في حال انهيار المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران.

وقبل ذلك، نقلت شبكة "سي.إن.إن" الأميركية عن عدد من المسؤولين الأميركيين المطلعين على أحدث المعلومات الاستخبارية قولهم إنّ الولايات المتحدة حصلت على معلومات جديدة تشير إلى أنّ إسرائيل تستعد لضرب المنشآت النووية الإيرانية.

وقال "أكسيوس" نقلاً عن مصادر إن الاستخبارات الإسرائيلية باتت تعتقد بإمكانية انهيار المفاوضات قريبا بعد أن كان لديها اعتقاد بقرب التوصل إلى اتفاق نووي.

وقال أحد المصادر إن الجيش الإسرائيلي "يعتقد أن فرصته العملية لشن ضربة ناجحة قد تتلاشى قريباً، لذا سيتعين على إسرائيل التحرك بسرعة إذا فشلت المحادثات".

وكان التحول نحو المفاوضات مع إيران في أبريل بمثابة صدمة لنتنياهو الذي سافر إلى واشنطن سعيا للحصول على دعم ترامب لشن ضربات عسكرية على المنشآت النووية الإيرانية.

ونقلت وكالة رويترز في وقت سابق عن مصادر مطلعة أن نتنياهو علم قبل أقل من 24 ساعة من مؤتمر صحافي مشترك في البيت الأبيض أن المحادثات الأميركية مع إيران ستبدأ في غضون أيام.

وقال مسؤول أمني إيراني كبير للوكالة في وقت سابق إن طهران لا تزال تشعر بقلق بالغ من شن هجوم إسرائيلي سواء تم التوصل إلى اتفاق أم لا.

وتُبرز هذه التطورات حجم التعقيد في ملف إيران النووي، وتُلقي بظلالها على مستقبل المنطقة. فبينما تسعى واشنطن لحل دبلوماسي، تظل التهديدات العسكرية الإسرائيلية قائمة، مما يُشكل تحديا كبيرا أمام استقرار الشرق الأوسط.

توتر متصاعد بين روسيا والغرب بعد رفع القيود على الأسلحة طويلة المدى لأوكرانيا: ترامب يحذر وبوتين يتوعد

اتهم الرئيس الأميركي دونالد ترامب، نظيره الروسي فلاديمير بوتين بـ"اللعب بالنار"، في وقت تشهد فيه العلاقات بين روسيا والغرب تصعيدًا خطيرًا بعد أن أعلنت دول أوروبية اعتزامها رفع القيود على تسليم الأسلحة بعيدة المدى لأوكرانيا، وهو ما اعتبرته موسكو تهديدًا خطيرًا للأمن الإقليمي.

وقال ترامب إن بوتين لا يدرك أن "غياب وجودي كان سيقود روسيا إلى أحداث كارثية"، في إشارة إلى ما يراه دورًا حاسمًا لعبه في احتواء الأزمة خلال فترته الرئاسية. وجاء تصريح ترامب عقب إعلان المستشار الألماني الجديد فريدريش ميرتس أن الحلفاء الغربيين لم يعودوا يفرضون قيودًا على مدى الأسلحة التي يقدمونها لأوكرانيا، ما يفتح الباب أمام ضربات محتملة داخل الأراضي الروسية.

وفي هذا السياق، وصف المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، هذه الخطوة بأنها "تحرك خطير للغاية"، معتبرًا أن "أوروبا لا تسلك طريق السلام، بل تحاول ممارسة الضغط على روسيا من أجل تحقيق مكاسب". وأضاف أن مثل هذه القرارات "تتنافى تمامًا مع أي أمل في تسوية سياسية للنزاع".

من جانبه، حذر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف من تبعات التصريحات الغربية، قائلًا إن كلام ميرتس بشأن السماح لأوكرانيا بتنفيذ ضربات عسكرية داخل روسيا، يكشف أن القرار باتخاذ هذا المنحى التصعيدي "تم اتخاذه مسبقًا وظل سرًا".

وأضاف لافروف أن هذا يعكس "مستوى متدن لدى النخب الحاكمة في بعض الدول الأوروبية"، في إشارة إلى غياب الحكمة السياسية.

وحول تصريحات ترامب الأخيرة، قال لافروف إن الرئيس الأميركي السابق "شعر بخيبة أمل بسبب النتائج التي لم تتحقق رغم جهوده"، دون تقديم تفاصيل إضافية.

وفي المقابل، أفادت شبكة CNN الأميركية، نقلاً عن مصادر مطلعة، أن ترامب قد يتجه خلال الأيام القليلة المقبلة إلى فرض عقوبات جديدة ضد روسيا، في خطوة قد تساهم في زيادة الضغوط الاقتصادية على موسكو.

وكان فريدريش ميرتس، الذي خلف أولاف شولتس في المستشارية الألمانية، قد صرح في مقابلة مع القناة العامة الألمانية WDR بأن الدول الغربية لم تعد تضع قيودًا على مدى الأسلحة التي تقدمها لكييف، مشيرًا إلى أن ذلك يشمل بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة.

وقال ميرتس: "هذا يعني أن أوكرانيا قادرة الآن على الدفاع عن نفسها عبر استهداف مواقع عسكرية داخل الأراضي الروسية، وهو أمر لم يكن ممكنا حتى وقت قريب إلا في حالات نادرة، أما اليوم فهو أصبح جزءًا من استراتيجية الدفاع المشروع".

وخلال اجتماع له مع رئيس الوزراء الفنلندي بيتيري أورپو في مدينة توركو، عاد ميرتس للتأكيد على موقفه قائلا: "لا يمكن لأي دولة أن تدافع عن نفسها إن لم تكن قادرة على استهداف قواعد العدو"، مشيرًا إلى أن "ما وصفته في برلين ليس إلا واقعًا يحدث منذ أشهر".

وأكد المستشار الألماني أن لأوكرانيا "الحق في استخدام الأسلحة التي تتلقاها، حتى خارج حدودها، ضد أهداف عسكرية تهدد أمنها"، معتبرًا أن ذلك "شرط أساسي لكي تتمكن من مقاومة العدوان الروسي بشكل فعال".

وفي تحليله لمسار الحرب، أشار ميرتس إلى أن النزاع مرشح للاستمرار لفترة طويلة، مرجعًا ذلك إلى "غياب أي انخراط روسي حقيقي في مفاوضات سياسية"، ومضيفًا: "الحروب تنتهي غالبًا عندما يستنزف أحد الأطراف عسكريًا أو اقتصاديًا، لكننا لا نزال بعيدين عن هذه النقطة".

من جهته، أشاد رئيس الوزراء الفنلندي بالتزام ألمانيا بدعم أوكرانيا، واعتبر أن زيادة الإنفاق العسكري من قبل برلين تمثل "تحولا تاريخيًا" في السياسات الدفاعية الأوروبية، في ضوء التحديات المتزايدة التي تواجهها القارة.

ويُعد قرار الحكومة الألمانية الجديد بمثابة تراجع عن سياسة الحذر التي كانت تعتمدها حكومة شولتس، والتي كانت ترفض بشكل قاطع تسليم أوكرانيا أسلحة يمكن استخدامها لضرب العمق الروسي. ففي عام 2024، سمحت ألمانيا لأوكرانيا باستخدام أسلحة معينة لاستهداف مواقع على الأراضي الروسية قرب منطقة خاركيف، لكنها امتنعت آنذاك عن رفع القيود بشكل شامل.

التحول الراهن في الموقف الألماني، وتجاوب دول غربية كبرى معه، يثير مخاوف حقيقية من تصعيد واسع النطاق، ويضع أوروبا وروسيا في مسار تصادمي قد تكون له تبعات جيوسياسية وعسكرية وخيمة على الأمن العالمي.

جولة ترامب الخليجية: مكاسب حينية وأخرى إستراتيجية

يدور حديث كبير عن نجاح الرئيس الأميركي دونالد ترامب في جمع أموال كثيرة من الخليج، ويتم تسخيف الأمر إلى درجة أن تلك الأموال تصبح إنفاقا على حرب إسرائيل على غزة في ربط بهلواني عجيب. ما لا يريد كثيرون أن يروه أن الأموال الخليجية ليست هبات ولا تبرعات لأجل عيون ترامب، هي استثمارات خليجية في الاقتصاد الأميركي، مثلما هناك استثمارات خليجية في الصين والهند وتركيا وأوروبا وأماكن أخرى كثيرة.

استثمارات الخليج في أميركا مشاريع مستقبلية سيكون لها تأثير اقتصادي وسياسي على المدى المتوسط والمدى الطويل. لو كانت هبات أو تبرعات أو إتاوات، كما يزعم البعض، لكانت تتم كل عام بمناسبة ودون مناسبة ومع أي رئيس.

لماذا الاتفاق على الصفقات الحالية تم مع ترامب وليس مع جو بايدن أو بارك أوباما لو كان الأمر بهذا الاستسهال في الاستنتاج.

بايدن وأوباما وغيرهما من الديمقراطيين كانوا يتعاملون مع الخليج من فوق باعتماد "النفخة الكذابة"، يريدون أموالا وصفقات ومشاريع وفي نفس الوقت يوجهون انتقادات للدول التي تضخ الأموال. إدارة بايدن وجهت انتقادات لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في قضية خاشقجي، ولوحت برفع المظلة الدفاعية الأميركية عن الخليج ونقلها إلى شرق آسيا، فماذا تريد أن يكون موقف دول الخليج، هل تنفق على من يهدد بالتخلي عن أمنها الدفاعي، من سيقبل بهذا؟ لا شك أن لا أحد.

ما يمكن قراءته من وراء هذه الأرقام الكبيرة أن دول الخليج تؤسس لإستراتيجية التأثير المالي في الاقتصاد العالمي ما يمكنها مستقبلا من التأثير في قضايا مختلفة سياسية واقتصادية ومناخية

الأمر بالنسبة إلى ترامب مختلف، فالرجل حين زار الدول الخليجية الثلاث، السعودية وقطر والإمارات، أشاد بقادتها، وحكمتهم ونجاحهم الاقتصادي وأدوار دولهم في الإقليم وحاجة الولايات المتحدة إلى ذلك. خطاب يؤسس للندية واعتبار الشراكة مصلحة متبادلة على المدى البعيد.

ولا شك أن هذا الموقف ليس جزءا من مزاجية ترامب، بل هو استنتاج مراكز التفكير التي ترسم سياسات الولايات المتحدة بأن واشنطن تكاد تخسر دول الخليج بسبب سياسات بايدن الاستعلائية. الخليجيون اختاروا ردا هادئا يقوم على تنويع الشركاء في المجالات المختلفة بما في ذلك الأكثر حيوية مثل صفقات السلاح، فتحوا قنوات جدية مع الصين والهند وروسيا ودول أوروبية، وهو وضع بات يهدد مصالح الشركات الأميركية.

ما يمكن قراءته من وراء هذه الأرقام الكبيرة أن دول الخليج تؤسس لإستراتيجية التأثير المالي في الاقتصاد العالمي ما يمكنها مستقبلا من التأثير في قضايا مختلفة سياسية واقتصادية ومناخية، تماما مثلما يحصل الآن مع الصين وبدرجة أقل مع الهند.

الاتجاه العالمي يتغير باتجاه تأثير القوى المالية على التحالفات الاقتصادية، ولو أخذنا مثال مجموعة بريكس التي تأسست من أجل استيعاب القوى الاقتصادية الناشئة المناوئة لأميركا ومجموعة العشرين، ووضعت مقاييس صعبة لكن الحاجة إلى الاستثمارات دفعتها إلى الاستنجاد بدول الخليج ،

عرضت العضوية على الإمارات والسعودية، ما يؤكد أهمية ووزن القوى المالية الصاعدة، التي ستكون دول الخليج في قلبها.

كما أن دول الخليج التي استقبلت ترامب وضخت تريليونات تضع استثماراتها العملاقة ضمن خطط الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط بدلا من الاستمرار في إنفاق عائدات النفط والغاز وانتظار المجهول كما يحصل مع دول عربية أخرى منتجة للنفط والغاز لا تزال تعتقد أن النفط أبدي.

إن التهيؤ الخليجي للمستقبل عبر توظيف عائدات النفط والغاز وانخراطهم في الاقتصاديات العالمية شرقا وغربا والنأي بأموالهم عن الفساد الذي ينخر اقتصاديات إقليمية أخرى يجعلهم في واد وبقية العرب في وادي آخر. فريق يضع نفسه على طريق التأثير في المستقبل، وفريق أقرب إلى المرجئة الذين ينتظرون بعقلية "يا خبر بفلوس بكرة بلاش".

من هنا يمكن فهم توجه ترامب للخليج كأول وجهة رسمية له (عدا زيارته للفاتيكان بعد وفاة البابا فرنسيس، وهي زيارة لا علاقة لها بالسياسة). هناك شركاء أوروبيون أو شركاء في الناتو مثل تركيا أو بريطانيا وفرنسا وألمانيا، ودول تقليدية مؤثرة في الشرق الأوسط مثل مصر. اختار الرئيس الأميركي زيارة الخليج ليس فقط لأجل الصفقات، وإن كانت عنصرا مهما، ولكن لأن الخليج بات شريكا مهما في إستراتيجيات الأميركيين، والحفاظ عليه مطلب أميركي أساسي.

لقد كشفت جولة ترامب أن أميركا بدأت تستوعب التغييرات الجذرية التي تجري لدى شركائها في الخليج، تغييرات في القناعات والثقة بالنفس، وقوة ترامب في أنه النقط الإشارات وسعى للحفاظ على العلاقة بهؤلاء الشركاء دون إملاءات

حصل الخليجيون من خلال الصفقات التي تم إبرامها خلال زيارة ترامب على صفقات كبرى بعضها يتعلق بتحسين أداء شركات الطيران والبعض الآخر بتحسين القدرات الدفاعية، والأهم هو البعض الثالث الذي يتعلق بالشراكة في التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي، الذي يجعل دولة مثل الإمارات تهيئ نفسها لأن تكون أحد أبرز المراهنين على أدوات السيطرة في المستقبل.

والمفارقة هنا أن الإمارات، التي تنفق بسخاء على الشراكة الإستراتيجية مع أميركا في مجال التكنولوجيا، ترفض أن يكون الأميركيون المصدر الوحيد واستمرت شراكتها مع الصين وبنفس الرهان الإستراتيجي، أي لا تراجع عن تنويع الشراكات والاستفادة من الفرص حيثما كانت.

لو أن الخليجيين تابعون لأميركا، كما يستسهل بعض العرب إطلاق التوصيفات والاتهامات، هل كانت الإمارات ستفرض رأيها وتعطي الأولوية لمصالحها والتزاماتها وتحافظ على الشراكة مع الصين.

إن الخليجيين قطعوا مسافات مهمة في التأسيس للشريك العالمي المؤثر ماليا وكذلك سياسيا. فرضوا على أميركا تغيير أدواتها وخطابها معهم.

لم يعد بإمكان الأميركيين أن يتعاطوا مع الخليج وفق الصورة القديمة، التي رسمها الإعلام الغربي وأفلام هوليوود، كل التعاملات بما في ذلك الموقف السياسي من القضايا الإقليمية. الخليجيون لا يريدون استعداء إيران لأجل ترضية الأميركيين، ويتمسكون ببناء علاقات هادئة معها بحكم الجيرة وتقاطع المصالح والأمن الإقليمي. بالنسبة إلى الخليجيين لا داعي لتهديد أمن الملاحة وسير حركة تصدير النفط فقط لأن أميركا تريد التضييق على إيران أو جرها إلى مفاوضات حول ملفها النووي. لأميركا وسائلها الخاصة في تحقيق ذلك من دون توتير علاقات الخليج مع طهران.

وبالنسبة إلى إسرائيل، كشفت جولة ترامب الخليجية الأخيرة وجود هوة جلية في موضوع إسرائيل تحت سيطرة اليمين المتطرف، ما يجعل من الصعب على الخليجيين أن يتواصلوا معها أو يفتحوا حوارات أو مسار تطبيع جديدا في مناخ من التدمير والقتل والدفع نحو التهجير..

والخلاف مع حماس ورفض مغامرتها بالحرب لا يمكن أن يبرر ما يجري للفلسطينيين يو ميا . حتى

إن ترامب نفسه بدا منزعجا من أداء رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وأدار له ظهره، وحين سئل بعد لقاء الرئيس السوري أحمد الشرع إن كان قد تحدث مع نتنياهو بالموضوع أو أنه لم يراع موقفه، قال إن الأمر يهم مصالح الولايات المتحدة.

لقد كشفت جولة ترامب أن أميركا بدأت تستوعب التغييرات الجذرية التي تجري لدى شركائها في الخليج، تغييرات في القناعات والثقة بالنفس، وقوة ترامب في أنه التقط الإشارات وسعى للحفاظ على العلاقة بهؤلاء الشركاء دون إملاءات..

أصوات NEWS
تصدر عن شركة:
MEDIA.P.P.I
الايداع القانوني 07ص 2016

المدير العام ومدير النشر:
خالد دامي

رئيس التحرير:
نهيلة الدويبي

القسم السياسي:
هند دامي - نهيلة الدويبي-
حياة المرنيسي-
القسم الاجتماعي والاقتصادي:
فؤاد عبرود- مجيد دامي- فؤاد دامي
القسم السياسي:
بوطرفة بوثينة- عزيزة غلانة
القسم الثقافي:
عزيزة المحفوظة- بنازين العابدين
القسم التقني:
جمال عبد الرحيم -الدويبي أيمن-
رضا عزيز

المراسلون:
الرباط:سفيان المرابط- سهام فؤاد
مراكش:سهام الحارتي - عبد الله بيضود
أكادير:دينار محمد
طنجة:عبد الهادي حنتوت

السكريتارية: جيهان أدمي
الاعلانات الادارية والقضائية

الاخراج الفني: محمد بن ابراهيم

السحب مطبعة النجاح:
طبع من هذا العدد: 5000 نسخة

التواصل: contact.aswatnews@gmail
الواتساب: 0666137692
الهاتف/الفاكس: 0528982032
العنوان صندوق البريد:
2333 حي مولاي الرشيد شارع خالد ابن الوليد مطران الصحراء العيون
حي المسيرة 2 حي الأمل
عمارة رقم 8 الشقة رقم 1

طالع السعود الأطلسي

في الجزائر الانفعال سياسة دولة.. للأسف

تؤكّد الأحداث في الجزائر أن الدَّوخة الإستراتيجية للدَّوْلة الجزائرية مُتواصلة وقد باتت أقرب إلى الاستعصاء على الاستطباب.. دَوْخة لها عدّة أسباب، أهمها إجتياز الدولة، لمرحلة تحوُّل فيها هي قيْد التشكّل نحوَ دولة جديدة، مُتخلصة من حرَسها القديم الذي يسعى إلى إغلاق كل منافذ المستقبل. له في الأروقة التقليدية للدولة، وبها، دفء التحكّم وعذوبة المغانم.

الحرس القديم نَفَر النُخبة الجزائرية من الدَّولة؛ شَخصيات من قيادات حزب جبهة التحرير الوطني كان لها حضورٌ وفاعلية في الحركية السياسية الجزائرية غادرت الدولة والسياسة معًا. حزب الدولة تقلّص إلى مُجرد حَبْب من جيوب حزبية (أكثرها فارغ) تستعملها الدَّوْلة إعلاميا، بعد أن كان هو من يُوجّه الدولة ويشكّلها. خلت الدولة لجنرالات الجيل الثاني، استأثروا بها، مُستفيدين من سُلطتها ويُحافظون على منافعهم منها بالتسلط.

"الحراك الشعبي" وسّع الهوّة بيْن الدولة والشعب الجزائري، وهو في الأصل صرخة ضد تسلط الدولة وهبّة لاستعادتها للمصلحة الوطنية الجزائرية. وبعد أن كان الحراك كتلة غضب ضدّ التسلط المتخفّي وراء الرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة، الذي انتهى يدير الدولة من على كرسي متحرك وبأنابيب الإنعاش الطبية، هو اليوم حراك سائل في شرايين السياسة الجزائرية، والدال عليه الضمور الانتخابي لكل المؤسسات السياسية.

فقط، في الأسابيع الأخيرة أفصحت الدّولة عن ارتجاج في احتكاك "الصفائح" داخلها. توجُّهان اشتبكا في العلن على خلفية التقلص الحاد في مساحات السير الجزائري في حقل علاقاتها الخارجية. لذلك الارتجاج عنوانان: الأول، تصعيد التوتر مع فرنسا، والآخر تأجيج الانقباض من الإمارات العربية، ومن خلالهما أعلم الحرس القديم أنه صاحبُ النفوذ في الجزائر، وأنه مُصرٌ على استمرار قواعد لعب النظام كما هي في الأصل، وأنه يتنفس فقط دخان التوترات.

في أجواء عيد الفطر، نهاية مارس وبداية أبريل، أي أقل من شهر ونصف الشهر، كانت للرئيس عبدالمجيد تبون مكالمتان هاتفيتين مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ومع رئيس دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان. نتج عن المكالمتين تفاؤل قويٌّ بوقف التوتر في علاقات الجزائر مع فرنسا ومع الإمارات العربية.. في المكالمتين التزم الرئيس تبون بفتح صفحات بيضاء مع الدّولتين، وكان المحتمل، أن تكون لذلك تداعيات وتحوُّلات في الأوضاع الداخلية للجزائر ولعلاقاتها بمحيطها.

في حالة الإمارات العربية المتحدة، جرى ترصُّد مدخل ما لافتعال ضجيج يوقف مسار الانفتاح في العلاقات الجزائرية – الإماراتية. مسار مطلوبٌ وقفه، رغم أن ذلك ضد المصالح الجزائرية، الاقتصادية والدبلوماسية.. الإمارات مستثمر هام في الجزائر وهي وازنة دوليا وحاضرة في الجوار الجزائري، خاصة في ليبيا وفي مالي.

كان يكفي أن يتدخل أستاذٌ جامعي جزائري في قناة "سكاي نيوز"، وهي ليست التلفزة الرسمية الإماراتية، ويُدلي برأي تاريخي، قاله مرارًا في الجزائر، ومُتداوَل مغاربيًا في المسألة الأمازيغية، لكي تنطلق حملة إعلامية عَنيفة، من التلفزة الجزائرية الرسمية، ضد الإمارات، كالت لها فيها كل ما استطاعته من سباب وشتائم. السبب لا يُرى إلا بمجهر "الذين بأنفسهم مَرض".. "الحرسُ القديم" يُعلن أنه الحاكم بأمره في الجزائر، حتى وما افتعله يُعاكس توجُّها للرئيس ويُحجّم مكانته في الدولة.

في حالة فرنسا، بعد المكالمة مع ماكرون، زار وزير الخارجية الفرنسية الجزائر، وعاد منها بوعود على تجاوز ثمانية أشهر من اشتداد الخلافات بين الدّوْلتيْن، وفي الخلفية انزعاج الجزائر من الإسناد الفرنسي الصريح للمغرب. بدَا الرئيس تبون متفائلا بأنه مارس فعالية رئاسية بقرار مُنتج.. لم يكن في ما فعله الرئيس ما يعجب ويقبله "الحرس القديم".

كان لا بد من العودة بالعلاقات الجزائرية – الفرنسية إلى وضع التوتر.. المكالمة بين الرئيسين فتحت مسارا يُغذّي قدرة الرئيس تبون على التحليق المنفرد، يبعده عن قبضة مغناطيس جنرالات الحكم، فضلا عن أن ميزان التوازنات في التنازلات المحتملة بين الجزائر وفرنسا يميل بدرجات عالية لفائدة فرنسا. وكل التنازلات الجزائرية الممكنة، والمفروضة، هي مُقتطَعَة من نفوذ الحرس القديم في النظام. وفي مداها البعيد تفيد المغرب. والمغرب هو عقدة العقد في الإدارة الفعلية للنظام الجزائري، وخاصة في ظرف تكتل المجتمع الدولي لفائدة مقترح الحكم الذاتي، الذي بادر به المغرب لحل المنازعة، الفاشلة والتي دامت نصف قرن، في الحق الوطني الوحدوي المغربي.

في فرنسا، الحذر من تقلبات النظام الجزائري، أدّى، بجهة مطلعة، إلى إخراج التحقيقات في اختطاف ومُحاوَلة قتل معارض جزائري، سنة 2024، وبعدها تم توقيف موظف قنصلي جزائري بشبهة ضلوعه في تلك الجناية. تلك الجهة وضعت إصبعها في ما يؤلم الدولة الجزائرية، وهي "منطقة" العمليات السرية ضد المُعارضين الجزائريين في فرنسا.. والتحقيقات مُتواصلة، وقد تحدثت الصحافة الفرنسية عن خيط فيها يَقود إلى كبار قادة المخابرات الجزائرية..

سياسيا، وبالنظر إلى السياق الذي فتحته المكالمة الهاتفية بين الرئيسين ماكرون وتبون، كان بالإمكان حصر الموضوع في تحقيق جنائي، والحدّ من انزياحه إلى الدبلوماسية.. الحرس القديم كان له رأي خاص به، رأي التصعيد وقلب الطاولة على الرئيس الجزائري نفسه وبعده على فرنسا.. فكان ما كان من طرد دبلوماسيين فرنسيين، وتلت ذلك المُعاملة الفرنسية بالمثل، وصولا إلى ما حدث الأحد من مطالبة الجزائر بمغادرة دبلوماسيين فرنسيين آخرين، وردّ عليه وزير الخارجية الفرنسية بأن العلاقات "جدّ مجمّدة" وأن فرنسا لا تستبعد عقوبات. التصعيد وصل إلى درجة عالية، تحرق جسور العودة إلى التفاهم الواحد تلو الآخر.. وذلك ما يرتاح له جنرالات الحكم في الجزائر.

بكل ذلك تضيق العزلة الدبلوماسية على الجزائر.. كأن من يتحكم في الدولة يقطع الغُصن الذي يجلس عليه في الشجرة السياسية للجزائر. يضاف إلى ذلك ما هو الآن يتطور من ابتعاد موريتانيا من مُجامَلة الجزائر وحسبان وجودها، عبر رفضها المشاركة في المناورات العسكرية، إلى جانب بوليساريو، نهاية مايو الجاري، وقبل ذلك رفضها المشاركة في تحالف سياسي يُبْعد المغرب من اتحاد المغرب العربي، ويضاف إلى ذلك ما حفل به البيان الصادر عن الملتقى البرلماني المغربي – الموريتاني من الالتزامات بتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين، خاصة في الزراعة والتجارة والصيد البحري، وهو ما يوفر الأساس المادي النافع لتعميق التفاهم الموريتاني – المغربي. طوق العُزلة يشتدّ على الجزائر في جوارها، وتتمادى الدّوْلة في المكابَرة وفي افتعال الأزمات.

مصر هي الأخرى، وفية لعلاقاتها مع المغرب ومؤطراتها السياسية والمبدئية، تجاهلت دعوة الجزائر للمشاركة في نفس المناورات. ما يعني أنها تنأى بنفسها عن حسابات العداء الجزائري للمغرب... مصر دولة مسؤولة عصيّة على حشرها في استفزازات عبثية وضد ثراء علاقاتها مع المغرب، بالأخوّة والتفاهم والمَنفعة. وإن تفقد الجزائر مصر في مناوراتها ضد المغرب، لهوَ فقدٌ موجع..

روسيا أقامت احتفالا دوليا فخما وعَرضا عسكريا كبيرا بمناسبة الذكرى الثمانين للانتصار الروسي على النازية، دعت له رؤساء دول حليفة وصديقة مُقربة، وتجاهلت الرئيس الجزائري تبون ورئيس أركان الجيش الجزائري السعيد شنقريحة.. ما يعني أن وزن الجزائر في العلاقات الخارجية الروسية انخفض إلى أدنى مستوى. أصلا روسيا لم تساند الجزائر في الانضمام إلى مجموعة "بريكس"، رغم الطلب الرسمي المُعلن للرئيس تبون. وروسيا حاضرة في مالي وفي ليبيا (الجارتين للجزائر) بما يزعج الجزائر ويعمّق عزلتها، في المنطقة، ويُبعدها عن روسيا أكثر. فضلا عن أن روسيا تمتنع عن التصويت على قرارات مَجلس الأمن بخصوص نزاع الصحراء المغربية، مراعاة للمغرب وتجاهلا للجزائر. بهذا ترفع روسيا الضغط في الدورة الدبلوماسية الجزائرية إلى درجة مَرضية مؤلمة.

المقلق في وضع العزلة الذي يضيق على الجزائر وتزايد النفور الدولي من سياساتها، أن الدَّوْلة هي التي تنتجه وتفتعله. وموجهاتها الإستراتيجية يسكن فيها المغرب وحده، تحيطه بأقصى درجات العداء. وهو ما يحجب عنها النظر الواقعي لمصالحها مع العالم، ولما يراه العالم من مصالح له مع المغرب ومع السِّلم والتعاون والمنفعة.

أتصور أن "الحرس القديم" في الدولة، وهو يفرض انفعالاته وحساسياته على الدولة، يعزل نفسه داخلها، وهي كائن حيّ، لن تصبر على الاختناق في العزلة المزدوجة، الداخلية والخارجية... وأن التحول داخلها في اتجاه التجدّد لن يطول.. أتوقع أنباء سارة من الجزائر، قريبا، لها أولا ولمحيطها ثانيا.

خيرالله خيرالله

سر الأردن.. بعد 79 عاما من الاستقلال

احتفل الأردن قبل أيام بالذكرى الـ79 للاستقلال. كانت الذكرى مناسبة للتأكد من أمرين. الأمر الأوّل أن المملكة بخير والآخر أنها ما زالت قادرة على مواجهة التحديات. تواجه المملكة منذ قيامها التحديات على الرغم من الظروف الإقليمية الصعبة والمعقدة. استطاعت المؤسسات التي بناها الأردن الصمود والذهاب بعيدا في التغلب على التحديات بعيدا عن المزايدات والشعارات الفارغة التي جلبت الكوارث على بلدان عدّة في المنطقة، بما في ذلك سوريا والعراق ولبنان.

أثبتت السنوات الـ79 التي مضت أن الأردن ليس ظاهرة عابرة بأيّ شكل، بل هو أكثر من ضرورة لاستقرار المنطقة. هذا ما أثبتته الأحداث مرّة تلو الأخرى كما أثبتت أن رهان ملوك الأردن، منذ الاستقلال، كان رهانا في محله، خصوصا أنه كان رهانا على الإنسان قبل أيّ شيء آخر. كان ذلك في بلد لا يمتلك ثروات طبيعية كبيرة، إضافة إلى أنه من أفقر بلدان العالم من زاوية امتلاك الثروة المائية.

بنى ملوك الأردن، بدءا بالملك عبدالله الأوّل، دولة حقيقية يتبين يوما بعد يوم أنها ذات دور محوري على الصعيد الإقليمي. إنه دور لا يمكن تجاوزه، خصوصا بعد الخطوة التي أقدم عليها الملك حسين في العام 1994. في – أكتوبر من ذلك العام، وقع الأردن اتفاق سلام مع إسرائيل في وادي عربة. حدّد الاتفاق، الذي وقعه إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي من جهة والدكتور عبدالسلام المجالي رئيس الوزراء الأردني من جهة أخرى، حدود الأردن. قطع الاتفاق الطريق على مشروع "الوطن البديل" الذي كان يحلم به اليمين الإسرائيلي الذي كان لديه في كل وقت طموح تهجير مواطني الضفة الغربية إلى شرق الأردن...

طوال 79 عاما لا يزال السؤال المطروح ذاته. ما سرّ الأردن؟ ولماذا ذلك الميل إلى الاستخفاف بالأردن؟ وهو ميل لدى الذين لا يعرفون المنطقة قبل غيرهم. يشمل ذلك في طبيعة الحال مسؤولين إسرائيليين لا يمتلكون القدرة على فهم ما هي المملكة الأردنيّة الهاشمية ولماذا استطاعت تجاوز كل التحديات التي مرّت بها منذ قيامها. يكمن سرّ الأردن في الموقع المحوري للبلد وقدرته الدائمة على إيجاد دور لنفسه بغض النظر عن الظروف الإقليمية وتبدلها.

لم يمرّ بلد في المنطقة بالتحديات التي مرّ بها الأردن الذي واجه في خمسينات القرن الماضي وستيناته، الموجة الناصرية نسبة إلى جمال عبدالناصر. استطاع تجاوز تلك الموجة، لكن بعدما دفع ثمنا غاليا. كلفت الناصرية بين ما كلفته زجّ الأردن بحرب العام 1967. أدّت تلك الحرب إلى خسارة الضفة الغربية والقدس الشرقية ووقوعهما تحت الاحتلال الإسرائيلي. حصل ذلك في ضوء جهل الضابط الريفي جمال عبدالناصر بما يدور في المنطقة والعالم. للتذكير فقط، استخف جمال عبدالناصر بالأردن وبالملك حسين قبل أن يستخف لاحقا بإسرائيل ويخوض حرب 1967 من دون أيّ استعداد جدّي لها.

استطاع الأردن حماية القضيّة الفلسطينية في كل وقت. لا يزال حاجزا في وجه تهجير مواطني الضفّة الغربية في ضوء الرسالة الواضحة التي وجهها قبل أشهر قليلة الملك عبدالله الثاني إلى بنيامين نتنياهو وحكومته. فحوى تلك الرسالة أن الأردن مستعد للدفاع، بكل ما لديه من قوة، عن حدوده في حال عملت إسرائيل على تهجير مواطني الضفّة الغربيّة في اتجاه أراضيه. بكلام أوضح، إن الأردن مستعد للذهاب بعيدا في مواجهة إسرائيل عندما تقتضي الحاجة ذلك.

لم يتخلّ الأردن يوما عن القضيّة الفلسطينية. أنقذ الفلسطينيين من أنفسهم في العام 1970 عندما سعت المنظمات الفلسطينية المسلحة إلى الحلول مكان الدولة الأردنية.

في 1970، قبل توقيع اتفاق السلام مع إسرائيل، قطع الملك حسين باكرا الطريق على مشروع "الوطن البديل" بعدما رفعت منظمات فلسطينية شعار "طريق القدس تمرّ بعمّان" وبعدما عبث المسلحون الفلسطينيون بالأمن الأردني وخطفت إحدى المنظمات طائرات ركاب مدنية تمتلكها شركات أوروبيّة وأخذتها إلى الأراضي الأردنية... ثمّ فجرتها في ما أسمته "مطار الثورة"!

من المفيد ملاحظة أن إسرائيل، منذ احتلالها للضفة الغربية، رفضت في كل وقت التوصل إلى اتفاق فك اشتباك مع الأردن على غرار الاتفاقات التي توصلت إليها مع مصر أو مع سوريا. كان هذا الرفض دليلا واضحا على رفض الدولة العبريّة التفاوض مع الأردن في ما يخص الضفة الغربية. المؤسف أن المجموعة العربيّة سهّلت على إسرائيل هذه المهمّة عندما اتخذت في قمة الرباط، التي انعقدت في العام 1974، قرارا يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني". تجاهل العرب أن مثل هذا القرار يخدم إسرائيل من الناحية القانونيّة، نظرا إلى أن الضفة الغربية كانت قبل احتلالها تحت السيادة الأردنيّة وليس تحت سيادة منظمة التحرير الفلسطينية. بفضل القرار العربي، المتعلق بتمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، استطاعت إسرائيل اعتبار الضفة الغربية "أرضا متنازعا عليها" وليست أرضا محتلة كما واقع الحال.

لم يترك الأردن مناسبة إلّا وتصدّى فيها لمحاولة إسرائيل تصفية القضية الفلسطينية. ذهب عبدالله الثاني مرّات عدّة إلى واشنطن لتأكيد أن لا مفرّ من إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حال كان مطلوبا جعل الاستقرار يعمّ المنطقة.

في كل يوم يمرّ تظهر الحاجة العربيّة إلى الأردن، خصوصا إذا نظرنا إلى ما يجري في العراق أو في سوريا وما ترتكبه إسرائيل في حق الفلسطينيين. وجد الأردن كضرورة إقليمية وحاجة عربيّة لمواجهة المخطط اليميني الإسرائيلي الذي يعتقد أنّ ما ارتكبته "حماس" في غزّة يشكّل فرصة لتصفية القضية الفلسطينية!

في الذكرى الـ79 للاستقلال، من الضروري إعطاء المملكة الأردنيّة حقها بصفة كونها الدولة الوحيدة في المشرق العربي التي استطاعت بناء مؤسسات حقيقية ثابتة أثبتت فاعليتها على الرغم من كلّ ما شهدته المنطقة من عواصف وأنواء...

الذكاء الاصطناعي يدخل عالم التسوق من بابه العريض

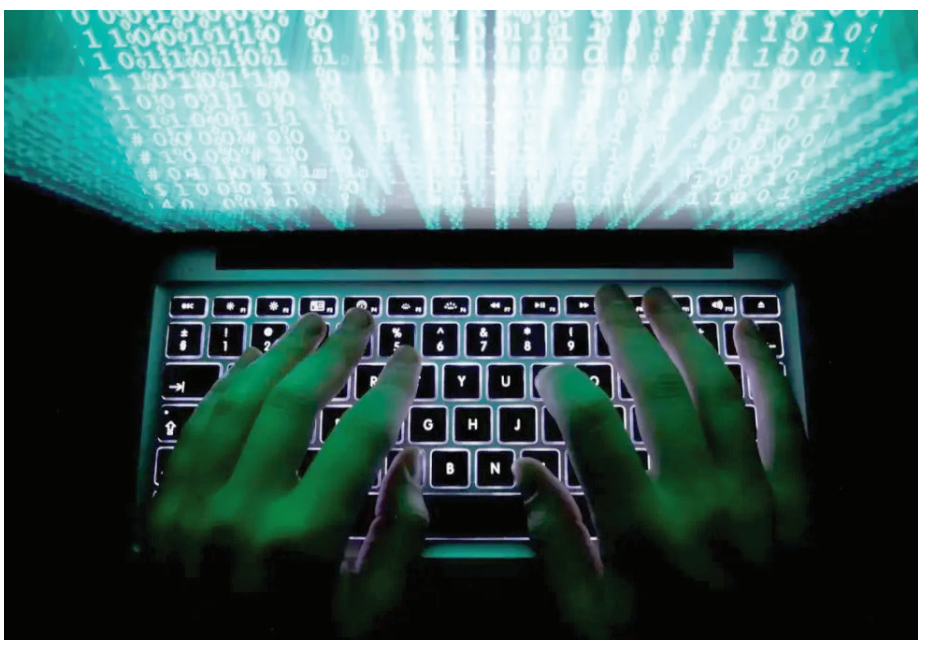

تستعد مجموعات عملاقة في مجال التكنولوجيا لطرح أدوات مساعدة في التسوق الرقمي تتيح للمستخدمين تجربة السلع افتراضيا بعد البحث عن أفضل الأسعار والنماذج التي تناسب مختلف الأذواق، حتى أن في استطاعتها، بحال السماح لها، دفع ثمن المشتريات.

يقول المحلل في شركة "سي اف ار ايه" للبحوث CFRA Research أنجيلو زينو إن "هذه هي المرحلة التالية في عالم التسوق".

وأصبحت هذه الثورة ممكنة بفضل ظهور برامج الذكاء الاصطناعي التي لم تعد تكتفي بالإجابة على الأسئلة أو إنشاء محتوى على غرار مساعدي الجيل الأول، بل أصبحت قادرة على أداء الكثير من المهام عند الطلب بلغة الحياة اليومية.

كشفت غوغل الأسبوع الماضي عن ميزات تسوق في محرك البحث المحسّن بالذكاء الاصطناعي، "إيه آي فاشن" AI Fashion الذي "يُقلل وقت البحث من أيام إلى دقائق"، بحسب رئيسة قسم الإعلان والتجارة في المجموعة فيديا سرينيفاسان.

في حالة الملابس، بات يُمكن للذكاء الاصطناعي إنشاء صورة للشخص المعني مرتديا بدلة أو قميصا يُفضّله، مع مراعاة القياسات والشكل بناءً على الخامة والقصّة.

يمكن للمستخدم بعد ذلك تحديد الحد الأقصى للسعر والسماح لمحرك غوغل بالبحث في الإنترنت حتى يجد عرضا مُطابقا، حتى لو استغرق الأمر ساعات أو أياما.

يمكن للعميل بعد ذلك إتمام عملية الشراء باستخدام منصة الدفع "غوغل باي" Google Pay.

وقال المحلل في شركة "تكسبوننشل" آفي غرينغارت "إنهم ينافسون أمازون قليلا"، معتبرا أن التسوق "وسيلة لتحقيق الربح" من الذكاء الاصطناعي، إذ يمكنه زيادة عدد الزيارات وإيرادات الإعلانات.

في نهاية أبريل، أضافت "أوبن إيه آي" ميزة تسوق إلى "تشات جي بي تي" تستجيب لطلب يتضمن أفكارا للمنتجات وتقييمات المستهلكين وروابط لمواقع التجار.

وبحسب موقع "تك كرنش" المتخصص، لن تحصل الشركة الناشئة التي تتخذ مقرا في كاليفورنيا على نسبة من إيرادات التجارة الإلكترونية المحققة عبر هذه القناة. ولم تجب غوغل على أسئلة وكالة فرانس برس عند التواصل معها بهذا الشأن.

الشراء "نيابة" عن المستخدمين

قدّمت شركة "بريلكسيتي إيه آي" Perplexity AI الناشئة أيضا في نونبر عرضا لمشتركي خدمتها المدفوعة يتيح لهم إكمال عمليات الدفع من دون مغادرة التطبيق.

ويتوقع أنجيلو زينو أن "المنصات الأخرى ستحتاج إلى أن تحذو حذوها، وسيصبح هذا الوضع الطبيعي".

أطلقت "أمازون" مساعدها الرقمي "روفوس" في شتنبر، تلاه في أوائل أبريل وضع "Buy for Me" ("اشتر نيابة عني") الذي يتيح إجراء عملية شراء مباشرة من موقع بائع تجزئة خارجي، خارج منصة أمازون.

في منتصف ماي، أشار كبير مسؤولي التكنولوجيا في مجموعة "وول مارت" هاري فاسوديف إلى وصول وكيل الذكاء الاصطناعي إلى منظومتها، لكنه أوضح أن الشركة ترغب أيضا في العمل مع منصات أخرى ليتمكن مساعدوها من التوصية بمنتجاتها.

في نهاية أبريل، كشفت كل من "فيزا" و"ماستركارد"، أكبر شركتي دفع في العالم، عن بنية تقنية جديدة تمهد الطريق للشراء المباشر من جانب وكيل رقمي عبر شبكتيهما.

تتوقع إليز واتسون من شركة "كلاركستون" للاستشارات أن "على تجار التجزئة الآن التفكير في كيفية تحسين" مكانتهم من خلال أداة مساعدة عاملة بالذكاء الاصطناعي، وفهم "المعلومات التي ستجعل المنتج أكثر جاذبية لكل وكيل رقمي".

وتضيف "لا يتعين على أدوات المساعدة هذه الكشف عن أنواع المعلومات التي تعطيها الأولوية، لذا سيُجبَر التجار على تجربة الخوارزمية واختبارها".

لا يتوقع أنجيلو زينو تحولا في هيكلية التجارة الإلكترونية. ويرى أن هذا النموذج الجديد سيفيد غوغل، وكذلك ميتا التي يتوقع دخولها عالم أدوات المساعدة على التسوق.

ويقول المحلل "ربما جمعوا معلومات عن المستهلكين أكثر من أي شركة أخرى. ولهذا يُعتبرون منذ زمن بعيد بأنهم من الرابحين المحتملين في هذا التحول نحو الذكاء الاصطناعي".

وتطرح الميزة التي توفرها معرفة العملاء مجددا مسألة استخدام البيانات الشخصية.

ستُحسّن غوغل ملفات المستهلكين بناءً على عمليات البحث السابقة التي أجروها، لكنها تُؤكد أن المستخدمين سيُضطرون إلى الموافقة صراحة على استخدام معلومات إضافية مثل رسائل البريد الإلكتروني أو التطبيقات الأخرى.

بالنسبة لإليز واتسون، من المرجح أن يُثني هذا الجانب أقلية من العملاء، على الأقل لبضع سنوات.

بشكل عام، مع أن التكنولوجيا باتت على مستوى عال، إلا أن "الإطار القانوني والتشغيلي والأخلاقي لم يستقر بعد"، وفق ما يشير كريس جونز من شركة "بي اس اي كونسلتينغ" PSE Consulting.

ويقول "هل يمكننا الوثوق بالآلات لتشتري نيابة عنا؟"، مضيفا "ستعتمد المرحلة التالية من التجارة الإلكترونية على هذا السؤال".

زاكربرغ يؤكد أن عدد مستخدمي أداة الذكاء الاصطناعي «ميتا إيه آي» بلغ مليارا

أعلن الرئيس التنفيذي لمجموعة "ميتا" ومؤسسها مارك زاكربرغ أن عدد مستخدمي "ميتا إيه آي" بلغ مليارا يستعينون مرة واحدة على الأقل شهريا بأداة المساعدة هذه القائمة على الذكاء الاصطناعي.

وسبق لزاكربرغ أن كتب على "فيسبوك" في نهاية أبريل الفائت "من خلال مختلف تطبيقاتنا، يستعمل +ميتا إيه آي+ نحو مليار مستخدم نشط شهريا".

وكرر زاكربرغ هذا التصريح الأربعاء في الاجتماع السنوي لمجموعته العملاقة لشبكات التواصل الاجتماعي، بعد وقت قصير من إعلانات أبرزت فيها الشركات المنافسة وفي مقدمها "غوغل" عدد مستخدمي أدواتها القائمة على الذكاء الاصطناعي.

وأفاد الرئيس التنفيذي لمجموعة "غوغل" سوندار بيتشاي الأسبوع المنصرم إن خدمة "إيه آي أوفرفيوز" التي توفر إجابات مكتوبة بواسطة الذكاء الاصطناعي عن الاستفسارات على محرك البحث "تضم أكثر من 1,5 مليار مستخدم".

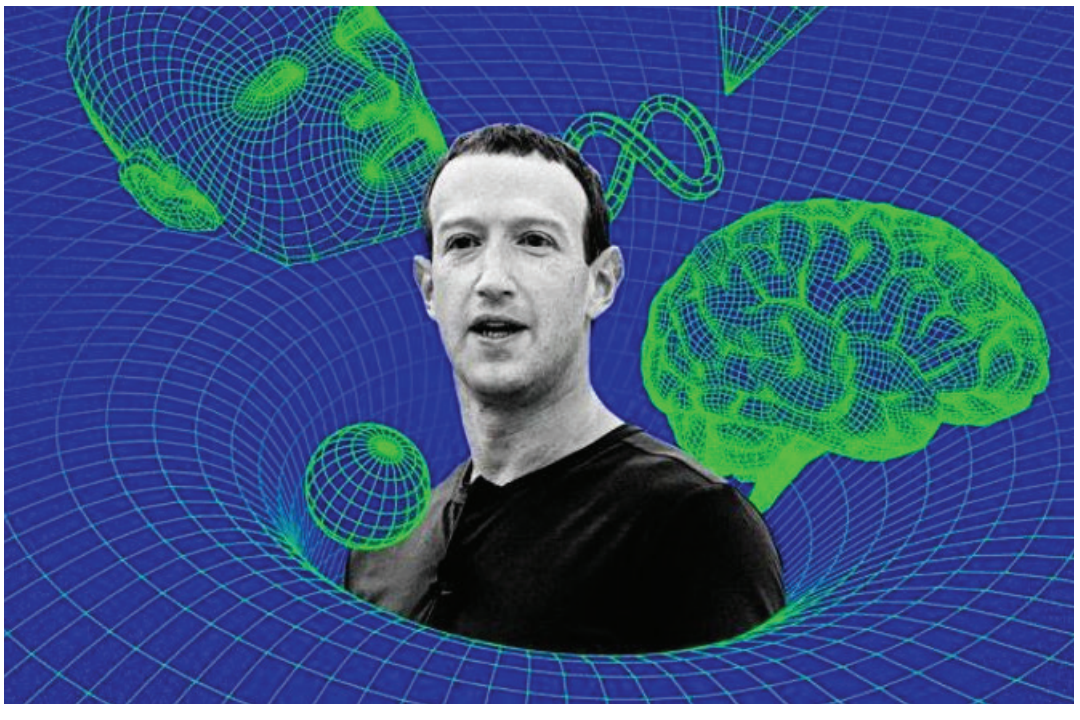

وأضاف "هذا يعني أن غوغل يضع الذكاء الاصطناعي التوليدي في متناول عدد من الناس أكبر من عدد مستخدمي أي منتج آخر في العالم".

وبعد نجاح أداة المساعدة "تشات جي بي تي" القائمة على الذكاء الاصطناعي التي أطلقتها شركة "أوبن إيه آي" في نهاية عام 2022، بدأت شركات التكنولوجيا العملاقة باستثمار عشرات مليارات الدولارات لتوفير أدوات منافسة.

ودمجت "ميتا" الذكاء الاصطناعي في مختلف خدماتها سعيا إلى أن تجتذب أداتها المساعدة القائمة على الذكاء الاصطناعي أكبر عدد من المستخدمين في العالم.

ويظهر المساعد القائم على الذكاء الاصطناعي بسهولة بالغة على "واتساب" و"إنستغرام"، بمجرد إجراء بحث، من من دون الحاجة إلى البحث عنه بالتحديد.

كذلك أطلقت "ميتا" قبل شهر "ميتا إيه آي" كتطبيق منفصل.

وأشار سوندار بيتشاي الأسبوع الفائت إلى أن لدى "جيميناي"، مساعد الذكاء الاصطناعي من "غوغل"، 400 مليون مستخدم نشط شهريا. وفي فبراير، بلغ عدد مستخدمي أداة "أوبن إيه آي" النشطين أسبوعيا 400 مليون.

الركراكي: المباراتان الوديتان ضد تونس وبنين فرصة جيدة لتأكيد الخيارات قبل الكان

أكد الناخب الوطني وليد الركراكي، بسلا، أن المباراتين الوديتين أمام تونس (6 يونيو) والبنين (9 يونيو)، تشكلان فرصة جيدة لتأكيد الخيارات بشأن اللاعبين قبل نهائيات كأس أمم إفريقيا المزمع تنظيمها بالمغرب.

وقال الركراكي، خلال ندوة صحفية عقدها بمركب محمد السادس لكرة القدم في المعمورة، لتقديم لائحة اللاعبين المدعوين لخوض المباراتين الوديتين المقررتين بملعب فاس الكبير، إن "المباراتين الوديتين تشكلان اختبارا يساعدنا في الوقوف على قدرات اللاعبين من أجل الاستعداد الجيد للكان".

وأضاف أن "المنافسة ستضعنا في مواجهة منتخبات إفريقية، ومن هنا تبرز أهمية اختيار تونس والبنين"، مشيرا إلى أن هذين المنتخبين يتمتعان بدفاع قوي، ما قد يساعد المنتخب المغربي على التحضير الجيد للمسابقة.

وبخصوص غياب بعض اللاعبين، قال الركراكي إن "مهمتنا تقتضي استقطاب أفضل اللاعبين الذين يختارون تمثيل المغرب بقلبهم. وإذا لم يستدع لاعب ما، فإن الأمر يقتصر على أنه لم يحصل بعد على مكانته، أو أن لديه خيارات أخرى"، داعيا إلى تشجيع اللاعبين الذين اختاروا حمل قميص المنتخب الوطني.

وفي ما يتعلق بغياب عدد من المدافعين، أوضح الناخب الوطني أن "90 في المائة من المدافعين غائبون بسبب الإصابة، إلا أن ذلك يمثل فرصة لتجربة عناصر جديدة في هذا المركز من أجل تأكيد الخيارات بعد هاتين المباراتين"، مشيرا إلى أن "هذه الغيابات، تزامنت مع فترة المباريات الودية".

وأكد، في ذات السياق، أن "لدينا مشروع إعداد دفاع قوي، ولهذا أجرب عناصر مختلفة للعثور على أفضل تركيبة".

وشدد الركراكي على أن "العمود الفقري للمنتخب الوطني مستقر، لكن هناك تغييرات تفرضها جاهزية اللاعبين، والإصابات، وخيارات الطاقم التقني"، مضيفا أن "الفوز بالكان يتطلب لاعبين جيدين، وجمهورا متحمسا، وقبل كل شيء، روح الفوز التي يجب أن تترسخ داخل الفريق، باعتبارها عنصرا مهما في تحقيق التطور".

آدم أزنو يعود إلى بايرن ميونخ للمشاركة في مونديال الأندية بعد تجربة ناجحة في بلد الوليد

أعلن نادي بايرن ميونخ الألماني ، عودة الدولي المغربي آدم أزنو إلى صفوفه بعد انتهاء فترة إعارته إلى نادي ريال بلد الوليد الإسباني، والتي امتدت منذ سوق الانتقالات الشتوية الماضية حتى نهاية موسم 2024-2025.

وأوضح النادي "البافاري" في بيان رسمي أن أزنو سيكون ضمن قائمة الفريق اعتبارًا من 1 يونيو 2025، ما يتيح له المشاركة في منافسات كأس العالم للأندية المقررة في الولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة الممتدة من 14 يونيو إلى 13 يوليوز.

وفي تصريح للموقع الرسمي لبايرن ميونخ، عبّر المدير الرياضي كريستوف فروينذ عن رضاه على تطور اللاعب قائلًا: "آدم أزنو راكم تجربة مهمة في بلد الوليد وحقق تطورًا ملحوظًا. مشاركته المستمرة دليل على جدارته في هذا المستوى. نخطط لدمجه مجددًا في الفريق الأول خلال مونديال الأندية حتى يتمكن من الاستمرار في صقل مهاراته وتطوير مستواه".

وكان أزنو قد انضم إلى بايرن ميونخ صيف عام 2022 قادمًا من أكاديمية برشلونة الشهيرة "لا ماسيا"، التي التحق بها في سن 13 عامًا. ومنذ انضمامه إلى العملاق البافاري، تألق بشكل تدريجي ضمن فئات الشباب تحت 17 وتحت 19 عامًا، ووقع عقده الاحترافي في ماي 2024 لمدة ثلاث سنوات.

وعلى مستوى الفريق الرديف، شارك أزنو في 18 مباراة، كما ظهر لأول مرة مع الفريق الأول بقيادة المدرب فينسنت كومباني في نوفمبر الماضي، خلال الفوز بثلاثية نظيفة على يونيون برلين. وقد خاض منذ ذلك الحين ثلاث مباريات رسمية، من بينها واحدة في دوري أبطال أوروبا.

دوليًا، مثّل أزنو المنتخب المغربي الأول في ثلاث مناسبات، وأثبت خلال فترة إعارته إلى ريال بلد الوليد قدرته على اللعب بمرونة سواء كظهير أيسر أو جناح أيسر، إذ شارك في 13 مباراة من أصل 16 ممكنة في الدوري الإسباني.

عودة أزنو إلى بايرن ميونخ تفتح أمامه صفحة جديدة في مسيرته الاحترافية، مع فرصة ثمينة للتألق على الصعيد العالمي ضمن كأس العالم للأندية، ما يعكس ثقة الإدارة التقنية للنادي البافاري في مؤهلاته وقدرته على التموقع بين كبار أوروبا

برشلونة يجدد عقد لامين يامال حتى 2031: صفعة مدوية لغرمائه في إسبانيا

أعلن نادي برشلونة الإسباني، يوم الثلاثاء، عن تجديد عقد نجمه الصاعد لامين يامال حتى عام 2031، في خطوة تهدف إلى تأمين مستقبل أحد أبرز المواهب الكروية الصاعدة على الساحة الأوروبية. هذا القرار يعكس الثقة الكبيرة التي يوليها النادي الكتالوني للاعب البالغ من العمر 17 عاما، ويضمن بقاءه ضمن صفوف الفريق لمدة ست سنوات إضافية.

وقد تألق يامال بشكل لافت خلال الموسم الحالي، مساهما بشكل حاسم في تتويج برشلونة بثلاثية محلية ضمت لقب الدوري الإسباني، وكأس الملك، وكأس السوبر. وخلال مشاركته في 55 مباراة، تمكن النجم الشاب من تسجيل 18 هدفاً وتقديم 25 تمريرة حاسمة، مما جعله ركيزة أساسية في تشكيلة المدرب الألماني هانزي فليك.

ويمثل هذا التجديد خطوة استراتيجية تهدف إلى حماية استثمار برشلونة في لاعبه الموهوب، كما يُعد ضربة موجعة للعديد من الأطراف المتضررة، وعلى رأسها غريمه التقليدي ريال مدريد.

ريال مدريد في مرمى التأثير

يُعد بروز لامين يامال واستمراره داخل قلعة "كامب نو" ضربة قاصمة لطموحات ريال مدريد، خصوصاً في ظل اشتداد التنافس بين الغريمين على البطولات المحلية والقارية. ويخشى مسؤولو الميرينغي أن يكون يامال هو القائد القادم لحقبة جديدة من السيطرة الكتالونية، على غرار ما مثله الأرجنتيني ليونيل ميسي في العقد الماضي.

تحديات تنتظر تشابي ألونسو

ولا يقتصر وقع القرار على النادي الملكي فحسب، بل يمتد ليطال مدربه الجديد، الإسباني تشابي ألونسو، العائد من تجربة ناجحة مع باير ليفركوزن الألماني توج خلالها بلقب البوندسليغا لأول مرة في تاريخ النادي. تشابي يدرك جيداً أن تكرار تجربة مواطنه بيب غواردیولا قد تكون عائقاً أمام طموحاته، لاسيما إذا تحول يامال إلى نسخة جديدة من ميسي، قادرة على ترجيح كفة برشلونة في كل الكلاسيكيات والمنافسات الكبرى.

الضغوطات لا تقتصر على ريال مدريد وحده، إذ يجد أتلتيكو مدريد نفسه أمام تحديات متجددة في مواجهة برشلونة المتجدد. فرغم محاولاته هذا الموسم لمنافسة القطبين، إلا أن فريق دييغو سيميوني اكتفى بالمركز الثالث في الليغا وودّع كأس الملك على يد البلوغرانا. ومع تألق يامال وتثبيته كأحد أركان المشروع الكروي المقبل، يبدو أن أتلتيكو سيواجه صعوبات مضاعفة في سعيه للعودة إلى منصة التتويج

التلفزيون الأيرلندي يحتفي بفن الطبخ المغربي

حظي فن الطبخ المغربي باهتمام واسع على شاشة التلفزيون الأيرلندي من خلال السلسلة الوثائقية "How to Cook Well in Morocco"، المكونة من سبع حلقات، والتي تبثها قناة (RTÉ One) الوطنية.

وتعد هذه السلسلة، التي تم تصويرها بالكامل في المغرب، أول عمل فني للطهي تنتجه القناة الأيرلندية العمومية في القارة الإفريقية، وقد وفرت للجمهور الأيرلندي فرصة متميزة لاكتشاف غنى وتنوع المطبخ المغربي.

وأشرف على إعداد وتقديم هذه السلسلة الشيف الشهير روري أوكونيل، المؤسس المشارك لأكاديمية "Ballymaloe" المرموقة لفنون الطبخ، حيث قام بجولة عبر عدد من المدن والمناطق المغربية، من طنجة إلى الصويرة مرورا بشفشاون، وفاس، ومراكش وجبال الأطلس.

وخلال هذه الرحلة، انغمس الشيف الأيرلندي في تقاليد الطبخ المغربي، وتعلم طرق تحضير أطباق شهيرة مثل طاجين السمك وطاجين اللحم، إلى جانب أطباق البصارة وعجينة الورقة المستخدمة في الحلويات التقليدية، قبل أن يعيد إعدادها في منزله بمدينة كورك جنوب أيرلندا.

وتسلط السلسلة الضوء على استخدام المكونات الطازجة وأساليب الطهي التقليدية، مثل الطهي بالطاجين، مما يعكس ثراء النكهات المغربية وعمق الارتباط بين المطبخ والثقافة المغربية.

وبمناسبة عرض هذه السلسلة التي لقيت تفاعلا كبيرا من قبل الجمهور، قام سفير المملكة لدى أيرلندا، لحسن مهراوي، بزيارة لأكاديمية (Ballymaloe) للطبخ، على هامش مشاركته في احتفالات يوم إفريقيا وافتتاح معرض "المغرب، أرض النور" بمدينة كورك، حيث كان في استقباله الشيف روري أوكونيل.

وخلال هذا اللقاء، عبر مهراوي عن امتنانه للشيف أوكونيل على مبادرته في الترويج للمطبخ المغربي، منوها بخبرته الممتدة لأزيد من 20 سنة في أبرز مطابخ العالم، ومثمنا إسهامه في إبراز التراث الغذائي المغربي لدى الجمهور الأيرلندي.

وقال السفير: "إن المطبخ المغربي لا يعكس فقط تنوع الجغرافيا والتاريخ، بل هو أيضا تعبير عن الكرم والإبداع والحوار الذي يميز الشعب المغربي"، مشيرا إلى دور الطبخ كجسر بين الثقافات.

وتندرج هذه الزيارة في إطار الاحتفال بالذكرى الخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وأيرلندا، كما شكلت مناسبة لاستكشاف سبل جديدة للتعاون الثنائي في مجال التبادل والترويج للمطبخ المستدام بين البلدين.

تنظيم الدورة التاسعة للجائزة الوطنية لأمهر الصناع بالمغرب

أعلنت كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن تنظيم الدورة التاسعة من الجائزة الوطنية لأمهر الصناع، وذلك في إطار تنفيذ برنامج عملها لسنة 2025، لاسيما في شقه المتعلق بتحفيز الصانعات والصناع التقليديين على التجديد والابتكار لتثمين مهاراتهم الحرفية.

وجاء في بيان صحفي لكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية، أن تنظيم هذه التظاهرة الوطنية يأتي عملا بمقتضيات المرسوم رقم 192-02-09 المتعلق بإحداث وتنظيم الجائزة الوطنية لأمهر الصناع، وتعزيزا لتوجهات كتابة الدولة الرامية إلى تشجيع الحرفيات والحرفيين على الإبداع وتتويج المتميزين منهم بفضل مهاراتهم وحسهم الإبداعي.

كما تهدف هذه المبادرة إلى تسليط الضوء على الإبداعات في مجال الصناعة التقليدية، من أجل تثمين المنتوج الوطني والعمل الحرفي المغربي.

أفاد البيان أن الجائزة الوطنية لأمهر الصناع تغطي أربعة فروع رئيسية، وهي: فرع الديكور، وفرع الأثاث، وفرع المجوهرات، وفرع الألبسة والإكسسوارات.

وتُمنح في إطار هذه الجائزة ثلاث أصناف: وهي الجائزة الوطنية للتفوق، والجائزة الوطنية للتميز، والجائزة الوطنية التشجيعية.

وذكر البيان أن هذه الجوائزتمنح حسب الترتيب للفائزين الثلاثة الأوائل في كل فرع، بالإضافة إلى جائزة تكريمية خاصة تمنح لشخصية ساهمت بشكل متميز في تطوير الصناعة التقليدية الوطنية وتجديدها والتعريف بها.

كما دعت كتابة الدولة المهتمين إلى التواصل مع أقرب مديرية جهوية أو إقليمية للصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أو زيارة الموقع الإلكتروني الرسمي:

www.artisanat.gov.ma

مطار محمد الخامس يستضيف معرضا فنيا يحتفي بالإبداع الفني للأمن الوطني

استضف مطار محمد الخامس الدولي معرضا فنيا نظمته مؤسسة محمد الخامس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني لفائدة عموم المسافرين، يحتفي بالإبداع الفني لموظفي المديرية العامة للأمن الوطني.

ووفقا لبلاغ صادر عن المديرية العامة للأمن الوطني والمكتب الوطني للمطارات أن المعرض يهدف يضم نحو 30 عملا فنيا من إبداع موظفي الأمن الوطني، وهي أعمال من مختلف المدارس والتيارات الفنية المتنوعة، والتي تبرز مستوى عاليا من الحس الجمالي والإتقان التقني.

ويشكل هذا الحدث الثقافي، وفقا للبلاغ، مناسبة يعتبر من خلالها المكتب الوطني للمطارات عن بالغ تقديره لعناصر الأمن الوطني، الذين يضطلعون يوميا بدور جوهري في تأمين المطارات وضمان سلاسة العمليات المطارية، مما يعكس إيجابا على تحسين تجربة المسافر عبر مطار محمد الخامس.

وقد شهد المعرض حضور مسؤولين من المديرية العامة للأمن الوطني، ومن مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني، ومن المكتب الوطني للمطارات.

وأكد البلاغ على أن المعرض مفتوح في وجه المسافرين على حد سواء، ويأتي في إطار تنزيل استراتيجية "مطارات 2030"، الهادفة إلى تنشيط وتثمين الفضاءات المطارية على الصعيد الوطني.

ومن خلال إدماج البعد الثقافي داخل مطار محمد الخامس، تساهم هذه المبادرة في تعزيز هوية هذا الفضاء الحيوي، وإبراز الدور المحوري الذي تضطلع به نساء ورجال الأمن الوطني باعتبارهم ركائز أساسية في منظومة المطارات المغربية.